وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم: التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

العنوان

أزمات جبهة التحرير الوطني و الصراع على السلطة 1956م–1965 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد:

- الطالبة: محمداتني إكرام
- الطالبة: بلمير نور الهدى

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا
عبد الناصر عمر	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
فركوس ياسر	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2021م–2022م

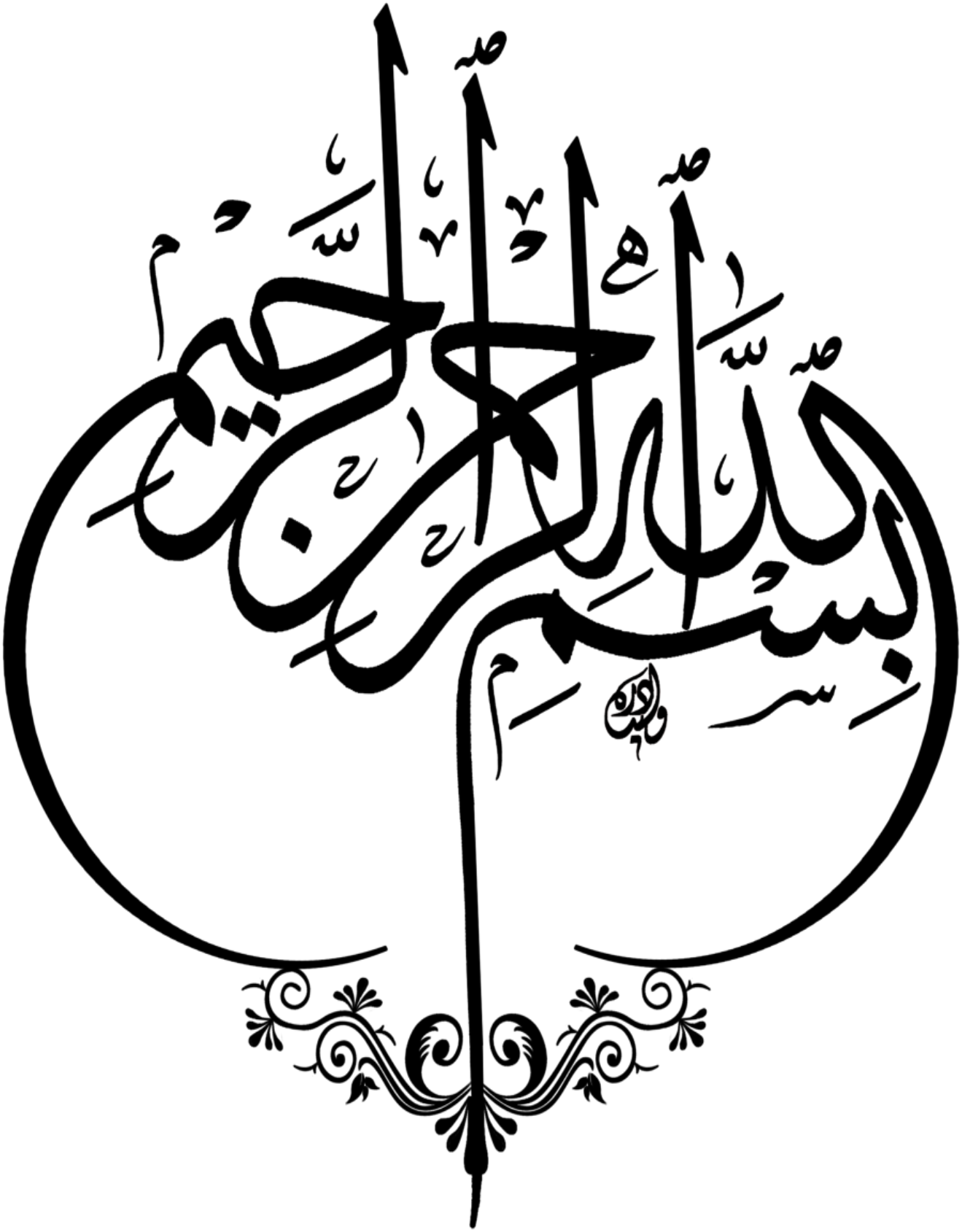
بسم الله الرحمن الرحيم

لـكل شيء إذا مـــا تم نقصان

فلا يغـــــر بطيب العيش إنســـــان

هــي الأيـــام كمـــا شاهـدتها دول

من ســره زمـــن ســاءته أزمان

. أبو البقاء الرندي .

شكـر وعرفان

قال تعالى: " ولأن شكرتم لأزيدنكم " إبراهيم/7.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "عبد الكريم قرين" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث مع خالص الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر موظفي مكتبة المتحف الوطني للمجاهد – قالمة.

وإلى كل من لم يتخلوا علينا في توفير المادة العلمية سواءا من قريب أو بعيد.

في سبيل إنجاز بحثنا هذا.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين مُحَمَّد ﷺ

أما بعد ... أهدي ثمرة جهدي وحصاد دربي الطويل إلى من أوصاني بهما ربي إحسانا إلى من بوجودهما وجدت وبدونهما لست شيئا

إلى من كان صدرها لي حبا وحنانا وكان حجرها لي فراشا إلى من سهرت الليالي وتحدت الحياة من أجلي إلى من علمتني أن آمل وأن اللذة بعد الصبر تكن أجمل أمي العزيزة "بلمير صبيحة"

إلى رمز العزة والشموخ والكبرياء من كان صامدا في وجه الزمان مرفأ الحب والحنان سندي في الحياة الذي أحاطني بالأمان أبي الغالي "عبد الوهاب"

إلى جدتي الغالية "حدة" أطال الله في عمرها، إلى كل أفراد العائلة الكريمة صغيرهم وكبيرهم، إلى صديقتي وزميلتي في العمل "إكرام"

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من جعلهم الله إخوتي الذين أحببتهم في الله صديقاتي سكينة، نسرين، وهاجر. إلى كل طلبة ماستر "تاريخ المغرب العربي المعاصر" دفعة 2017 وإلى كل أستذتنا الأفاضل إلى الباحثين وطلاب العلم الذين يجتهدون في اكتشاف الحقيقة ومحو الزيف الذي أصاب تاريخنا إلى أغلى بلد إرتوى بدماء الشهداء جزائرنا الحبيبة رعاها الله

" نور الهدى "

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

الذي وفقنا وقدرنا على إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل إلى والدي جزاه الله خيرا، من سهر الليالي لأجل تربيتي وتعليمي

إلى قرة عيني، إلى من حرمت نفسها وأعطتني، إلى من تعبت لتربيتي ومن نبع حنانها سقتني وفي دعائها سر نجاحي، أمي عزيزتي حفظك الله وشفاك

إلى إخوتي وسندي أكرم ووسيم

إلى زوجي الغالي

وإلى كل من دعالي بصدق بالتوفيق والسداد وإلى كل من علمني حرفا

" إكرام "

المقدمة

الفصل الأول: ميلاد جبهة التحرير الوطني (1954م)

المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

المبحث الثاني: اجتماع مجموعة 22 ونتائجه.

المبحث الثالث: المضمون الفكري والسياسي لجبهة التحرير من خلال وثيقة نوفمبر 1954م.

الفصل الثاني: أزمات جبهة التحرير الوطني (1956م – 1962م)

المبحث الأول: مؤتمر الصومام التأسيس للصراع داخل الجبهة.

المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة والخلاف مع هيئة الأركان.

المبحث الثالث: اشتداد الصراع وانفجار أزمة صيف (1962م – 1965م).

الفصل الثالث: صراع السلطة بعد الاستقلال

المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني بين الشرعية الوطنية و فتح باب الأحادية الحزبية.

المبحث الثاني: ميثاق 1964م وانعكاساته.

المبحث الثالث: انقلاب جوان 1965م وتداعياته.

الخاتمة

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

كان في الانسداد الذي مس الحركة الوطنية واختلافاتها الجوهرية من حيث الإيديولوجية و المساعي، دورا حاسما في خلق جيل نوفمبر، الذي ولدت من رحمه جبهة التحرير الوطني.

هذه الأخيرة التي عرفت خلال المرحلة الممتدة من 1956م إلى غاية 1965م، أزمات صراع السلطة بدرجة أولى. والتي كانت نواتها الأساسية "مؤتمر الصومام" و ما ترتب عنه من خلاف بين قيادة الداخل و أعضاء الوفد الخارجي، أما سنة 1965 شهدت نهاية الأزمة.

خلال الفترة الفاصلة بين الزمنين، تطورت الحياة الداخلية للجبهة في إطار سلسلة من الأزمات، كانت السلطة فيها الرهان الدائم، وحدة الصراع متفاوتة حتى بلغت ذروتها في صائفة 1962م.

- أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوع أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة (1956-1965) إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية أهمها:

أ- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع الذي تناول أزمات التي أحدثت صخب في جبهة التحرير الوطني و التي كادت تؤدي بها إلى الانحراف عن المسار الثوري و تفجير الوضع من الداخل، و ذلك تحت مظلة صراع السلطة الذي استمر حاله حتى بعد الاستقلال.
- محاولة رفع الستار للتعرف على أبرز الشخصيات الفاعلة في هذا الصراع، التي اختلفت وجهات نظرها بين تأييد و معارضة.

ب- الأسباب الذاتية:

- أما عن دوافعنا الشخصية في إنجاز هذه الدراسة هو جهلنا لكثير من الحقائق عن الصراعات السياسية و العسكرية، التي أنتجته المؤسسات الثورية و الهيئات القيادية، خاصة ظاهرة التصفيات التي اتخذها البعض للتخلص من خصومهم.
- إثراء رصيدنا المعرفي و إشباع فضولنا العلمي في كشف جانب مهم و مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، التي أبانت عن الوجوه الحقيقية و نوايا رجال الثورة الذين صنعوا التاريخ.

إشكالية البحث:

موضوع أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة (1956-1965) على جانب كبير من الأهمية لأنه يبين لنا أسباب الخلاف بين الهيئات القيادية، و كذا توضيح كيفية تطور هذا الصراع القائم مع بزوغ فجر الاستقلال، تصبح خلافات حول الشرعية الثورية.

و لتوضيح هذه الإشكالية أكثر، نطرح جملة التساؤلات الفرعية، التي سنجيب عنها في دراستنا:

- ما حقيقة الصراع التي عرفته جبهة التحرير الوطني؟ و ما مدى تأثيراته على المسار الثوري من جهة ؟ و الجزائر المستقلة من جهة أخرى ؟
- إلى أي حد أثارت قرارات مؤتمر الصومام مواقف قادة الثورة ؟ و هل كان الخلاف سبب الأفكار التي وردت في أرضيته ؟
- كيف تشكلت الحكومة المؤقتة ؟ و إلى أي مدي ساهمت في تقدم مسار الثورة التحريرية ؟ و ما دوافع ظهور هيئة الأركان العامة؟ و طبيعة الخلاف القائم بينهما ؟
- ما هي مجريات أحداث الفترة الانتقالية و مدى تأثيرها في تفجير أزمة صائفة 1962 ؟
- كيف تسلم بن بلة مقاليد السلطة ؟ ما هي أهم السياسات التي اتبعها لتثبيت سلطته ؟ و فيما تجلت بوادر الإطاحة بحكمه ؟

المناهج المعتمدة:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي

و الذي يهتم بسرد الوقائع التاريخية بأسلوب كرونولوجي حسب التطورات الحاصلة حيث الزمان و المكان.

ثانيا: المنهج التحليلي

و الذي اعتمدنا فيه على تحليل المادة العلمية و تقديم تفسيرات تثبت صحة المعلومات المقدمة و استخلاص النتائج المختلفة.

حدود البحث:

إن فترة البحث التي تم معالجتها و الممتدة من 1956 إلى 1965، تعتبر غنية بالتطورات و الأحداث الحاصلة على الساحة السياسية، و التي انعكست على تاريخ الجزائر إلى فترة ما بعد الاستقلال، و قد سلط الضوء فيها على جذور الأزمة التي مهدها مؤتمر الصومام، و انتهت بانقلاب العقيد هواري بومدين على حكم بن بلة سنة 1965.

خطة البحث:

لدراسة الموضوع ضبطنا خطة عمل، تسلسلت مع الأحداث كرونولوجيا، و قد ضمت مقدمة وثلاثة فصول، إضافة إلى الخاتمة و الملحق.

ففي الفصل الأول تناولنا ميلاد جبهة التحرير من 1954م-1956م، و التي تعود و التي تعود جذورها من تأسيس اللجنة الوطنية للوحدة و العمل إلى غاية تحرير بيان نوفمبر 1954م الذي أعلن فيه عن نشأة جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي للثورة.

أما الفصل الثاني فتحدثنا عن الأزمات التي شهدتها جبهة التحرير الوطني خلال الفترة 1956م-1962م، و ذلك ابتداء من مؤتمر الصومام و ما ترتب عنه من إشكالية تجسيد قراراته أي صراع الأولويات، و من ثم ظهور الحكومة المؤقتة، و الصراع بينها و بين هيئة الأركان، إلى غاية اشتداد الخلاف و انفجار أزمة صائفة 1962 م.

و الفصل الأخير حول تجدد الصراع على السلطة بعد الاستقلال، ابتداء من إقرارمبدأ الحزب الأول وإصدار ميثاق 1964م إلى غاية انقلاب جوان 1965 م و تداعياته.

والخاتمة التي تضمنت خلاصة ما توصلنا إليه في دراستنا من نتائج.

أهم المصادر و المراجع :

للإلمام بهذا البحث اعتمدنا على مادة علمية تم انتقائها من مجموعة من المصادر و المراجع التي تخدم الموضوع محل الدراسة و من أهمها:

1- علي هارون ، **خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962م** : و قد تناولت مرحلة مهمة من التضافر على السلطة و المتمثلة في أزمة صائفة 1962م.

2- الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح "مذكرات قائد الأركان"** : فقد اعتمدنا عليه فيما يخص عملية جوان 1965م.

3- صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة من 1965م إلى غاية 1965م،** و الذي ألم بجل الخطوط العريضة لدراستنا.

4- إبراهيم لونيسي، الصراع **السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954م-1962م:** و الذي استفدنا منه في دراسة جوانب من فصلنا الثاني، خاصة ما تعلق بالمبحث الأول و الثاني، بالإضافة إلى:

- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954م-1962م.**

- محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية – الولاية الأولي نموذجا.**

- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.**

صعوبات البحث:

أما فيما تعلق الصعوبات التي واجهتنا تمثلت في طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة مما تعذر علينا التعمق بشدة في كل جوانب الموضوع بالإضافة إلى قلة الخبرة في إعداد بحوث علمية.

الفصل الأول

ميلاد جبهة التحرير الوطني1954م

المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المبحث الثاني: إجتماع مجموعة 22 ونتائجه

المبحث الثالث: المضمون الفكري والسياسي لجبهة التحرير من خلال لوثيقة

نوفمبر 1954م.

المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة و العمل

خلال شهر جانفي 1954م، كان حزب الشعب – MLTD– منقسما إلى جناحين اثنين: جناح المصاليين الموالين لمصالي ، و جناح المركزيين الملتفين حول حسين لحول ، أمين اللجنة المركزية للحزب، و بما أن محمد بوضياف قد امتنع عن إصدار حكم قيمي على أي من الجناحين أو اتخاذ أي قرار بشأنها، فان موقفه هذا جعله بمثابة الشخصية المحورية في القطيعة بين الجناحين، بالرغم من أن حسين لحول من مناصري فكرة الكفاح المسلم.[1]

و لتجاوز الانسداد و الشلل المترتب عن أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، و التي زادت عمقا واسعا وسط الجماهير التي تراجعت ثقتها تجاه الأحزاب، هذا على حد تعبير محمد بوضياف في وصفه للوضع السياسي لفترة ما بين 1952 – 1953.[2]

و في إطار خروج الأزمة الحزبية من القيادة إلى القاعدة النضالية، منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية (حزب الشعب – MTLD–)، الأمر الذي أدى كميلاد حركة راديكالية جديدة ، و في هذا الصدد كتب بوضياف قائلا: " و كمسؤولين عن المنظمة الخاصة،[3] أعلمناه بواسطة فيلالي، بأننا كمناضلي القاعدة (خلافا لأعضاء هيئات القيادة)، سنبقى في مناصبنا دون أن ننحاز لأحد ،إذا التزم مصالي من جهته بحسم النزاع في الأوساط القيادة ..."[4]

إلا أن مصالي لم يلتزم بمطالب إليه مما أدى إلى تفاقم الأزمة و الخروج عن الإطار التنظيمي لها .[5] نتيجة لما وصلت إليه الأحداث شرع محمد بوضياف كونه مسؤولا في اتصالات مع إطارات الحزب، لإقناعهم بمشروعية مسعاه و أفكاره ليحثهم على الانضمام الى مجموعة المستقلين،[6]

---

[1]/ محرز عفرون ، **مذكرات ما وراء القبور** ، ج2، تر: مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 134 .
[2]/ محمد عباس ، **نصر بلا ثمن** ، **الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 50 .
[3]/ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، مرجع للنشر ، 2008 ، ص 62 .
[4]/ محمد بوضياف ، **التحضير لأول نوفمبر** ، تر: العربي كبوية ، دار الخليل القاسمي ، الجزائر ، 2010 ، ص 61 .
[5]/ محمد حربي ، المرجع السابق ، ص 62 .
[6]/ المستقلون : تسمية أطلقت على المناضلين الذين رفضوا الانضمام لأي من الجناحين، لمصالي و المركزي، و هم فئة تتكون من المناضلين المحكوم عليهم غيابيا و قد صدرت ضد بعضهم أحكام بالاعدام مثل كريم بلقاسم و سويداني و آخرين أحكام بالسجن أمثال : بن مهيدي ، بيطاط ، بن بولعيد ، بوشعيب ... و كان البعض الآخر مطلوبين من الاستعمار الفرنسي، (بنظر: محرز عفرون ، المصدر السابق ، ص 136).

و توصل بدعم من مصطفى بن بولعيد و ديدوش مراد و العربي بن مهيدي و رابح بيطاط إلى أن يتفق مع اثنين من المسؤولين الرئيسيين للجنة المركزية للحزب بشير دخلي (مسؤول التنظيم)، و رمضان بوشبوبة[1]، (المراقب العام للحزب)، و هكذا ظهرت اللجنة الثورية للوحدة و العمل CRUA [2]

و عليه اتخذت بعد سلسلة من الاجتماعات القرارات التالية :[3]

1/ إعادة تأسيس المنظمة الخاصة دون انتصار مرافقة حركة الانتصار .

2/ الشروع في التحضير وسائل الكفاح المسلح .

3/ التفكير من جديد في توحيد الأحزاب الوطنية انطلاقا من مبدأ الاتحاد و العمل .

4/ الاتصال بالموطنين الذين بادروا بالعمل في تونس و المغرب.

و منه تأسست هذه اللجنة في 23 مارس 1954، بإحدى أقدم مدارس الحزب هي مدرسة الرشاد الكائنة بشارع علي عمار رقم 2 (الحاخام بلوح سابقا)[4] .

و كان مكتبها يتشكل من أربعة أعضاء، اثنان منهم قدماء المنظمة الخاصة (بن بولعيد و بوضياف) ، و اثنان من المركزيين (دخلي و بوشبوبة)[5] ، و في الغد نشر بيان للإعلان عن أهداف اللجنة التي تتلخص فيما يلي:

– وحدة الحزب لتنظيم مؤتمر واسع و ديمقراطي قصد تحقيق الانسجام و تزويد الحزب بقيادة ثورية.

– نشرة داخلية الوطني[6] جريدة إعلام سياسية، تدافع عن هذه المواقف الحيادية و تركز على تركيب المناضلين بخطورة الوضعية (أداة تجاوز للوضعية المتأزمة)[7] .

---

[1]/ رمضان بوشبوبة : (1924 – 1999) المعروف بسي موسى ولد في 7 أفريل 1924، التحق بحزب الشعب مع بداية ح.ا II. شارك في مؤتمر المركزيين (أوت 1954) و عين باللجنة المركزية المنبثقة عنه، لكن ما لبث أن التحق بالجالية و شارك في بالفداء بفرنسا ، و عمل غداة الاستقلال بالمصالح التابعة لوزارة الفلاحة و تقلد بها عدة مسؤوليات لغاية 1970 ، توفي في 9 جانفي 1999 ، بنظر : محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 192 .

[2]/ عيسى كشيدة، **مهند سو الثورة**، تق : عبد الحميد مهري ، ط2، منشورات الشهاب ، الجزائر ، 2010 ، ص 61-62.

[3]/ محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 50 .

[4]/ بن يوسف بن خدة ، **جذور أول نوفمبر** ، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار شاطبية للنشر ، الجزائر ، 2012 ، ص

[5]/ عمار ملاح ، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى ، الجزائر ، 2012 ، ص 48 .

[6]/ الوطني الجزائري (le patriote algérien): كان لسان حال اللجنة الثورية للوحدة و العمل، نشرت بالفرنسية مرقونة و مسحوبة بالروينو، تتألف من عدة صفحات، و هي نشرة داخلية للارتباط الوطني أصدرت في أفريل 1954، في ستة أعداد و سحبت منها حوالي 300 نسخة، صدر آخر عدد لها في 1954/07/05 ، كانت تصدر بتمويل مالي من MTLP في مقر الكشافة الإسلامية الجزائرية ، كانت نشرة اللجنة الثورية (CRMA) التي حملت بصمات بوضياف ، تحت اشراف حسن لحول، و كانت معادية تماما للمصالية ، أنظر :سعاد يمينة شبوط، الثورة الجزائرية في مرحلة المخاض (1953 – 1954) ، دورية كان التاريخية ، العدد 21، سبتمبر 2013 ، ص 13 .

[7]/ محمد بوضياف ، مصدر سابق ، ص ص 43 ، 44 .

و لتأكيد مواقفها الحيادية جاء فيها إعلام في شكل نداء يقول " ان الموقف الذي ينبغي عليكم أن تتبنوه معنا يتمثل في عقد مؤتمر سيادي يجعل من حزبنا أداة ثورية وثيقة تعجل بتحطيم الاستعمار الفرنسي الغاشم، بالتنسيق مع أشقائنا في تونس و المغرب الأقصى"[1] .

و بالرغم من إعلان اللجنة الثورية عن حيادها بين المصاليين و المركزيين الا أنها كانت منحازة في صف اللجنة المركزية بدليل وجود عضوين بارزين في هذه اللجنة ما جعل مصالي الحاج ينظر الى هذه اللجنة الثورية على أنها مناورة جديدة من المركزيين[2].

مع ازدياد الدعاية المطالبة حول العلاقة المشبوهة بين المركزيين و اللجنة الثورية فحاول أعضاء هذه الأخيرة تصحيح مسارهم بالانفصال عن اللجنة المركزية (دخلي و بوشبوبة) ، و بذلك رسم طريق جديد بانتقالهم إلى الحياد الفعلي بين المصاليين و المركزيين[3].

و منها حاول أعضاء هذه اللجنة الدفاع عن أنفسهم بتبرير العلاقة التي تربطهم بالمركزيين، بحلم إدراكهم للأثر الذي تركته، حيث كتب بوضياف في هذا الشأن : " ليس أقل فائدة في هذه النقطة من التطور شرح الأسباب التي نفعتنا إلى الاشتراك مع المركزيين ... الأمر الذي لا بد من معرفته هو أنه كان من المستحيل في مارس 1954 ، و رغم الفوضى التي كانت تسود المنظمة اتخاذ اتصالات في هذه الأخيرة دون المرور بالإطارات الدائمين ، الذين كان " دخلي" بالضبط هو الذي يراقبهم ... تتمثل المشكلة ما دام المصاليين قد ناؤونا العداء في ربح الوقت مع التمتع بالوسائل المالية و عتاد الطبع و المجلات التي كانت بحوزة اللجنة المركزية، الأمر الذي كان أكثر أهمية هو التوصل الى استئناف الاتصال بمناضلي القاعدة، و من بينهم بعض إطارات المنظمة الخاصة ... و بفضل ذلك تمكنت شخصيا من الاتصال بزيغود و بن طوبال و بن عودة ..."[4] .

و الملاحظ من خلال تصريح بوضياف، أن العلاقة بين اللجنة الثورية للوحدة و العمل و المركزيين لم تكن سوى علاقة مؤقتة الهدف منها هو الاستفادة من الإمكانيات المادية و البشرية للجنة المركزية في ظل الفوضى و التشقق و الصدع و اختلاف الولاء و ضعف الإمكانيات التي كان يعلني منها أعضاء المنظمة الخاصة ، بالإضافة إلى استئناف التواصل و تسهيله بين مختلف أعضاء المنظمة.[5]

---

[1]/ محرز عفرون ، مصدر سابق ، ص 137 .
[2]/ عبد المالك بوعريوة، اللجنة الثورية للوحدة و العمل و دورها في الأزمة الحزبية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (23 مارس 1954 – 1 نوفمبر 1954) ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 2 ، الجزائر ، 2020 ، ص 65 .
[3]/ نفسه ، ص 65 .
[4]/ محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص ص 40 ، 41 .
[5]/ عبد المالك بوعريوة ، المرجع السابق ، ص 66 .

و أمام استحالة الجمع بين الجبهتين،استعدت CRMA لتحضير العمل المسلم، وذلك بإنشاء جبهة التحرير الوطني (FLN)، دون أي اعتبار لموقف القائد التاريخي مصالي ، في بداية شهر جوان ، شرع بوضياف و الواحد و العشرين عضو الآخرين في التحضير للانتفاضة المسلحة التي أدت إلى اندلاع الثورة التحريرية نوفمبر 1954.[1]

[1]/ عمر بوداود ، **من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني** : مذكرات مناضل ، تر : أحمد بن محمد بكلي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص 82 .

المبحث الثاني: اجتماع 22 و نتائجه

انعقد هذا الاجتماع الهام تحت ضغط الأحداث و التطورات التي شهدتها الساحة السياسية، و ذلك لدراسة و تقييم الوضع الداخلي المتأزم، و تبادل الآراء لإقرار ما ينبغي عمله بالنسبة للمستقبل.[1]

حيث كان التحضير لعقد هذا الاجتماع يجري على قدم و ساق، و ذلك في إطار تجاوز دائرة التمزق نحو العمل المثمر.[2]

بدعوة صريحة من محمد بوضياف لجمع عناصر موثوق فيهم، لتقاسم الموقف ، و كان الاختيار أمامه محدودا، لأن أغلب رفاقه رهن الحبس، أو في تنفيذ مهمة خاصة، و من هذا لم يكن أمامه الا اللجوء الى من نشطوا تحت قيادته و أثبتوا كفاءتهم و خبرتهم في الميدان، و خاصة قدماء المنظمة الخاصة ، الأمر الذي مكنهم من تشكيل مجموعة متناسقة.[3]

و تم بذلك الاجتماع في منزل إلياس دريش[4] بحي كلوسالمبي سابقا (المدينة حاليا)، في النصف الثاني من شهر جوان 1945م، كما ذكر محمد بوضياف،[5] و قد اختلفت المصادر في تاريخ أنعاقده.[6]

---

[1]/ عيسى كشيدة ، المصدر السابق ، ص 69 .

[2]/ شيخ بوشيخي، **الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2018 ص 263 .

[3]/ عيسى كشيدة ، المصدر السابق ، ص 69 .

[4]/ دريش الياس بن أحمد :بحضور اللجنة الثورية للوحدة و العمل، ولد يوم 14 أفريل 1928م، في حي القصبة بالجزائر، و في سنة 1936 رحلت عائلة دريش الى حي (الازودوت) بنهج (لي ميموزا) المعروف حاليا بحي المرادية حيث كانت تقطنت عائلة ديدوش، و في هذا الحي يتعارف كل من الياس و مراد، و لقد جمعت بين هذين الشابين المشاعر الوطنية و الانخراط في الكشافة و في الحركة الرياضية، أصبح الياس عضوا في حزب الشعب – MTLD- و عضوا في المنظمة الخاصة منذ سنة 1947 م، كان الاخوة دريش: أحمد و إبراهيم و عبد القادر، قد اشروا في الأربعينيات ثلاث قطع أرضية بجوار حي (كلومالمبي)، و لقد طلب ديدوش مراد، بصفته صديق، من إلياس استقبال عدد من المناضلين ليعقدوا هناك اجتماع، و منه تجسدت أولى اللحظات التاريخية للكفاح المسلح، ينظر: محرز عفرون، مصدر سابق، ص 165.

[5]/ عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 49 .

[6]/ محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص 45 .

حيث نجد أن عيسى كشيدة يذكر بأن يوم 26 جوان 1954م هو تاريخ انعقاده، و ذلك في قوله:

"و في يوم الاثنين 28 جوان، يومان بعد هذا الاجتماع التاريخي، دعا بوضياف و مصطفى بن بولعيد مساعديهما لاجتماع ... لتقييم[1] الوضع و دراسة التوصيات المنبثقة عن جمعية الاثنين و العشرين.

وقد ترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد الذي أوكلت له مهمة الاتصال بالمناضلين في أرجاء الوطن ، في حين تولى ديدوش مراد، إعداد المتطلبات المالية اللازمة للثورة ، أما السيد بوضياف ، فقد أوكلت له مهمة إعداد التقرير المتعلق بالاجتماع.[2]

و قد سمي الاجتماع " باجتماع 22 " نسبة للمشاركين فيه و هم:[3]

1- محمد بوضياف
2- ديدوش مراد
3- مصطفى بن بولعيد
4- العربي بن مهيدي
5- رابح بيطاط
6- عثمان بلوزداد
7- الزبير بوعاج
8- محمد مرزوقي
9- إلياس دريش
10- عبد الحفيظ بوصوف
11- رمضان بن عبد المالك
12- محمد مشاطي
13- عبد السلام حياتي
14- رشيد ملاح
15- السعيد بوعلي
16- زيغود يوسف
17- لخضر بن طوبال
18- مصطفى بن عودة
19- باجي مختار
20- عبد القادر العمودي
21- سويداني بوجمعة
22- بوشعيب أحمد

[1]/ عيسى كشيدة ، المصدر السابق ، ص 73 .
[2]/ بوعزة بوضرساية ، لمحات تاريخية على مقدمات ثورة نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية ، ع6، جامعة الجزائر ، 1992 ، ص 179 .
[3]/ وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954 – 1962 م ، دار المعرفة الجزائر ، 1994 ، ص 21 .

حيث يتوزع المشاركون في الاجتماع حسب انتماءاتهم الجغرافية على كامل ربوع الوطن من الشرق قسنطينة و من الأوراس و من الشمال البليدة و الجزائر و وهران في الغرب و حتى من الجنوب[1]، إلى منطقة القبائل لم يكن لها تمثيل تسبب ولائها لمصالي الحاج، و في اليوم الموالي للاجتماع عمل ديدوش مراد و بن طوبال و بن عودة على إقناع كريم بلقاسم و أوعمران، نظرا لأهمية المنطقة جغرافيا و وجود عدد كبير من المناضلين و رغبته في كسب تأييدهم إلى صدف المجموعة، رغم أن بلقاسم و أوعمران كانا يظنان بكل صدق أن مصالي هو رجل الثورة، إلا أنهم لم يلبثوا أن أدركوا تخلفه عن ركب الثوار.[2]

طلب من بوضياف تقديم تقرير بمساعدة العربي بن مهيدي و ديدوش مراد، و كانت النقاط المطروحة للنقاش في الاجتماع انطلاقا من التقرير كالآتي :

- تاريخ المنظمة من نشأتها الى حلها .
- حصيلة القمع و التنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب[3].
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة بين 1950 – 1954 م.
- أزمة الحزب و أسبابها العميقة
- تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل و بالنسبة للأزمة بين المصاليين و المركزيين[4].
- تقرير حول الوضعية عن وجود الحرب التحريرية في تونس و المغرب[5].

وانتهى التقرير بالعبارة التالية: " نحن الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أن نتشاور و نقرر ما ينبغي عمله مستقبلا".[6]

---

[1]/ محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 35 .
[2]/ محمد العربي الزبيري ، **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، **المؤسسة الوطنية للكتاب** ، الجزائر ، 1985 ، ص ص 119 ، 120 .
[3]/ عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 50 .
[4]/ محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص 45 .
[5]/ عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 51 .
[6]/ محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص 46 .

و قد برز أثناء النقاش موقفان:

الموقف الأول: يطالب بالمرور حينا إلى العمل الثوري، كوسيلة لتجاوز الحالة المتأزمة ليس للحزب فقط بل للحركة الثورية كلها .

أما الموقف الثاني: يصادق على المرور إلى العمل الثوري لكن مع اختيار الوقت المناسب لذلك[1].

و بعد أخذ و رد و بين مؤيد و معارض، حسم سويداني بوجمعة الموقف و الدموع تذرف من عينه قائلا : " نعم أو لا ؟ هل نحن ثوريون ؟ إذا ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة إذا كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا[2].

و قد حرر ابن مهيدي مذكرة تحت المصادقة عليها، و هي تدين صراحة الانشقاق داخل الحزب و المتسبب فيه، كما تعلن عن إرادة مجموعة من الإطارات لجعل حد لآثار الأزمة، و إنقاذ الحركة الثورية الجزائرية من التدهور، كما تضمنت قرار الشروع في الكفاح المسلم كوسيلة لتجاوز الصراعات الداخلية و لتحرير الجزائر[3].

و انتهت بعبارة :(إن الاثنين و العشرين يكلفون المسؤول الوطني الذي يتم انتخابه بوضع قيادة ستكون مهمتها تطبيق قرارات هذه المذكرة"[4].

و مما وقع عليه الإجماع بين الأعضاء أيضا هو محاربة الزعامة، مؤكدين أن التجربة التي حزب الشعب مع مصالي لن تعود و أن القيادة لا تكون إلا جماعيا ، و في الأخير عين مصطفى بن بولعيد لمواصلة التحضير و لكنه تنازل و كلف بوضياف بذلك[5]، الذي قام بتعيين لجنة تنفيذية متكونة من: بن بولعيد ، محمد بوضياف ، العربي بن مهيدي ، ديدوش مراد ، رابح بيطاط ، و ذلك للقيام بالنقط التالية :

1/ تعيين منسق للثورة على مبدأ القيادة الجماعية و الابتعاد عن الزعامة الفردية.

2/ الاتصال بكريم بلقاسم و جماعة القبائل الذين لم يحضروا الاجتماع لإقناعهم بالانضمام للثورة.

3/ تحديد تاريخ اندلاع الثورة. [6]

و في الأشهر الثلاثة التي تلت الاجتماع عقدت اللجنة التنفيذية سلسلة من الاجتماعات السرية كان أهمها : اجتماع 23 أكتوبر 1954 بمنزل بوقشورة ببلدة الرايس حميدو (غرب العاصمة)، و بعد

---

[1]/ بوعلام بن حمودة،**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)**،دار النعمان ، الجزائر، 2012، ص 155.
[2]/ بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 180.
[3]/ عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 51 .
[4]/ محمد بوضياف ظن المصدر السابق ، ص 46 .
[5]/ زهير إحدادن ، المحتضر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، مؤسسة احدادن للنشر ، الجزائر، 2007 ، ص 10 .
[6]/ نفسه ، ص 10 .

أن تم الاتصال بكريم بلقاسم و موافقته على الانضمام للثورة، لتصبح اللجنة الخماسية ، تتكون من ستة أعضاء بعد انضمامه[1]، و في هذا الاجتماع تم الاتفاق على :

– تسمية المنظمة السياسية بـ " جبهة التحرير الوطني "

– تسمية الجناح العسكري بـ " جيش التحرير الوطني "[2]

– اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر و صعوبة قيام جهاز مركزي لتسيير الثورة تسييرا فعالا

– ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين عقد مؤتمر وطني في المستقبل[3].

– إصدار بيان موجه للرأي العام الجزائري و العالمي يعلن تفجير الثورة و يحدد هدفها و هو نداء الفاتح من نوفمبر[4].

– توزيع المسؤوليات داخل الجزائر كالتالي :

المنطقة الأولى (الأوراس): بقيادة مصطفى بن بولعيد (نائبه بشير شيهلني)

المنطقة الثانية (شمال قسنطينة): بقيادة ديدوش مراد (نائبه زيغود يوسف)

المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم (نائبه عمر أوعمران)

المنطقة الرابعة (الجزائر): بقيادة رابح بيطاط (نائبه سويداني بوجمعة)

المنطقة الخامسة (وهران): بقيادة العربي بن مهيدي (نائبه عبد الحفيظ بوصوف).[5]

– تعيين بوضياف منسقا للثورة .

– حدد تاريخ اندلاع الثورة بالفاتح نوفمبر 1954 على الساعة الصفر[6].

و هذا ما صرح به بوضياف قائلا : " و في الأخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني و التنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني ، كما تقرر العمل بموجب هذين التنظيمين جماعيا"[7].

---

[1]/ بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق ، ص 180 .
[2]/ عيسى كشيدة ، المصدر السابق ص 96 .
[3]/ عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962** ، دار الغرب الاسلامي ، 1997 ، ص 360 .
[4]/ زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص 12 .
[5]/ عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 360 .
[6]/ زهير احدادن ، المرجع السابق ، ص 11 .
[7]/ محمد بوضياف ، المصدر السابق ، ص 53 .

المبحث الثالث: المضمون الفكري والسياسي لجبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة نوفمبر

أولا: فكرة البيان و تحريره :

يعتبر بيان الفاتح نوفمبر من الوثائق الهامة التي أفرزتها الثورة التحريرة الجزائرية، و التي يتفق الجميع على أنها المرجعية الأساسية مهما كانت مشاربهم الفكرية ، السياسية، الأكاديمية ، الاديولوجية.[1]

تمت صياغة بيان أول نوفمبر بعد تفكير و مناقشات مطولة بين القادة الستة في اجتماعاتهم الدورية التي عقدوها طيلة شهر أكتوبر[2]،فكان اجتماع 23-1954/10 هو اجتماع الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محرريه (محمد بوضياف – ديدوش مراد – بن مهيدي- بن بولعيد أما إعداده و تحديد مضامينه فأخذ مبدأ تشاوريا نظرا لصعوبة القضية التي سيحملها.[3]

و قد كلفوا محمد بوضياف بتحريره في منشور، و يذكر عيسى كشيدة أنه تمت كتابة النصين[4] الذين نشرناهما و وزعناهما على المناضلين و الشخصيات العاصمية بقلم مناضل يدعى العيشاوي محمد[5] تعرف عليه بوضياف و التمس منه خدماته و أعطى العيشاوي موافقته.[6]

بعد ذلك جمعت بين ديدوش مراد و بوضياف عدة لقاءات في 5 ممر ملاكوف أين كان سي الطيب[7] يصوغ أفكارا مستمدة من برنامج الاتجاه الاستقلالي (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي أعدت في المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953.[8]

---

[1]/ محمد جغابة ، **بيان أول نوفمبر 1954، دعوة الى الحرب، رسالة للسلام**، (قراءة في البيان)، تق: محمد العربي ولد خليفة، (د، ط)، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ص 13 .

[2]/ يوسف قاسمي ، مواثيق الثورة الجزائرية ، دراسة تحليلية نقدية ، رسالة دكتوراه ، معهد التاريخ ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009/2008 ، ص 109 .

[3]/ رشيد مياد ، مبادئ و أبعاد من بيان أول نوفمبر 1954، مجلة مصداقية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، الجزء 2 ، العدد 1 ، ص 165 .

[4]/ طبع الى جانب بيان أول نوفمبر نداء الى الشعب عرف بنداء جيش التحرير الوطني و قد سحبت 2300 نسخة من النداء الى الشعب و 1100 نسخة من بيان أول نوفمبر ، ثم قام كريم بلقاسم بنقل الوثائق الى العاصمة لتوزيعها عشية اندلاع الثورة ، بنظر ، المرجع نفسه ، ص 173 .

[5]/ محمد العيشاوي : ولد بتاريخ 23 جانفي 1921 تعلم الرقن في الحرب ع II ، انضم لحزب الشعب سنة 1946 ، عمل صحافي بمجلة باريس، موند آراب (العالم العربي ، كما عمل في صحيفة الجزائر الحرة ، ثم انضم الى جيش التحرير الولاية الرابعة، و ذلك في مصلحة الاعلام، و في سنة 1959 استشهد باحدى الاشتباكات ، ينظر : محرز عفرون ، المصدر السابق ، ص 230 .

[6]/ عيسى كشيدة ، المصدر السابق ، ص 102 .

[7]/ سي الطيب لقب لمحمد بوضياف .

[8]/ عيسى كشيدة ، المصدر نفسه ، ص 103 .

و في 23 أكتوبر 1954 اجتمعت لجنة الستة حيث تمت مناقشة حول آخر التحضيرات و قدم السيدان، ديدوش مراد و محمد بوضياف نص نداء جبهة التحرير الوطني.[1]

و قد تمت طباعة البيان بعد صياغته في منزل المناضل عمر بن رمضاني القاطن بقرية " اغيل ايمولا"[2]، جنوب تيزي وزو[3]، حيث تكفل كل من محمد سعدو زعموم علي و بن رمضاني محمد بنقل آلة رينو التي كانت تملكها عائلة عبان رمضان[4]بعد أن كلفهم كريم بلقاسم بذلك.[5]

أما أوعمران فقد تولى اصطحاب الصحافي محمد العيشاوي من الجزائر العاصمة ليتولى مهمة الرقن[6]، و قد تم السحب في منزل ايدير رابح ، و قد حمل النص إمضاء الأمانة العامة[7]و قد كتب باللغة الفرنسية ثم ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات في الداخل سنة 1957[8].

ثانيا: مضمون بيان أول نوفمبر:

بعدما تطرقنا إلى حيثيات تحرير البيان نتجه الى الحديث عن المضمون :

– ان بيان أول نوفمبر لم يكن مجرد نص يتلى و يوزع على الشعب ، بل يحمل في طياته برنامج وميثاق في الشكل و المضمون[9].

---

[1]/ رشيد مياد ، المرجع السابق ، ص 165 .
[2]/ اغيل ايمولا قرية جبلية منبعة تقع قبالة سلسلة جرجرة العتيدة، و هي تعتصم في موقع حصين وقع اختيار كريم بلقاسم لها بسبب موقعها الممتنع عن المداهمة العسكرية و البوليسية، و نظرا لماهيتها المجيد حيث كانت في سنة 1851 مقر لقيادة المقاومة على يد محمد لمجد بن عبد المالك (بوبغلة ، بنظر، محرز عفرون ، المصدر السابق ، ص 227 .
[3]/ بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 161 .
[4]/ عبان رمضان : ولد يوم 20 جوان 1920، بالأربعاء ناث ايراثن في منطقة القبائل حصل على شهادة البكالوريا سنة 1941 ، و في سنة 1943 انخرط في حزب الشعب و في 1947 أصبح عضوا في المنظمة الخاصة، 1955 انضم الى شبكة ج ت و في العاصمة ، 1956 أشرف رفقة بن مهيدي على تنظيم مؤتمر الصومام. ينظر ، محرز عفرون ، المصدر السابق ، ص 247 .
[5]/ نفسه، ص 248.
[6]/ نفسه ، ص 39 .
[7]/ بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 161 .
[8]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 109 .
[9]/ رشيد مياد ، المرجع السابق ، ص 172 .

فهو يحمل مشروع دولة و كشف على مدى مقدرة رجال الثورة في التخطيط و الاستشراق للمستقبل و أبان عن قدراتهم التحليلية على تشريح واقع الشعب الجزائري و ترجمته في نصوص[1].

– يتوجه البيان بنداء إلى الشعب الجزائري بكل فئاته بعبارة : " أيها الشعب الجزائري " و تعتبر هذه العبارة أول رصاصة توجه إلى المستعمر الفرنسي الذي حاول بجميع الطرق أن يقضي على هوية الشعب و كسر إرادته و تمسكه بالروح الوطنية إلا أن خططه باءت بالفشل[2].

– بعدها يتوجه بنداء إلى كافة المناضلين حيث جاء " أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية " فإرادة المناضلين هي وحدها الكفيلة للوقوف في وجه الخطط الاستعمارية، و هذه العبارة هي مناداة للضمائر بطريقة إنسانية كونها تعترف بوجود مناضلين مخلصين للوطن، إلا أنهم حادوا عن الهدف الأسمى للحركة الوطنية و هو مطالبون بالالتحاق بصفوف جبهة التحرير دون قيد أو شرط متجردين من أي انتماء حزبي أو عرقي[3].

– و قد جعل البيان الشعب كحكم و من ذلك قوله " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب الجزائري بصفة عامة و المناضلين بصفة خاصة"[4].

لينتقل بعدها إلى توضيح الأسباب و العوامل التي دفعتهم إلى اتخاذ العمل المسلح كوسيلة للكفاح، و الهدف هو الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي[5]، حيث جاء في البيان : " نعلمكم أن من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي"[6]، ليواصل التنبيه إلى خطوة الموقف المعادي للثورة الذي يشغل الظرف ليعطي التأويل الخاطئ

[1]/ كريمة زيتون، الدولة و المجتمع في مشروع ثورة التحرير الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954 ، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية و الإنسانية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، سبتمبر 2021 ، ص 52 .
[2]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص ص 41 ، 42 .
[3]/ نفسه ، ص ص 41 ، 44
[4]/ رشيد مياد، المرجع السابق، ص 67.
[5]/ قاسمي يوسف، المرجع السابق، ص 112.
[6]/ حزب ج ت و، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954 ، 1962)، وزارة الإعلام و الثقافة ، الجزائر ، 1979 ، ص 07 .

لها و الذي يتبناه الاستعمار و عملائه لضرب الثورة[1]، و هذا ما يؤكده نص البيان : " و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية و ولائها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية"[2].

بعد ذلك ذهب البيان إلى استعراض الظروف المحلية و الإقليمية و الدولية آنذاك و التي كانت مواتية لتفجير الثورة:

أين ذكر محرري البيان مسيرة الحركة الوطنية بصفة مركزة[3]، فجاء في البيان " فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية"[4] لأن الحركة الوطنية وصلت إلى طريق مسدود، بعد أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ذلك أن القادة ذهبوا إلى التشاور حول من يتولى زعامة الحزب في وقت كان الشعب يتطلع إلى الحرية و ينتظر من يقوده إليها، و أمام هذه الوضعية من الانحراف و الجمود قامت فئة من الشباب المناضلين ببذل جهد حتى تتوحد صفوف الحزب من جديد و يواصل عمله في الكفاح إلا أن تلك المساعي باءت بالفشل، و أمام قناعتهم بعدم جدوى الكفاح السياسي في تحقيق المطالب الوطنية لجئوا إلى خيار الكفاح المسلح حتى يسترجع الشعب سيادته المسلوبة[5]، حيث جاء أيضا " و بهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مشغولون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة ... و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى"[6].

أما عن الظروف الإقليمية فان المحيط العربي كان يتميز بدخول كل من تونس و المغرب في معركة ضد الوجود الاستعماري و هذا كان له أثره على مفجري الثورة حيث أكد البيان تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الإستراتيجية من خلال ضرورة التحاق الجزائر بالركب التحرري إلى جانب البلدين

---

[1]/ قاسمي، المرجع السابق، ص 112.
[2]/ النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر السابق ، ص 07 .
[3]/ جغابة محمد ، المرجع السابق ، ص .
[4]/ النصوص الأساسية لجبهة ... ، المصدر السابق ، ص 07 .
[5]/ يوسف تلمساني ، حورية ومان، المعد المغاربي للثورة التحريرية من خلال مواثيقها الأساسية بيان أول نوفمبر 1954 و ميثاق الصومام 20 أوت 1956، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، الجزائر ، العدد 26 سبتمبر 2017، ص 222 .
[6]/ النصوص الأساسية ... ، مصدر سابق ، ص 08 .

الشقيقين تونس و المغرب[1]، حيث جاء في البيان " إن أحداث المغرب و تونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا ... و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل "[2].

أما على المستوى الدولي يذكر البيان بحالة الانفراج الدولي بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي و ملائمته لتسوية المشاكل العالقة، إلى جانب تنامي المد التحرري في المستعمرات بعد ح ع II كذلك انهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو 1954 بالهند الصينية ، إلى جانب التعاطف و الدعم الذي تتلقاه القضية الجزائرية (نشاط هيئة الأمم المتحدة الجامعة العربية) من طرف الهيئات و الدول العربية و الإسلامية[3].

بعد ذلك يذهب البيان إلى القول بأن الجبهة هي من شهود معركة الكفاح و أنها ستفتح أبوابها للجميع المواطنين من جميع الطبقات الاجتماعية و جميع الأحزاب، فاصطلاح الوطني يعني الجزائر كلها جزائر واحدة لا تتجزأ[4].

بعدما وضع البيان الظروف و العوامل التي أدت إلى استصداره و إعلانه للشعب الجزائري و الرأي العام الفرنسي و الدولي، ينتقل إلى عرض البرنامج السياسي للمنظمة الثورية محددا الهدف العام، و الأهداف الداخلية و الخارجية[5]، حيث جاء في البيان : " و لكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي"[6].

[1]/ يوسف تلمساني ، المرجع السابق ، ص ص 222 ، 223 .
[2]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 7 .
[3]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 54 .
[4]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 54 .
[5]/ يوسف قاسمي المرجع السابق ، ص 116 .
[6]/ النصوص الأساسية ...، المصدر السابق ظن ص 08 .

و يتمثل الهدف العام في الاستقلال الوطني بواسطة [1]:

1/ إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية .

2/ احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني :

و يتبين من هذا أن الهدف الأساسي هو الاستقلال الوطني، أي رفض كل شكل من أشكال التبعية للاستعمار (اتحاد – فيدرالية – مجموعة) حيث أكد البيان على السيادة الكاملة[2]، فإقامة الدولة الجزائرية يعني الخروج من براثن الاحتلال و منظومته الاستعمارية في الجزائر و إعادة بعث الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الديمقراطية ، الاجتماعية ، الإسلامية ، و السيادة ، و يظهر هنا أن البيان في سياق تحديد هدفه العام قد حمل ملامح مجتمع متكامل في إطار دولة مستجيبة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية و خصوصيتها القومية[3].

كما أكد البيان على أن الحريات الأساسية غير قابلة للإقصاء فلا فرق بين عربي أو أعجمي مسلم أو مسيحي أو يهودي في الحقوق و الواجبات[4]، هذا يعني أن حقوقهم و حرياتهم مكفولة من حيث كونهم ليسوا جزائريين و لن يقع تمييز تجاههم لا من حيث الانتماء الاجتماعي أو العقدي[5].

أما الأهداف الداخلية فقد حددها البيان كما يلي :

– التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلفات الفساد و روح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.[6]

[1]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 09 .
[2]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 58 .
[3]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص ص 117 – 122 .
[4]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 63 .
[5]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 122 .
[6]/ النصوص الأساسية ...، المصدر السابق ، ص 09 .

إذ أن البيان تجاوز النظرة الحزبية الضيقة فالمخاطب هنا هو الشعب الجزائري و المناضلين و الضمير الوطني[1]، فالمقصود بالتطهير السياسي هو الخروج بالحركة الوطنية من الفساد الذاتي و السياسي (باسم الإصلاح و الصراع و باسم الزعامات و مناصب المسؤولية) و إدخالها إلى ميدان الكفاح المسلح[2].

– تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري[3].

وهي دعوة لجميع الطاقات الحية في الأمة، للدخول تحت لواء جبهة التحرير الوطني من أجل تصفية الاستعمار و التخلي عن أساليب النضال القديمة التي أنهكها الجمود و الروتين و أصبحت لا تلبي متطلبات الشعب و التي تجاوزتها الأحداث إلا أن هذا لا يعني التخلي عن خدماتها بل أن الجبهة مدت يدها لكل الفعاليات السياسية الوطنية للانصهار فيها[4].

أما عن الأهداف الخارجية فتمثلت في :

1/ تدويل القضية الجزائرية:[5] ذلك أن تدويل القضية الجزائرية إنما هو تنفيذ للمقولة الفرنسية بأن المسائل الجزائرية هي شأن داخلي يخص فرنسا وحدها، إضافة إلى كشف جرائم المحتل و توجيه الضغط الإعلامي و الدبلوماسي ضده لمنع الجزائر حقها في تقرير مصيرها[6]، هذا وقد حققت جبهة التحرير انتصار تبين أن القضية برمجت في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي أعلن مساندته للقضية الجزائرية.[7]

2/ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي:[8] و هذا نابع من إدراك محرري البيان بوحدة المصير المشترك من منطلق أن العدو واحد و بحكم القواسم المشتركة.

---

[1]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص ص 66 ، 67 .
[2]/ يوسف قاسمي، المرجع السابق ، ص 122 .
[3]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 09 .
[4]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 123 .
[5]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 90 .
[6]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 123 .
[7]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 70 ، 71 .
[8]/ النصوص الأساسية ، المصدر السابق ، ص 09 .

ففكرة وحدة شمال إفريقيا لم تكن جيدة بل هي حلم رواد الأجيال بدليل نجم شمال إفريقيا الذي حمل هذه الفكرة[1].

3/ في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية[2].

وهي دعوة إلى الأمم المتحدة إلى تفعيل مواد ميثاقها لحقوق الإنسان، و التكفل بالقضية الجزائرية و دعمها[3]. بعدها يتطرق البيان إلى وسائل الكفاح لتحقيق الأهداف المذكورة حيث جاء في البيان :

" انسجاما مع المبادئ الثورية و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل في تحقيق هدفنا"[4]. يقصد بالانسجام وحدة الصفوف و استعمال كل الوسائل المتاحة السياسية و التفاوضية لتحقيق الهدف المنشود و تحقيق الاستقلال[5].

كما جاء أيضا في البيان " إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد و هما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين "[6].

أي أن جبهة التحرير هي التي عليها أن تقود الكفاح في الميدان السياسي بتوحيد الصفوف و حشد كل الطاقات الحية حول الثورة ، و عسكريا عملت على توجيه العمليات المسلحة و الفدائية دون أن ننسى عملها على جلب التأييد و التعاطف مع القضية الوطنية ، هذا و أصبحت وحدة العمل و شموليته منهجا قارا و بالرغم من صعوبة المهمة فالنضرات لا محالة[7] .

---

[1]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص ص 73 ، 73 .
[2]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 09 .
[3]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 123 .
[4]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 09 .
[5]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 76 .
[6]/ النصوص الأساسية ... ، المصدر السابق ، ص 09 .
[7]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 77 .

كما تم التوجه بالكلام للجانب الفرنسي، مع التركيز على الحل السلمي و اجتناب الحلول العنيفة و لأجل ذلك تم إعداد وثيقة و أرضية للمناقشة مع سلطات الاحتلال حيث أوضح لهم شروط جبهة التحرير الوطني من أجل وضع حد لإراقة الدماء من الطرفين[1]، و قد حددت هذه الشروط بما يلي:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

2- فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3- خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة [2].

و في المقابل : قدمت الجبهة ضمانات للفرنسيين فيما يلي :[3]

1/ فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات .

2/ جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية و يعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية و في هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بم لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات.

3/ تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

---

[1]/ يوسف قاسمي ، المرجع السابق ، ص 126 .
[2]/ النصوص الأساسية ، المصدر السابق ، ص 10 .
[3]/ المصدر نفسه ، ص 10 .

و في الأخير ختم البيان نصه بدعوة الشعب لمباركة هذه الوثيقة و الانضمام لمسعى الكفاح المسلح ، و تحصيله مسؤولية النجاح و الإخفاق[1]، حيث نص البيان " أننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، و واجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته أن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك و انتصارها هو انتصارك"[2].

ثالثا: المبادئ التي جاء بها البيان:

يحتوي بيان أول نوفمبر 1954 على عدة مبادئ أساسية تبنى على أساسها الدولة الوطنية [3]:

1- الجمهورية:

إن خير دليل على هذا المبدأ هو ما ورد في بيان الفاتح نوفمبر حيث جاء: " أيها الشعب الجزائري، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة ..."، فالشعب حينما يصدر الحكم هذا يعني أن الشعب مخير و ليس مسير و له كامل الصلاحيات في الانضمام إلى الجبهة من عدمه[4].

صحيح أن مصطلح " الجمهورية " لم يرد في البيان بشكل واضح و صريح و لكن عدم ذكره راجع لأن النظام الجمهوري كان بديهيا فالنظام قبل دخول الاستعمار كان " جمهوريا أوليغارشيا" ، لعدم وجود أسرة مالكة[5].

و النظام الجمهوري هو نظام قائم على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات و حرية التعبير عن الآراء و على أساس أن لا سيد إلا الشعب[6].

---

[1]/ النصوص الأساسية ...، المصدر السابق ، ص10 .
[2]/ نفسه ، ص 10 .
[3]/ رابح لونيسي ، بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية – الجذور الفكرية و المضمون ، مجلة المصادر ، جامعة الجزائر ، العدد 7 ، ص 26 .
[4]/ عبد الكريم قواسمية ، أسس و مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخي ، المجلد 2 ، العدد 04، جامعة جيلالي الياس ، سيدي بلعباس ، ديسمبر 2016 ، ص ص 232 ، 233
[5]/ رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 26 .
[6]/ كريمة زيتون ، المرجع السابق ، ص 45 .

2- الديمقراطية:

نجد أن البيان ركز على الديمقراطية الاجتماعية بمعنى أنها قائمة على مبدأ تكافئ الفرص يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم و ساق أي مبدأ من " الشعب إلى الشعب "[1].

و الدولة الديمقراطية و الاجتماعية ذات السيادة هي تلك التي تسمح بالتعددية الحزبية و حرية الصحافة و التعبير، و تداول السلطة بهدف تحقيق حياة كريمة للمواطنين و الوصول إلى العدالة الاجتماعية [2].

و ينبع إعلان الدولة الجزائرية الديمقراطية من تجربة الحركة الوطنية التي انحرفت عن المسار الديمقراطي و أصبحت بعيدة عن الشعب ، نتيجة لاعتناقها النمط الحزبي الاستعماري أو الغربي [3].

كما و تعد التعددية الحزبية من أبرز ملامح الديمقراطية، فعندما نعود إلى الواقع الجزائري بعد الاستقلال نجده لا يرضى بأحزاب ممثلة غير الجبهة ، فنجد من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني "إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة و منظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية و الرخاء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية"[4].

3- المبادئ الإسلامية:

من الناحية الحضارية فان الشعب الجزائري دينه الإسلام و هذا شيء متجذر في اعتقاده وجدانه رافض لكل أشكال الانصهار و الذوبان في المحتل الفرنسي و هذا ما جعله يتصدى لهذا الأعداء الذي يحاول القضاء على كيانه الإسلامي ، هذا أو أكد البيان على أن الجزائر دولة مسلمة موحدة تتبنى مبادئ التسامح و التعايش[5].

---

[1]/ نفسه ، ص 46 .
[2]/ عبد الكريم قواسمية ، المرجع السابق، ص 235 ، 236 .
[3]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 59 .
[4]/ عبد الكريم قواسمية ، المرجع السابق ، ص 237 .
[5]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص ص 61 ، 62 .

فالمعنى الذي قصده البيان أنه بإمكان المسلم أن يمارس حياته بكل حرية و يتعين و يفتح أبوابه للمنظومات الأخرى الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية شريطة أن لا تناقص ما جاء به الإسلام من مبادئ و قيم[1].

4- السيادة:

تعني رفض كل شكل من أشكال التبعية (مشاركة – اتحاد – فيدرالية مجموعة) كالمجموعة الفرنسية الإفريقية أو الكومنويلث البريطاني ، أي أن البيان تمسك بمبدأ السيادة الكاملة ، الذي هو أحد أسس الديمقراطية [2].

[1]/ كريمة زيتون ، المرجع السابق ، ص 46 .
[2]/ محمد جغابة ، المرجع السابق ، ص 58 .

الفصل الثاني

أزمات جبهة التحرير الوطني (من 1956م إلى 1962م)

المبحث الأول: مؤتمر الصومام والتأسيس للصراع داخل الجبهة

المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة والخلاف مع هيئة الأركان

المبحث الثالث: إشتداد الصراع وانفجار أزمة صيف 1962م

المبحث الأول: مؤتمر الصومام التأسيس للصراع داخل الجبهة

أولا: ظروف انعقاد المؤتمر:

مضت عامين على تفجير الثورة، حيث لقبت هذه الفترة غير واضحة الخطى في طريقها لبناء المستقبل، حيث كان لابد من قيادة الثورة أن تضع تحدد فيه مسارها، [1] و التفكير في إستراتيجية جديدة للخروج من المأزق الاستعماري الذي حاول عزلها و تضييق الخناق عليها في الداخل و الخارج، باستحداث نظم جديدة على كل الأصعدة السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الثقافية و حتى الاجتماعية لتتضح جل الرؤى، إزاء كل الأطراف المحلية و الدولية.[2]

و حتى لا تبقى الثورة رهن المخططات الحكومية الفرنسية التي كانت تعمل جاهدة على حشد كل الطاقات المادية و البشرية و الفكرية، لإخماد لهيب الثورة في مهدها.[3]

و في ظل هذه الظروف لم ينتظر قادة الثورة انقضاء حولين كاملين بعد الاندلاع، حتى كانوا مع موعد لوضع الثورة في إطارها العام تنظيميا و تقنيا، و يرسم لها منهجا سياسيا و عسكريا، و إستراتيجية محكمة للتعجيل بالهدف ووضع ملامح واضحة المعالم نحو آفاق مستقبلية.[4]

كما كان لأحداث 20 أوت 1955، مفعول كبير و منعرجا حاسما للوصول إلى عقد المؤتمر، حيث اتسعت الثورة لتشمل كامل ربوع الوطن، الأمر الذي أدى إلى تطور العمليات في العديد من الأقطار خاصة في المنطقة الخامسة، إضافة إلى سيطرة الفيدائيين على الموقف في العاصمة.[5]

و نظرا لهطه الظروف الصعبة التي كانت تعانيها الثورة الجزائرية سادة حالة من الفوضى و الانقسام و السباق نحو الزعامة و غياب التنسيق، حيث كانت كل منطقة تقود حربا بوسائلها الخاصة،

---

(1) مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار طلاس، دمشق، 1984، ص 269.

(2) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبيعية، الجزائر، 2005، ص 18.

(3) نفسه، ص 18.

(4) عبد الحفيظ أمقران، (مؤتمر الصومام إعدادا و تنظيما و محتوى)، مجلة أول نوفمبر، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع68، 1984، ص93.

(5) محمد لحسن زغيدي، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 131.

مما أدى بقيادة الثورة إلى تنظيم مؤتمر وطني للثورة لوضع نظام جديد يوحد بين مختلف المناطق و يستجيب للتطورات التي تعيشها الثورة.[6]

و من هنا جاء هذا المؤتمر كحتمية فرضتها الظروف مع ازدياد المواجهة مع المستعمر و تفاقم مشكل التسليح، و إضافة إلى استشهاد أحد أعمدة و قادة الثورة "مصطفى بن بولعيد" الذي خلق خلافا حول من يخلفه.[1]

و باشتداد الثورة و انتصارات جيش التحرير الوطني، دفع القادة الثوريين على اتخاذ قرار عقد مؤتمر وطني يضم كل من قادة جيش و جبهة التحرير لوضع قاعدة أساسية تقوم عليها قاعدة عجلة النضال الثوري مستقبلا، و قد شرع في الإعداد، لمؤتمر التاريخي كل من كريم بلقاسم، عبان رمضان، العربي بن مهيدي، يوسف بن خدة، لخضر بن طوبال و سعيد دحلب، بالإضافة إلى بعض القادة[2]، حيث بدأوا في الإعداد له منذ شتاء 1955 إلى صيف 1956 بعد سلسلة من الاتصالات فيما بينهم و في هذا الصدد يقول المجاهد ابن طوبال: (قررنا تنظيم ملتقى أو ندوة وطنية ... للمناقشة، و بدئ منذ شهر أفريل 1956 في تنظيم المؤتمر).[3]

ليقع اختيار تاريخ 20 أوت 1956 كزمن انطلاق المؤتمر و ذلك لعدة اعتبارات أولها:

أن عشرين أوت يصادف الذكرى السنوية الأولى للهجوم الشامل الذي شنته طلاع جيش التحرير بقيادة زيغود يوسف (هجومات الشمال القسنطيني) و ما يحمله هذا الحدث من معاني وطنية وحدوية، و أنه سيبقى مسجلا في ذاكرة الشعب و التاريخ،[4] بالإضافة إلى التطورات التي شهدتها الساحة السياسية و العسكرية للثورة، و كذلك اقتراب انعقاد هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية، و استعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، و إضافة إلى مساندة المغرب في ذكرى نفي الملك المغربي محمد الخامس في 20 أوت 1952.[5]

---

[6] جمال يحياوي، الظروف المحلية و الدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص 132.

[1] محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص 131.

[2] نفسه، ص 131.

[3] نفسه، ص 133.

[4] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية، 2013، ص 384.

[5] نفسه، ص 384.

أما فيما يخص مكان انعقاد المؤتمر فقد اختلفت الآراء في الأول حول المكان الملائم لعقد المؤتمر، فهناك من رأى بأن المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، قد اقترحت لعقد المؤتمر، و بالذات بجبال بني صالح بسوق أهراس أو منطقة الزعرور،[1] و هناك من يرى أن عقد المؤتمر قد عرض على مختلف المناطق في البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها. غير أن جلها اعتذر عن تحمل المسؤولية بسبب عدم توفر الأمن اللازم لحماية المؤتمرين.[2]

و بالتالي فإن اختيار المكان بقي عالقا لدى الحاضرين للمؤتمر، و إن كان الاختيار لابد منه أن لا يخرج من نطاق المنطقة الأولى أو الثانية أو الثالثة، بحكم مدلولها السياسي و العسكري ليستقر رأيهم في المنطقة الثالثة، حيث اختيرت قرية إفري أوزلاقن دائرة أقبو قرب بجاية،[3] بغابة أكفادوا في السفوح الجبلية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام،[4] و قد اختيرت هذه المنطقة لعدة اعتبارات:

– استراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين.

– كان دورا أوزلاقن منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر، مما جعل العدو يعتقد أنها منطقة آمنة لا علاقة لها بالثورة.[5]

– تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار، حيث أبدى الجميع استعدادهم للتعاون مع المجاهدين.

– اعتبار منطقة وادي الصومام[6] مظهرا من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير، كما تربط هذه المنطقة التراب الوطني، الشيء الذي سيمكن كل المناطق من الحضور دون مخاطر لهذا أرادوا أن يكون المؤتمر قويا من بدايته و يوجه صفعة قوية لقادة الاستعمار.[7]

---

(1) غرب مدينة سكيكدة، ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص 387.
(2) عمار قليل، مرجع سابق، ص 407.
(3) صالح فركوس، **موسوعة تاريخ جهاد الأمة الجزائرية من البداية إلى غاية الإستقلال(1830-1962)**، ط2 القافلة للنشر، الجزائر، ص 549.
(4) محمد لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 134.
(5) عمار قليل، مرجع سابق، ص 408.
(6) نفسه، ص 388.
(7) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، ص 109.

و عليه فإنه و بعد مداولات عديدة، تم الإنفاق على أن ينعقد الاجتماع في وادي الصومام حيث مركز القيادة الثالثة، و قد كفلت لجنة خاصة لتحضير جدول أعمال المؤتمر في عدة قرى قريبة بالمنطقة.[1]

و عند افتتاح المؤتمر و سير أعمال يقول أحد الأعضاء المشاركين: { شرعنا في العمل يوم الثلاثاء 14 أوت 1956، و انتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 من }.[2]

فكانت اجتماعات ضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للإتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، و كان يوم 23 أوت، الذي عقد فيه الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع.[3]

و في بيان الجلسة الأولى من أشغال المؤتمر، أعطت قائمة الحضور فكانوا كالآتي:[4]

- **المنطقة الثانية:** مثلها: زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، إبراهيم مزهودي و حسين روبيح.

- **المنطقة الثالثة:** كريم بلقاسم، محمد السعيد، عميروش آيت حمودة.

- **المنطقة الرابعة:** أعمر أوعمران، الصادق دهيليس، أحمد بوقرة.

- **المنطقة الخامسة:** محمد العربي بن مهيدي.

و قد تغيب عن حضور المؤتمر ممثلوا الولاية الأولي "الأوراس" بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956، كما تغيب الوفد الخارجي لصعوبة الوصول فبقوا ينتظرون في سان ريمون بإيطاليا و طرابلس بليبيا. [5]

انطلقت أشغال المؤتمر و أسندت العربي بن مهيدي رئاسة المؤتمر و أسندت الأمانة العامة لعبان رمضان، و قد استطاع الحاضرون أن يتعرفوا على حقيقة الوضع من خلال:

---

(1) محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص 133.
(2) نفسه، ص 134.
(3) لسان حال جبهة التحرير الوطني، جريدة المقاومة، العدد 2، 15 نوفمبر 1956، ص6-7.
(4) مواثيق الثورة، المرجع السابق، ص 19-20.
(5) يحي بوعزير، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20**، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ص 158.

– دراسة و مناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الوضعية السياسية و العسكرية و المالية.[1]

– دراسة الأسباب التي دعت للاجتماع و موضوع الاجتماع.

– دراسة المجالات التالية:

- **النظامي:** التقسيم – الهياكل – التنقلات – مركز القيادة.
- **العسكري:** التقسيم – الرتب – المنح – التسليم.
- **الإداري:** المجالس الشعبية.[2]

– جبهة التحرير الوطني: القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيئات القيادة.

– جيش التحرير الوطني: كيفية تصعيد العمل العسكري و تطويره.

– العلاقة بين جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني.[3]

– العلاقة بين الداخل و الخارج.

– بحث العلاقة الدولية الخارجية خاصة مع تونس، المغرب، فرنسا، الأمم المتحدة.

– العتاد و السلاح.[4]

و خلال جلسات الاجتماع تم تقييم حصيلة 22 شهرا من الكفاح، و درس كل ما يتعلق بشؤون الثورة على ضوئها توضيح آفاق المستقبل و استراتيجية العمل، و إن كان الحاضرين متفقين على كثير من القضايا، إلا أن نقاشاتهم لم تخلوا من الحدة و الجدل،[5] حيث انتهى المؤتمر من أشغاله في 2 سبتمبر 1956.

---

(1) بوعلام حمودة، المرجع السابق، ص 206.
(2) النصوص الأساسية لثورة نوفمبر، المرجع السابق، ص 26.
(3) محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 136.
(4) عمار قليل، المرجع السابق، ص 391.
(5) محمد يعيش، مؤتمر الصومام 1956 و إشكالية تسيير قراراته، مجلة البحوث و الدراسات، ع 221، 2017، ص3.

حيث برز جهتين في هذا النقاش:

الأولى: مثلها زيغود يوسف، و الثانية الأعضاء الذين حضروا إلى المؤتمر و بدأوا متفقين على المقررات بحكم ارتباطهم بتنسيق وثيق، و مع ذلك كانت جبهة زيغود يوسف معززة بنائبه ابن طوبال قوية، لكنها تمثل أقلية ظلت تناقش بحدة بعض المسائل الخلافية،[1] و منها:

– **مسألة التمثيل:** حيث تساءل زيغود يوسف عن عدم حضور ممثلي الأوراس و كذا الوفد الخارجي، و عبر عن تخوفه من هذا الغياب بحكم أهمية المنطقة و دورها في الثورة و ثقل قادة الخارج و نفوذهم المعنوي.[2]

و عند الانتهاء من جلسات المؤتمر تمت المصادقة على برنامجه السياسي و العسكري المنبثق من النص التأسيسي، و هي وثيقة لجبهة،[3] و التي تعتبر ملفا هاما تشتمل على ملخص بمقررات مؤتمر الصومام المنعقد يوم 20 أوت 1956، كما تحتوي على منهج السياسي الذي درسه المؤتمر و أقره، و قد أعد هذا المحضر "عبان رمضان – يوسف بن خدة – و سعد دحلب".[4]

و قد أكدت وثيقة وادي الصومام على أن الكفاح يبقى مستمرا و أن كل الطاقات الوطنية يجب أن تعبأ لتدعيمه و تطويره بجميع الوسائل إلى أن تحقق الأهداف التالية:

- ❖ الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ.
- ❖ الاعتراف بالسيادة الوطنية على جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني و السياسة الخارجية.[5]
- ❖ الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، لها وحدها حق التفاوض و حق وقف إطلاق النار.

و على إثر هذا جاءت قرارات مؤتمر الصومام التي حسنت الجوانب المؤسساتية و الهيكلية للثورة لعل أهمها تمثل في ما تعلق ببناء الثورة منها:

---

(1) محمد يعيش، المرجع السابق، ص 3-4.
(2) محمد عباس، نصر بلا ثم، الورجع السابق، ص 159.
الوثيقة الأصلية تقع في 11 صفحة مكتوبة على الآلة الراقنة من قياس 21*27 يضاف إليها صفحة الغلاف، كتبت بالفرنسية لأول
(3) مرة ليتم ترجمتها فيما بعد ... ينظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 14.
(4) نفسه، ص5.
(5) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص52.

- تكوين المجلس الوطني للثورة الجزائرية و يتكون من 34 عضوا، 17 عضوا دائما و 17 عضوا مساعدا، و الذي يعد أعلى جهاز للثورة بموجب سياستها و يتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل البلاد.[1]
- إنشاء لجنة التنسيق و التلقين،[2] مكونة من 5 أعضاء و هي مسؤولة توجيه و إدارة جميع فروع الثورة العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و كل القادة مسؤولين أمامه و هي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.[3]
- إعادة تسمية المناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل مؤتمر الصومام و تحديدها جغرافيا، و ذلك بإنشاء ستة ولايات مع جعل حدود لكل ولاية، و كل ولاية تحتوي علة نواحي و أقسام، أما مركز القيادة فيخضع لمبدأ القيادة الجماعية و القائد له صفتان سياسية و عسكرية، و يحيط به ثلاث نواب من الضباط يعينون بالفروع السياسية و العسكرية و الاستعلامات و الاتصالات.[4]
- أولوية السياسي على العسكري و قد كانت من أبرز النقاط الحساسة بعد المؤتمر و التي سوف تؤدي إلى عدم الاعتراف بقراراته.[5]
- أولوية الداخل على الخارج: و هي النقطة الثانية التي كانت محل جدل واسع و قسمت الثورة إلى طرفين متنازعين.[6]
- وقف القتال و تشكيل حكومة مؤقتة و كانت هذه من الأمور الأكثر جدلا و حساسية كذلك لأنها تتعلق بما طرحه بيان أول نوفمبر من شروط.[7]

---

(1) محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع**، مؤسسة الأبحاث العلمية، لبنان، 1983، ص154.
(2) C.C.E: كانت تضم يوسف بن خدة و سعد دحلب و كلاهما مركزي، أما المجلس الوطني للثورة C.N.R.A. كان يووجد فيه كل من فرحات عباس، أحمد فرانيس كممثلين للنخبة البرجوازية و أحمد توفيق المعين من جمعية العلماء و يوسف بن خدة مركزي بنظر: عمار قليل، مرجع سابق، ض 418.
(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص 154.
(4) محمد لحسن الزغيدي، المرجع السابق، ص 138.
(5) نفسه، ص 138.
(6) عمار قليل، المرجع السابق، ص 416.
(7) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية**، ج3، الحركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ص 149.

➢ كما استحدثت المجالس الشعبية حيث تتكون من المجالس خمسة أعضاء من بينهم رئيس، و يكون مكلفا بتسيير الحالة المدنية و المالية و الاقتصادية و الإسلامية، و الهدف من هذه المجالس هو حلولها محل الإدارة و الشؤون الاستعمارية.[1]

حقق مؤتمر الصومام بناءا على القرارات التي اتخذها، نتائج جد هامة في الداخل و الخارج:

أ) على المستوى الداخلي:

لقد استطاع أن ينهي ما يعرف بفكرة الزعامة أو السلطة الفردية في القيادة و أحل محلها القيادة الجماعية، حيث اتسمت بطابع الوطنية المرتبطة بالمجلس الوطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ.[2]

كانت الوثيقة السياسية بمثابة الدستور الذي نظم الثورة و شؤون الشعب و هو في ثورته حيث ضبط السياسة الداخلية و الخارجية لجبهة التحرير الوطني، و ساهم في تدويل القضية الوطنية لكسب الاعتراف الدولي بها، لقد أصبحي جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري منذ 20 أوت 1956.[3]

ب) على المستوى الخارجي:

- أولى المؤتمر أهمية كبرى للقضية الوطنية كي تتحول إلى قضية دولية من خلال إقناع الدول الشقيقة و المناهضة للاستعمار.
- كما أنشئ عدة مكاتب لجبهة التحرير في الخارج.
- كما أشارت وثيقة الصومام إلى دمج القضية الجزائرية مع القضيتين التونسية و المغربية.[4]

و يعد مؤتمر الصومام انتصارا كبيرا للثورة و لقد أرسى تنظيما سياسيا محكما و خلق جيشا نظاميا، و خرج بقيادة وطنية قادرة على تنسيق المواقف و الإشراف على الثورة في كل مناطق الوطن و أنه على

---

(1) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 50.
(2) حسن بومالي، **استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 341.
(3) نفسه، ص 341.
(4) محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 198.

الرغم من الانتقادات التي وجهها المعارضون لمقررات المؤتمر، فإن هذا الأخير كان نقلة نوعية في تاريخ الثورة الجزائرية.[1]

و في هذا الصدد نستشهد بقول ابن طوبال الذي تحدث عن ايجابيات المؤتمر لإطارات جبهة التحرير في مستهل عام 1960م: { ولكن هذا المؤتمر رغم نقائصه و رغم ضعف التمثيل على المستوى الوطني أقام مع ذلك وحدة نظامية، و جمعت الجزائر لأول مرة هذا التجمع، و شهدنا لأول مرة هذا التنسيق ومثل هذه المعركة}.[2]

و لكن و على الرغم من الإجراءات المتخذة في مؤتمر الصومام، و المؤسسات التي انبثقت عنه و التي كان من الممكن أن تكون لبنة أولى لبداية التأسيس الفعلي المؤسساتي الدائم و المستمر للدولة الجزائرية المستقلة مستقبلا، و لقد لقيت إشكالية تجسيد قراراته الكثير من القضايا محل الصراع بين مفجري الثورة و التي أثارت حفيظة القادة، و دخلوا بذلك في دوامة صراع حاد بين مؤيد و معارض لقراراته.[3]

(1) محمد يعيش، المرجع السابق، ص 329.
(2) نفسه، ص 329.
(3) صالح دعاس عميور، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية و إشكالية بناء الدولة، مجلة العلوم الإنسانية، م 32، ع 1، الجزائر، جوان 2021، ص 535.

ثانيا: إشكالية القرارات المنبثقة عن المؤتمر و فتح أبواب الصراع:

1- إشكالية القيادة:

من القضايا الحساسة التي طرحت في المؤتمر قضية القيادة و ترسيخ مبدأ القيادة الجماعية.[1]

حيث شكلت القيادة المركزية للثورة نقطة خلاف أثارت معارضة كافة الأعضاء بالخارج، لأن المبدأ المتفق عليه بين القادة بتاريخ 1954 هو اللامركزية في العمل الثوري نظرا للانقسام البلاد الذي لا يسمح بقيام جهاز لتوجيه الثورة و أخطر سؤال واجهه المؤتمرون هو:

كيف ستكون طبيعة و تركيبة القيادة التي ستنبثق من هذا المؤتمر ؟[2]

لقد تمخضت من قرارات المؤتمر أيضا إنشاء مؤسسات مكيفة حسب الظروف الوطنية، و تتلاءم مع واقع الثورة و التعبئة للالتفاف حول برنامج الجبهة، و ترتكز هذه المؤسسات على مبدأين:

- مبدأ القيادة الجماعية.
- مبدأ تساوي الجميع.[3]

فقد دافع عبان رمضان على فكرة ضرورة فتح الجبهة أمام كل التيارات السياسية التي كانت متواجدة بالجزائر، حتى يمكن لها الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي للثورة "الإستقلال" و ذلك بقوله يجب للجبهة أن تصبح مرادفة للوحدة الوطنية.[4]

في حين عارض الكثير من العسكريين هذه الفكرة، إذ بذكر "سليمان دهليس" أن لخضر بن طوبال كان من أشد المعارضين لها، و كان يفضل بقاء مقاليد الأمور بين أيدي الثوار من مجموعة 22 و قدماء المنظمة الخاصة.[5]

---

(1) زيدان زبيخة، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة F.L.N**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 39.
(2) المرجع نفسه، ص11.
(3) إدريس فاضلي، **جبهة التحرير الوطني، عنوان الثورة و دليل دولة نوفمبر 1954-2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 108.
(4) إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، دار هومة، الجزائر،2015، ص 40.
(5) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**، ج2، ص 52-53.

و يتحدث بن طوبال عن ذلك بنفسه، و يقول بأن عددا من ممثلي المنطقة الثانية و عددا من ممثلي المنطقة الثالثة و الرابعة كانوا كلهم يطالبون بأن تكون القيادة متكونة من الإطارات الأساسية.

أكد علي كافي الذي كان من بين الحاضرين لأشغال المؤتمر قائلا: { إن فكرة الثورة الاجتماعية كانت فكرة واضحة في أذهان الجميع قبل مؤتمر الصومام 1956، الذي اتخذ قرارات خطيرة جدا شكلت مكبحا و فرملة لهذه الثورة لأن تشكيلة القيادة المنبثقة من هذا المؤتمر عادت بنا فجأة إلى وضع ما قبل 1954}.

التي ساهمت في تفجير الثورة، للحفاظ على التوجهات الثورية و تجنبا للانزلاق في شتى أنواع الانحراف.[1]

كما عارض زيغود يوسف بشدة تولي المعتدلين أي مسؤولية قيادية في الجبهة لأن ذلك يضر بالثورة، و هذا ما جعله يقول مقولته الخالدة: { الاستقلال ممكن التحقق أما الثورة فقد انتهت }.[2]

أما عمق الصراع، فتمثل في وجود تصورين مختلفين :

* **الأول:** يقضي بالاعتماد على الفئات العمالية و المدنية و البرجوازية لنقل الثورة إلى المدينة، و أنصار هذا الرأي: عبان رمضان و العربي بن مهيدي.

* **الثاني:** رأي يرى في فئات الفلاحين و الأرياف القوة الوحيدة، القادرة على تحمل المسؤولية (الثورة)، و يدعم هذا الرأي القادة العسكريين و بالأخص: ابن طوبال.[3]

و الحجة التي استعملها عبن رمضان و محمد العربي بن مهيدي، في إقناع هؤلاء المعارضين هي أن الثورة قد توسعت و صارت تضم في صفوفها فئات اجتماعية مختلفة، و تيارات إيديولوجية متعددة، و هي مدعوة لأن تتطور أكثر، كما أن هدفهم من ذلك هو ترغيب الإطارات السياسية المذكورة في الثورة و جعلها تساق إلى الالتحاق بالصف، معتقدين بأن بقاءهم خارج إطار الجبهة، قد يشجع الاستعمار لاستعمالهم لخلق قوة ثالثة للضغط بها عند الحاجة.

و في الأخير انتصرت الأغلبية في فرض فكرتها و قد تدخل مبدأ المركزية لمنع الانقسام الفعلي.[4]

---

(1) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 53.
(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 159.
(3) إبراهيم لوسي، المرجع السابق، ص 553.
(4) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 54.

2- صراع الأولويات:

لقد اندرج مؤتمر الصومام، بعد التطرق لبعض المسائل المهمة التي قام بها و الانجازات التنظيمية و التأسيسية التي حققها، بشكل واضح في سباق الصراع من أجل الاستحواذ على السلطة والتي كانت قد ظهرت بوادره في سنة 1955 يسن الوفد الخارجي وجماعة العاصمة.[1]

و عندما شرع عبان في التحضير للمؤتمر، كان يعلم جيدا العوائق الأساسية الواقعة في طريقه نحو السلطة العليا لقيادة حزب التحرير، و المتمثلة أساسا في الوفد الخارجي، الذي ينتمي إلى القادة التاريخيين، و لهذا اعتقد أن مبدأ أولوية "الداخل على الخارج" و "السياسي على العسكري" سيحل المشكلة معهم.[2]

إن الإجراءات السياسية و التنظيمية المتخذة على غرار "لأولوية الداخل على الخارج" و"السياسي على العسكري" و الاختلافات السياسية التي تحولت إلى صراعات فتحت عليها استقطاب ولادات عصبوية كادت أن تفجر الثورة من الداخل.[3]

2-1- أولوية السياسي على العسكري:

فمؤتمر الصومام و من وراءه القائد السياسي "عبان رمضان" حاول رد الإعتبار للسيسة في مواجهة الطغيان النزعة العسكرية و مؤيدو القوة الصلبة لهزيمة فرنسا، فهيمنة المناخ العسكري في السنوات الأولى للثورة، إلى غاية الصومام هو تطور تاريخي و موضوعي ز امتداد لتيار الاستقلال داخل MILD، الذي كان يؤمن بالحل العسكري في مواجهة فرنسا، ذلك الجناح الذي ترى داخل المنظمة الخاصة في 1949، وصولا إلى جبهة التحرير الوطني،[4] حيث يقول علي كافي في هذا الشأن: { كان هذا التيار يسعى لاستقطاب ساسة محترفين من مختلف التيارات، و بالتالي العودة بالثورة تدريجيا من الكفاح المسلح و مواصلة طريق التفاوض }.[5]

---

(1) صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة 1956-1965**، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 13.
(2) نفسه، ص 13.
(3) نفسه، ص 13.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 402.
(5) علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**،دار القصبة، 1999، ص 289.

حيث رأى في هذا المبدأ لأن الثورة يجب أن تكون لها قيادة سياسية خاصة إذا كانت هذه القيادة تتكون من مجموع التنظيمات السياسية الأخرى، التي تمثل الوحدة الوطنية من جهة،[1] بذكر محمد زروال أيضا بأنه من جهة أخرى الذين فكروا في هذا المبدأ قد راعوا فكرة التوازن بينهم كقيادة سياسيين و بين القيادة العسكريين، فإن كان هؤلاء يعتمد كل واحد منهم على المنطقة العسكرية التي يشرف عليها، فإن السياسيون قد فكروا في تكوين قيادة عامة للثورة تكون الكلمة الحاسمة فيها لهم بحكم منطق الأشياء و بحكم الوزن السياسي الذي يتمنونه لأشخاصهم من هذه القيادة.[2]

و مما لا شك فيه أن هذا المبدأ أثار جدلا حادا خلال صرحه في المؤتمر، الذي تم تكريسه كمبدأ أساس في الثورة، و هو ما نستنتجه من شهادة مصطفى بن عودة الذي يقول بأننا تحفظنا لأننا لم نكن من المعترفين، و كانت من المهام السياسية المتداخلة في بداية الثورة.[3]

بينما نجد سعد دحلب قد ذهب في حديثه عن هذا المبدأ حيث يقول: { مشكلتنا كانت سياسية و على ضوء الأهداف السياسية دائما يواصل أو يوقف العمل العسكري، مما يثبت مرة أخرى أن رئيس الولاية كان سياسيا و عسكريا، و من هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع أن يوجد }.[4]

و من هذا المنطلق ظهرت فكرة التفوق السياسي على العسكري للقضاء على الفوارق التي وجدت قبل الثورة.[5]

فمعركة الجزائر أو التي أرادها الثنائي عبان رمضان و العربي بن مهيدي كانت خطوة لتكسير العسكريين و يمكن اعتبارها حركة ثورية.

فالمعارضة الشديدة التي لقاها هذا المبدأ من قبل القادة المشاركين في المؤتمر، يرجع إلى اعتقادهم بأن عبان رمضان و أعضاء لجنة الضياعة الذين كانوا معه و هم من السياسيين، إنما يريدون احتواء الثورة و السيطرة عليها.[6]

في حين رأى بعض العسكريين الذين ذهبوا بعيدا في حكمهم على هذا المبدأ و على رأسهم علي كافي بأن تكريسه كان الهدف منه هو القضاء على الثوريين و على رأسهم جيش التحرير.[7]

---

(1) محمد زروال، **اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى نموذجا**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 51.
(2) نفسه، ص 51.
(3) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 52.
(4) نفسه، ص 52.
(5) تيزي ميلود، ايديولوجية الثورة الجزائرية و تداعيات صراع الأولويات من خلال الشهادات و الكتابات التاريخية، مجلة قرطاس، ع 2، جانفي 2015، ص 242.
(6) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 14.
(7) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 44.

لكن السيد عمار بن عودة ، يذكر أن التفوق المشار إليه سريان ما تبدد عندما أعطيت التفسيرات التي مفادها بأن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو بضبط شروط وقف إطلاق النار، لأن الانتصار العسكري على واحد من أكبر الدول الاستعمارية في العالم يعد من باب المستحيلات، خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة حلف الأطلسي.[1]

و يذكر "محمد زروال" أن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء السياسيون هو أنهم لم يحسنوا اختيار الصيغة التي عبروا بها عن هذا المبدأ.[2]

كما أن بيان نوفمبر يبين مدى اهتمامه الكبير، و الذي الجبهة النضال السياسي على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و هذا دليل على أن إيمانها بأن الوسائل العسكرية وحدها غير كافية للجلوس على مائدة التفاوض.[3]

فالبيان لم يتحدث عن العمل السياسي و العسكري على حد شواء بل أن الهدف الأول الذي أعلن عنه هو سياسي ببعد اقتصادي و اجتماعي.[4]

و يتمثل في الاستقلال الوطني و إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية و احترام جميع الحريات الأساسية، دون تمييز عرقي أو ديني.[5]

و عليه الذي قام به مؤتمر الصومام هو توضيح لهذا المبدأ بشكل بارز، بعد أن كان موجودا ضمنيا، في بيان نوفمبر 1954، و عليه فالسؤال المثير للجدل: ما هو الفرق بين ما كان يعرفه عبان رمضان في السياسة و ما كان يعرفه زيغود يوسف أو علي كافي أو غيرهم من العسكريين؟ و عليه ليس من المعقول اعتبار عبان رمضان سياسيا محترفا، فهو لم يختلف عن غيره من المناضلين الذين آمنوا بضرورة انتهاج الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة.[6]

و عليه فإن هذا المبدأ لم يطرح في إطاره الصحيح، و مما لا شك فيه أن المقصود به هو أولوية العمل السياسي على العمل العسكري، و أن جل الدراسات في هذا المبدأ التي تناولته بالتجليل قامت على ضوء الرجل السياسي على الرجل العسكري، و هو ما أثار جدلا كبيرا.[7]

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 56.
(2) محمد زروال، المرجع السابق، ص 51.
(3) إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق، ص 54.
(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 53-54.
(5) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 54.
(6) نفسه، ص 55.
(7) نفسه، ص 55.

2-2- أولوية الداخل على الخارج:

أثارت هذه النقطة حفيظة بعض مسؤولي الوفد الخارجي و منهم "ابن بلة" الذي طلب من القيادة التنفيذية لجبهة التحرير عدم نشر هذه القرارات إلى غاية الحصول على وجهات نظر جميع الإخوة.[1]

كما عبر "أحمد مهساس،[2]" أيضا عن عدم الرضى و التشكيك في المؤتمر أيضا، خاصة بعد أن تحولا إلى مجرد مكلفين بجبهة الخارج.

فأولوية الداخل على الخارج تعطي الغلبة لساحة المواجهة الحقيقية الموجودة في الداخل، و الأولوية لأسلوب الكفاح المعتمد فيها، و هو العمل المسلح.

يذكر مصطفي بن عودة أن هذه القضية كانت مطروحة بقوة أثناء عملية التحضير للثورة، فعندما قام ديدوش بإخباره هو و زيغود يوسف و لخضر بن طوبال أن لجنة الستة ألحقت إليها الثلاثة، بن بلة و خيضر و آيت أحمد (أي الوفد الخارجي) كان رأي زيغود يوسف أنه ليس من المعقول انقسام قيادة الثورة بين الداخل و الخارج، فإما أن تكون كلها بالداخل، أو أن تلتحق كلها بالخارج.

أما بن طوبال فرأى أنها من الأحق أن تكون كلها بالداخل حتى يكون هناك فكر واحد و رأي واحد.

أما بن عودة فكان رأيه أنه من لا يشارك في إطلاق الرصاصة بالفاتح نوفمبر، لا يجوز له أن يكون في قيادة الثورة، و بالتالي فهو يرى أنه ما تقرر في مؤتمر الصومام ما هو إلى تحصيل حاصل.

و كان الهدف من المناداة بهذا المبدأ هو الاحتياط للقيادة في الداخل من إمكانية سيطرة الوفد الخارجي عليها، فقد كان الوفد يتوفر على الأسباب التي تضمن له تغطية إعلامية كافية لأن تعمل منه قيادة لهذه الثورة، حيث تعود أصوله إلى الفكرة التي تبناها محمد بوضياف قبل تفجير الثورة.[3]

عندئذ طلع "محمد بوضياف" بهذه الفكرة الذي تبناها هو و و من أتوا بعده، و على رأسهم عبان رمضان ، و التي اصطلحوا عليها تسمية: "أولوية الداخل على الخارج" و كان تكريسه في مؤتمر الصومام حيث روعي فيها إسناد المسؤولية مباشرة عن الثورة للذين يعيشون في الداخل، و من هنا أراد جماعة الداخل أن يستأثروا بالأمر من الخارج، فيتولوا التفاوض مع الحكومة الفرنسية بدل الوفد الخارجي.[4]

---

[1] مبروك لحسن، المراسلات بين الداخل و الخارج (الجزائر-القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، 2004، ص 55.

[2] أحمد مهساس، ولد في بودواو سنة 1923، ناضل في حزب الشعب، التحق بالمنظمة الخاصة، 1948، من العناصر التي أنشأ فيدرالية فرنسا 1954، عضة إضافي في المجلس الوطني للثورة 1956، قضى فترة الثورة في ألمانيا لأسباب صحية، عاد إلى الجزائر في 1962، ينظر: صالح بلحاج، الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 719.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص 43.

[4] نفسه، ص 43.

كما حاول البعض إنصاف موقف بن بلة و اعتبروا أن موقفه الرافض لقرار أولوية الداخل على الخارج لم يكن ناتج عن رغبته في السيطرة على الثورة و تسييرها من الخارج و إنما تجربته التي خاضها في صفوف الحركة الوطنية و تركيزه الدقيق على التوجه الإيديولوجي و السياسي داخل الحركة الوطنية، و هذا ما جعله يتفوق من الرجوع بالثورة إلى مرحلة ما قبل 1954، و الدخول في دوامة الصراع السياسي مرة أخرى، و هو الوضع الذي استنكرته المجموعة المفجرة للثورة.[1]

و قد احتدم الجدال و تحول إلى عداء مستفحل بين خصمين عنيدين: عبان رمضان و بن بلة، و مثلما اجتهد عبان في ترتيب الأمور لأجل تكريس نفوذه، سعى بن بلة للبحث عن أنصاره لرد الاعتبار لنفوذه، و لن يكون ذلك إلا بعقد مؤتمر تصحيحي و الدخول في مناوشات مسلحة و و تصفية حسابات، و قد كادت أن تستفحل الفتنة بين بن بلة و قادة الداخل، لكن حادث اختطاف طائرة الوفد الخارجي –الزعماء الخمسة– من طرف فرنسا في 22 أكتوبر 1956، وضعت حدا لذلك و حسمت الأمر لصالح عبان رمضان.[2]

إلا أن اختطاف أحمد بم بلة و دخوله السجن لم لمنعه من جهاده، بل بقي في اتصال مع القادة الثوريين، وعلى علم بكل مستجدات الأحداث، وواصل إنكاره لما جاء في مؤتمر الصومام الذي تم تغيير قراراته في الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الذي انعقد بالقاهرة في أوت 1957[3]، و تم الاتفاق على:

- ✓ إلغاء فكرة السياسي على العسكري و عدم التفريق بين رجال الداخل و الخارج، ليصبح "لا أولوية للداخل على الخارج ولا أولوية للسياسي على العسكري".[4]
- ✓ تحديد صلاحيات لجنة التنسيق و التنفيذ،[5] و إعطاء الصلاحيات المطلقة لأعضاء المجلس الوطني للثورة، بحيث لا يحق لأي هيئة أن تتفاوض مع فرنسا إلا بعد موافقته، و توسيع صلاحيته.
- ✓ اعتبار القادة المسجونين أعضاء مشرفين في لجنة التنسيق و التنفيذ، و ذلك تقديرا لمساهمتهم في الإعداد للثورة و تفجيرها.

و بهذه القرارات استطاع المجلس تخفيف حدة الصراع.[6]

---

(1) زبيخة زيدان، المرجع السابق، ص 109.
(2) محمد يعيش، المرجع السابق، ص 331.
(3) نفسه، ص 331.
(4) محمد زروال، المرجع السابق، ص 53.
(5) حيث أن من أخطر القرارات التي اتخذتها اللجنة قرار الإضراب العام 08 أيام من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، و هو القرار الذي ترتب عنه خروج اللجنة من التراب، و بذلك وضعت نفسها تحت امتحان عسير في إطار أولوية الداخل على الخارج، و الوحيد الذي رفض الخروج العربي بن مهيدي.بنظر: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 97.
(6) عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص 469-470.

المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة والخلاف مع هيئة الأركان

أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة (GPRA):

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ظلت قادة الثورة منذ سنة 1956، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك " إن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 ".[1]

وهذا بهدف الرد على العنوان الفرنسي الذي عمل على القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.[2]

وطرحت الفكرة بصورة جدية عام 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 حيث فوض للجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

كما أن مؤتمر طنجة طرح فكرة الحكومة للنقاش حيث انعقد في 27 أفريل 1958 بحضور ممثلين الحزب الدستوري الجديد التونسي، وحزب الإستقلال المغربي ووفد من جبهة التحرير الوطني برئاسة عبد الحميد مهري وعبد الحفيظ بوصوف.[4]

ومن مقترحات هذا المؤتمر:

– إنشاء هيئة استشارية مغربية تدرس المسائل المشتركة وتقدم توصيات للحكومة.
– إنشاء لجنة تنسيق المغرب العربي.[5]

---

(1) محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص105.
(2) عمر بوضربة، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجموهورية الجزائرية**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص18.
(3) عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص428-429.
(4) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص19.
(5) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص429.

ويعد مؤتمر طنجة رد على السياسة الفرنسية الرامية إلى قطع المساعدات عن الثورة الجزائرية وعزلها ومن ذلك رفضها للوساطة التونسية المغربية الشيء الذي تجلى بوضوح بوضوح في قصف ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية.

كما لا يمكن استبعاد الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خصوصا قضية اغتيال عبان رمضان من طرف أقوى عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ وهم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف،[1] وهو أول اغتيال سياسي في الثورة حيث ترتب عنه أزمة ثقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ وفقدت مصداقيتها،[2] ولعل هذا هو السبب الرئيسي الذي أدى بقيادة الثورة للتفكير في إنشاء حكومة مؤقتة.[3]

ويضاف إلى العوامل السابقة عودة الجنرال ديغول إلى هرم السلطة بصفته رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة بعد تمرد 13 ماي 1958، حيث انتهج أسلوب المناورات السياسية والمشاريع الاقتصادية الخادعة.[4]

وفي هذا الإطار قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها المنعقد في 09-09-1958 تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دون القيام باستشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني للثورة وفي يوم 17 سبتمبر أعلن عبد الحميد مهري للحاضرين أن لجنة التنسيق والتنفيذ حلت رسميا مقدما تشكيلة الحكومة الجديدة التي خلفتها.[5]

وفي 19 سبتمبر 1958 أعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة بعد مرور 1416 يوم على قيام ثورة الفاتح نوفمبر 1954، هذا وصدر بلاغ في وقت واحد بكل من تونس، الرباط، القاهرة، يعلن عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس ونائبه كريم بلقاسم.[6]

(1) العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص106.
(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص24.
(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص430.
(4) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص25،24.
(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص31.
(6) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص475.

وجاء في مرسوم تشكيلها ما يلي:

" بسم الله الرحمان الرحيم"

باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وقد حددت تشكيلها كما يلي:[1]

- رئيس الحكومة ==> فرحات عباس.
- نائب رئيس وزير القوات المسلحة ==> كريم بلقاسم.
- نائب الرئيس ==> أحمد بن بلة.
- وزراء الدولة ==> حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.
- وزير الشؤون الخارجية ==> محمد الأمين دباغين.
- وزير السلاح والتموين ==> محمود الشريف.
- وزير الداخلية ==> الأخضر بن طوبال.
- وزير الاتصالات العامة والمخابرات ==> عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الشؤون الاقتصاية والمالية ==> أحمد فرانسيس.
- وزير شؤون المغرب العربي ==> عبد الحميد مهري.
- وزير الأخبار ==> محمد يزيد.
- وزير الشؤون الاجتماعية ==> بن يوسف بن خدة.
- وزير الشؤون الثقافية ==> أحمد توفيق المدني.
- كاتب دولة ==> الأمين خان، عمر الصديق، مصطفى اسطنبولي.

وأعلنت هذه التشكيلة يوم 19-09-1958 بفندق الكنتيتال بالقاهرة بحضور كثيف من الصحافة الدولية ودعم الحكومة المصرية.[2]

(1) محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص ص 228-229..

(2) مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 (دراسة)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص146.

وبالنظر إلى هذه التشكيلة نجد أنها تعكس فكرة الجبهة، فكل التشكيلات السياسية التي كانت موجودة قبل 1954 ممثلة بداخلها فهناك المركزيين، محمد يزيد وبن يوسف بن خدة، والعلماء، أحمد توفيق المدني، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فرحات عباس، أحمد فرانسيس، وحزب الشعب، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كريم بلقاسم، بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف.

كما تم استبعاد عمر أو عمران من التشكيلة باعتبار أن حياته الشخصية لا تتلاءم مع الانتساب إلى السلطة التنفيذية، كما لم ينجح كريم بلقاسم في ترأسها رغم طموحاته،[1] وينضم ذلك في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ في أغسطس 1958 الذي صرح فيه: " أن الثورة بحاجة إلى قائد لأن القيادة الجماعية تجاوزها الزمن"[2]، إلا أنه كان نائبا لفرحات عباس مثله مثل بن بلة.[3]

ويرجع اختيار فرحات عباس رئيسا للحكومة إلى أسباب استراتيجية سياسية، إذ يعتبر محنكا في ميدان المفاوضات[4]، وكذلك استجابة لرغبة الأشقاء في تونس والمغرب الذين كانوا يحبذون إبراز شخصية وطنية لها وزن داخل الجزائر وخارجها.[5]

وللصفة المؤقتة جانبان سياسي وقانوني:

فالجانب الأول يعبر عن النزعة الديمقراطية للجنة التنسيق والتنفيذ التي ترى بذلك ضرورة إعادة التكلمة للشعب بعد تحرير البلاد لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إليه دون سواه، أما الجانب الثاني فيعبر عن تزكية فعلية بحكم تقبلها من الشعب عامة في انتظار التزكية الشرعية عندما الشعب حقه في التعبير عن رأيه بكل حرية.[6]

وكان لنبأ الإعلان عن إنشائها صدى كبير سواء في الأوساط الشعبية حيث استقبلها الشعب الجزائري بفرح بالغ وأقام الحفلات[7]، خاصة وأنه كان يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.[8]

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص186.
(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص443.
(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص186.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص476.
(5) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص443.
(6) نفسه، ص445.
(7) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص434.
(8) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص30.

أما على المستوى الخارجي فقد سجلت الحكومة المؤقتة يوم الإعلان عنها أربعة اعترافات على التوالي: العراق، المغرب، تونس، ليبيا، ثم توالت الاعترافات إلى أن بلغت عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962- 31 إعترافا.

بالنسبة لموقف مصر من الحكومة المؤقتة فلم يكونوا مؤيدين لقيامها وحتى وإن قبلوا بالفكرة لم يكونوا يتفقون بفرحات عباس وهو أيضا يبادلهم نفس الشعور بعدم الثقة، فلا هو يتكلم بالعربية معهم ولا هم يتكلمون بالفرنسية معه ويرون أنه رجل دخيل على الثورة وكانوا يحبذون تشكيلها من القادة الخمسة المسجونين بفرنسا.[1]

وكرد فعل فرنسي لوقف الإعترافات بالحكومة ج.م، صرح الجنرال ديغول في جريدة صدى وهران أن فرنسا ستقطع علاقاتها مع أي حكومة رسمية تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، لكن لم يبال أحد بهذه التصريحات حتى أن حكومات مثل التوغو، مالي كانت تحت الحماية الفرنسية أعلنت اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة.[2]

وفي النهاية يمكن القول أن تشكيل الحكومة أملته شمولية التحرك السياسي بهدف التعريف بالثورة وإنجازاتها.[3]

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص435.
(2) عمار قليل، ج2، المرجع السابق، ص161.
(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص432.

ثانيا: العراقيل التي واجهت الحكومة م ج ج:

رغم التأييد الشعبي إلا أن الحكومة المؤقتة كانت لها مواقف رافضة من قيادة الولايات أهمها:[1]

– عدم استشارة قادة الولايات في الداخل بصفتهم أعضاء المجلس الوطني للثورة.

– أن الأمر من صلاحيات المجلس الوطني للثورة بصفته الهيئة التشريعية، فهو المؤهل للفصل في مثل هذه القرارات إلا أنه لم يستدع أصلا.

وإذا كان بعض القادة يرفضون الطريقة التي صدر بها القرار فإن البعض الآخر يرفض الهيئة في حد ذاتها، كونها تجسد سيطرة الداخل على الخارج، ومنهم من يرفض رئيسها (فرحات عباس) كونه رجل معتدل التحق بقطار الثورة بعد إقلاعه.[2]

وقد بدأت نشاطات هذا التيار المعارض في مطلع أكتوبر 1958 حيث اتهم مسؤولي الحكومة م.ج.ج بالتعاكس والتراخي في إمداد الداخل بالسلاح رغم تكدسه بكميات كبيرة وتعدد أنواعه بكل من مخازن ليبيا وتونس، وأيضا عدم فتح المجال وإيجاد حلول لجلب السلاح على خط موريس، وأيضا اتهمت بإبعادها لأولئك الضباط الذين تم تدريبهم بالكلية الحربية المصرية على تدمير خط موريس وتركهم دون منصب.[3]

وفي هذا الصدد جمع لقاء عمل كل من كريم بلقسام والعقيد محمد البعدي والعقيد نواورة –مسؤول الولاية الأولى– وعواشرية –قائد القاعدة الشرقية–، وقد تقرر إدخال الوحدات المعسكرة عند الحدود إلى الجزائر في 25 أكتوبر كأقصى أجل.[4]

بل واشترطا للعودة إلى الجزائر عبر خط موريس ما يلي:[5]

– إعادة النظر بتعيين علي منجلي قائدا للقاعدة العسكرية بشرق الجزائر.

– إنشاء قواعد حدودية لهما.

(1) علي كافي، المصدر السابق، ص225.
(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص53.
(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص437.
(4) محمد حربي، المرجع السبق، ص188.
(5) نفسه، ص189.

ويعتبر هذا أول تمرد في القاعدة الشرقية ومفاجأة كبيرة لكريم بلقاسم الذي عمل على إيجاد حل لمشكل تمرير السلاح وكان يأمل إرسال عدد كبير من وحدات القوات المسلحة المتواجدة بالحدود إلى داخل الجزائر.[1]

ومن بين المؤشرات كذلك على رفض بعض قادة الداخل لهذا المولود السياسي ما يعرف بمؤامرة لعموري.[2]

وتعتبر مؤامرة لعموري محاولة من جانب ضباط الأوراس نمامشة والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة وإزاحة كريم بلقاسم ومحمود الشريف ومد النزاع الجزائري الفرنسي لتونس[3]، فعند عودة لعموري من منفاه إلى تونس تحديدا بمنطقة الكاف ليترأس اجتماعا سريا يوم 16 نوفمبر 1958، مع أحد أنصاره المدعو الجمعي سعدية المعروف باسم مصطفى لكحل، وهذا بعد أقل من شهرين من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة[4]، وقد حضر هذا الإجتماع عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية[5]، وتقرر فيه:

- الإطاحة بالحكومة المؤقتة.
- إعادة تأهيل للمجلس الوطني للثورة.[6]
- التخلص من العقيد "محمود الشريف" والعقيد "كريم بلقسام".[7]
- السيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة تونس.
- إنشاء لجنة للمراقبة مكلفة بشؤون الخارج.[8]

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص438، 439.
(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص35.
(3) محمد حربي، المرجع السابق، ص187.
(4) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص89.
(5) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص.
(6) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص89.
(7) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص439.
(8) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص54.

إلا أن العقيدين "محمد الشريف وكريم بلقاسم" تمكنا من اكتشاف المؤامرة وإفشالها في مهدها، وقرر اللجوء إلى الحكومة التونسية للقبض على المتآمرين ومعاقبتهم وبالفعل تمكن الجيش التونسي من القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة.[1]

كانت المحاكمة برئاسة العقيد بومدين وعلي منجلي مدعي عام والعقيد صادق كمحامي، انتهت بإصدار حكم الإعدام في حق العقيد لعموري وأحمد نواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل وتنفيذه في مارس 1959 أما بقية المتآمرين فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد ولكنهم استفادوا من العفو سنة 1960.[2]

وبعد أقل من شهر عقد أربعة من الداخل اجتماعا من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية شمال قسنطينة، ويعتبر العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة صاحب المبادرة[3]، وحضر الإجتماع الرائد الحاج لخضر عبيدي (قائد الولاية الأولى) العقيد محمد بوقرة (قائد الولاية الرابعة، العقيد أحمد بن عبد الرزاق سي الحواس (قائد الولاية السادسة)[4]، وكانت هناك عدة اهتمامات تسيطر على المناقشات بين العقداء[5]، وتم طرح عدة مواضيع أهمها:

- تناقص حجم المساعدات من الأسلحة والذخيرة.
- قلة محاولات اختراق الخطوط المكهربة.
- تركيز الحكومة على النشاط الدبلوماسي بدلا من الكفاح المسلح.[6]

كان مسؤولو الداخل يرون بأن القيادة لا تبذل مجهودها لتقديم المساعدة لهم لذا أعادوا تأكيد أولوية الداخل ومبدأ القيادة الجماعية وشكلت هذه المآخذ محتوى الإتهام ضد الحكومة المؤقتة.[7]

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص440.
(2) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص ص54، 55.
(3) المرجع نفسه، ص55.
(4) محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، المرجع السابق، ص486.
(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص196.
(6) عمر بوضربة، المرجع السابق، ص55.
(7) محمد حربي، المرجع السابق، ص ص196، 197.

كما أسفر اجتماع العقداء الأربعة عن سلسلة قرارات أهمها:[1]

– إنشاء لجنة المراقبة والتنفيذ داخل الجزائر.

– المطالبة بدخول الحكومة والإكتفاء بممثلين لها في الخارج.

– إرسال وحدات إلى الولاية الأولى بهدف التخلص من ظاهرة الخارجين وإلى الولاية السادسة للتخلص من التواجد الكثيف لعناصر الحركة الوطنية الجزائرية المصالية.

وقد صادق الحاضرون على محضر الجلسات الذي سلمه الرائد عمر أو صديق إلى الحكومة المؤقتة بتونس، فقررت الحكومة عقد اجتماع للقادة العسكريين، إلا أن عميروش استشهد في طريقه لتونس، حيث قتل في كمين من طرف الفرنسيين يوم 29 مارس 1959 وكذلك الأمر بالنسبة لسي الحواس الذي قتل في جبل شامور، ليلتحق بهم العقيد سي محمد بدوره في 05 ماي وبذلك خسر كريم حلفائه المحتملين ضد حليفيه (بن طوبال، بوصوف).[2]

كما تعرضت الحكومة إلى أزمات حادة كادت تصيبها بشلل تام ومن بينها حادثة عميرة علاوة التي وقعت بتاريخ 10 فيفري 1959.

كان عميرة علاوة مناضلا سطايفيا قديما في حزب الشعب وصديقا حميما للدكتور دباغين، عين موظفا ضمن بعثة الجبهة في بيروت تحت سلطة إبراهيم كبوية وكان ينتقد عباس وبعض أعضاء الحكومة المؤقتة[3]، وكان يجاهر برأيه وقد وصف فرحات بالاندماجي الذي قام بالالتحاق بالثورة وتحريفها خدمة لفرنسا الإستعمارية.[4]

نتيجة لهذا تقرر نقل عميرة علاوة إلى القاهرة، وقام الأمين دباغين بتعيينه مندوب للجزائر ببيروت، في هذا الوقت استلم فرحات تقريرا أن عميرة قام بشتم وزراء من الحكومة ويتهم فرحات عباس بالإنحراف عن مبادئ نوفمبر.[5]

(1) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص ص468، 469.
(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص196.
(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص35.
(4) شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة التحريرية، أزمات الحكومة المؤقتة (1958-1959)، مجلة عصور، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، ص206.
(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص485.

فقامت مصالح عبد الحفيظ بوصوف باستجوابه حيث استدعى إلى مكتب في الطابق الخامس من مبنى 04 شارع مديرية التحرير بالقاهرة، وما هي إلا ساعات قد عثر عليه ميتا، الرواية الرسمية قالت بالانتحار وهذا ما أكده عباس إلا أن دباغين أصر على فتح تحقيق وهو ما أبدته السلطات المصرية أيضا.[1]

قام دباغين باتهام فرحات عباس وبوصوف باغتيال صديقه، وانتهز كريم فرصة وجود عباس في قفص الاتهام للمطالبة بخلافته، لكن معارضة بوصوف وبن طوبال لم تسمح له بذلك[2]، حيث تأزمت العلاقات لتنتهي باستقالة لمين دباغين من الحكومة م.ج.ج في 15 مارس 1959، إلى درجة أن 10 فبراير لم يمت فيه عميرة بل الحكومة نفسها.[3]

وكنتيجة للأزمات المتتالية[4] التي تعرضت لها الحكومة بدءا بمؤامرة لعموري، إضافة إلى حادثة مقتل عميرة علاوة وصولا إلى استقالة الأمين دباغين وزير الخارجية، وأمام هذا الوضع الخطير اضطر فرحات عباس إلى إيجاد حل وأوكل المهمة إلى 10 عقداء يمثلون الحكومة المؤقتة وأركان الجيش والولايات.[5]

وفعلا تم اجتماع العقداء العشرة الذي تواصل 94 يوما وحضره كل من:

من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ==> كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأخضر بن طوبال.

القيادة الشرقية ==> محمد السعيد.

القيادة الغربية ==> هواري بومدين.

الولاية الأولى ==> عبيد الحاج لخضر.

الولاية الثانية ==> علي كافي.

---

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص35.
(2) المرجع نفسه، ص35.
(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص485.
(4) كذلك من مضاعفات هذه الأزمات نقل مقر الحكومة إلى تونس وهذا ما عبر عنه محمد يزيد "وزير الأخبار" قائلا "أن بعض الوزارات ستنقل إلى تونس والمغرب بحكم ظروف عملها، مؤكد أن وزارة الأخبار ستنتقل إلى تونس هي الأخرى"، ينظر المجاهد، عدد36، 6 فبراير 1959.
(5) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص443.

الولاية الثالثة ==> السعيد يازوران.

الولاية الرابعة ==> دهيلس سليمان المدعو الصاحق.

الولاية الخامسة ==> ديغن بودغن المدعو لطفي.

أما الولاية السادسة فلم تكن ممثلة وذلك راجع لاستشهاد قائدها الحواس.[1]

بدأ العقداء العشرة اجتماعاتهم في جويلية 1959 ولم يختموها إلا بعد خمسة أشهر وكانت الثورة بدون قيادة في هذه الفترة[2]، وعرف الإجتماع مناورات من كا نوع وانقطاعات عديدة، إلا أنه انتهى بالاتفاق حول إعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة ودعوة الهيئة إلى اجتماع بطرابلس في منتصف ديسمبر 1959.[3]

ثالثا: أزمة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة:

اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس ليبيا من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 لمدة 33 يوما، وكانت الجلسة تسودها الخصومات الشخصية والاتهامات وخلافات حول القيادة والمشكلات التنظيمية.[4]

وبعد مداولات ساخنة انتقد خلالها قادة الجيش: بومدين، قايد أحمد (سلمان منجلي)، تصرفات الحكومة بصفة عامة وجاءت النتائج في غير صالح كريم بلقاسم.[5]

ومن القرارات الهامة التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة ما يلي:

– تعديل تشكيلة ج.م.ج.ج بتقليص أعضائها إلى 13، وتثبيت فرحات عباس كرئيس لها، تحسبا للمفاوضات فشخصية عباس المطمئنة من شأنها أن تشجع ديغول على هذا التوجه وتبعد عن الجبهة تهمة التطرف[6]، وقد فقد كريم بلقاسم وزارة القوات المسلحة وأصبح وزيرا للشؤون الخارجية، كما أسندت للحكومة عدة مهام:

---

(1) علي كافي، المصدر السابق، ص254.
(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص443.
(3) عبد الحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، إلى 2001، ص44.
(4) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص78.
(5) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص444.
(6) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص53.

✓ حق التفاوض حول مبدأ تقرير المصير وحرية المبادرة فيما يتعلق بفتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.

✓ العمل على إحياء وحدة المغرب العربي والحصول على المساعدات من الدول العربية والإفريقية والأسيوية خاصة الصين والاتحاد السوفياتي.[1]

✓ إنشاء لجنة محاسبة مالية والتسيير السليم للميزانية.[2]

– ومن بين قرارات المجلس استبدال وزارة القوات باللجنة الوزارية المشتركة للحرب (GIG) تحت قيادة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال وهكذا أصبح الثلاثي مكلفين بالإشراف على الجيش من بعيد بواسطة "اللجنة الوزارية للحرب" إلى غاية إنشاء هيئة أركان عامة.[3]

– مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود.

– إنشاء هيئة أركان عامة (EMG) أسندت مسؤوليتها إلى بومدين وتتكون من علي منجلي، قائد أحمد وعز الدين زراري، تتولى تنظيم الجيش وإدخال قادة الثورة والولايات إلى الجزائر وأيضا الهدف منها توحيد أركان الجيش أي القاعدة الشرقية والغربية وبهذا تقلص دور اللجنة الوزارية.[4]

وعن تشكيل هذه الهيئة قال لخضر بن طوبال " إنني كنت أول من وافق بلا تحفظ على تعيين بومدين على رأس قيادة الأركان العامة أما عبد الحفيظ بوصوف فقد أبدى شيئا من التحفظ عليه، وأما بلقاسم كريم فقد عارض ذلك التعيين للمعارضة كلها ولكننا نحن الإثنين تغلبنا عليه ".[5]

وقد بدأت هيئة الأركان أعمالها في 23 جانفي 1960.[6]

كانت هيئة الأركان العامة تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، إلا أن هذه اللجنة لم تمارس سلطتها ربما لانشغال أعضائها بمشاكل أخرى، الأمر الذي فتح المجال لهيئة الأركان لتستغل الوضع وتوجه انتقادات لادغة للحكومة واتهامها بالعجز عن تنفيذ القرارات المتخذة[7]، وأنها مقصرة في تزويد الوحدات المقاتلة من الضروريات الحربية.[8]

---

[1] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص447.
[2] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص182.
[3] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص45.
[4] عقيلة ضيف الله، المرجع، ص ص445، 446.
[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص52.
[6] علي كافي، المصدر السابق، ص259.
[7] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص50.
[8] محمد زروال، المرجع السابق، ص53.

أمام هذا الوضع لم تبقى هيئة الأركان مكتوفة الأيدي بل شرعت في تطبيق التوصيات المتعلقة بالجيش ومن النتائج التي حققتها إنقاذ الوحدات المقاتلة في الحدود من الجهود الذي كانت تتخبط فيه قبل ذلك فقد شكلت وحدات عصرية وقامت بالإغارة على مراكز العدو[1]، كما عملت على تجنيد الأطباء والطلبة وتعبئتهم سياسيا.[2]

وما لبثت هيئة الأركان أن وقعت في خلاف مع اللجنة الوزارية للحرب، وهذا راجع لرغبة بومدين في القيام بأدوار سياسية متزايدة وأن يكون عضوا في اللجنة الوزارية إلا أن الثلاثي (عبد الحفيظ بوصوف، وبن طوبال وكريم) رفضوا ذلك[3]، بل وأخذوا في الضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بنقل مركز قيادتها إلى الداخل في أجل أقصاه 31 مارس 1961.[4]

وبالتالي فالأزمة هي أزمة سلطة وبعد شد وجذب انفجرت الأزمة مع الحكومة المؤقتة في 21 جوان 1961، إثر حادث الطائرة الفرنسية ف84 التي أسقطت على الحدود التونسية وتم أسر طيارها في التراب التونسي[5]، كان بوقبية يطالب بإطلاق سراح الطيار والـ ج.م.ج.ج تطالب من هيئة الأركان بتلبية طلبه وبعد أيام من التردد والمراوغة سلمه بومدين فكانت القطيعة مع الحكومة المؤقتة.[6]

رأت هيئة الأركان في هذا القرار استسلاما فقرر هواري بومدين تقديم استقالته إلى الحكومة م.ج.ج يوم 15 جويلية 1961[7]، ويتمثل الهدف من هذه الإستقالة وضع الحكومة تحت الأمر الواقع بترك الجيش بدون قيادة والتخلص من سلطة الحكومة المؤقتة.[8]

وبعد استقالة أعضاء هيئة الأركان توجه الثلاثة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) إلى ألمانيا الغربية وأجروا اتصالات مع عمر بوداود أحد مسؤولي فدرالية فرنسا وشرحوا له الوضع كما بعثوا برسالة إلى الزعماء الخمس المسجونين بفرنسا لإطلاعهم على الوضع ثم دخلوا المغرب.[9]

---

(1) محمد زروال، المرجع السابق، ص53.
(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص449.
(3) محمد زروال، المرجع السابق، ص53.
(4) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص96.
(5) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص449.
(6) علي كافي، المصدر السابق، ص260.
(7) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص450.
(8) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص97.
(9) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص500.

• الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة: من 09 إلى 27 أوت 1961 بطرابلس (ليبيا):

ونتيجة لاستقالة هيئة الأركان والصدى الواسع الذي أحدثته بالإضافة إلى النتائج السلبية التي ترتبت عن المفاوضات "إيفيان الأولى" من 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بمدينة إيفيان بين الوفدين الجزائري والفرنسي[1]، حيث كانت مواقف الوفدين متعارضة في القضايا الأساسية مثل قضية الصحراء، وحدة الشعب الجزائري، المرسى الكبير، تقرير المصير، السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المقبلة[2]، وبتاريخ 13 جوان 1961 توقفت بمبادرة من الحكومة الفرنسية.[3]

لتتبع هذه المفاوضات الفاشلة مفاوضات "لوغران" على الحدود السويسرية (20 إلى 28 جويلية 1961، وكان هذا اللقاء لا يختلف عن اللقاءات السابقة سبب تعنت الوفد الفرنسي وتمسكه بمواقفه الثابتة[4]، أمام هذا الوضع عاد كريم بلقاسم ليعبر عن طموحاته لرئاسة الحكومة المؤقتة هذا الطموح الذي ازداد قوة بعد إجماع السجناء الخمسة على تزكيته رئيسا للوفد المفاوض "بإيفيان" ثم لوغران).[5]

كل هذه الأحداث كان لها دور كبير في التعجيل بانعقاد المجلس الوطني للثورة بطرابلس ليبيا في دورته الرابعة من 9 إلى 27 أوت 1961، وعندما افتتح المجلس وجد نفسه أمام مشكلتين هما: أزمة ح.م.ج.ج مع هيئة الأركان وأيضا مسألة استئناف المفاوضات.[6]

انضم الحاضرون إلى صفين: هيئة الأركان من جهة والغالبية العظمى في المجلس من جهة أخرى، وكان هواري بومدين قد ترك قايد أحمد ومنجلي يقدمان تقويمهما للمفاوضات[7]، وفي الجهة المقابلة قدم كريم عرضا عن ملف المفاوضات ودعم أقواله أعضاء الوفد الآخرين باستثناء عضوي قيادة الأركان منجلي وقايد أحمد لأنها رأت أن الحكومة مستعدة للتضحية بمصالح الثورة والتعاون مع فرنسا[8]، إلا أن كريم فاز بدعم غالبية الأعضاء لأنهم اتفقوا أنه لا مفر لحل المشكلة بتسوية عن طريق المفاوضات لتعذر الانتصار العسكري هذا واقترحت هيئة الأركان تكوين قيادة سياسية وهيئة تنفيذية ويتلخص هذا الاقتراح في تكوين قيادة من 6 أعضاء هم: ثلاثي هيئة الأركان وثلاثي اللجنة الوزارية

---

(1) ترأس الوفد الجزائري (كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرانسيس، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي) كما ترأس الوفد الفرنسي (لويس جوكس) وزير الدولة المكلف بالملف الجزائري في الحكومة الفرنسية، الجنرال بارنارد تريكو ممثل لرئاسة الجمهورية الفرنسية بقصر الإيليزي ينظر، مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص ص680، 681.

(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص ص450، 451.

(3) مسعود عثماني، المرجع السابق، ص681.

(4) المرجع نفسه، ص ص681، 682.

(5) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص731.

(6) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص450.

(7) محمد حربي، المرجع السابق، ص236.

(8) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص69، 70.

الحربية غير أن المجلس الوطني للثورة رفض هذا، وقد اغتاظ بومدين ورفاقه فغادروا اجتماع مجلس الثورة قبل نهاية دورته وبذلك لم يشاركوا في تعيين الحكومة ولا رئيسها[1]، ويبدو أن المؤتمرين كانوا متخوفين من المكتب السياسي وصلاحياته وذهبوا إلى الاحتفاظ على أجهزة الثورة وإعطاء صلاحيات أخرى للمجلس الوطني غير أن هذا لم يزد إلا في إطالة الأزمة وتعقيدها خصوصا بعد مفاوضات إيفيان الثانية والتوقيع على وقف إطلاق النار 18 مارس 1962.[2]

وقد صادق أعضاء المجلس الوطني على قرارات هامة أهمها إبعاد فرحات من رئاسة الحكومة وتعيين بن خدة مكانه بإدخال تعديلات على تشكيلتها السابقة تمثلت في تقليص أعضائها من 13 إلى 12 عضو.[3]

وبعد هذه الدورة مباشرة، باشر بن يوسف بن خدة وأعضاء الحكومة التركيز على المفاوضات واستئنافها بعد أن توقفت في لوغران[4]، وأجل بن خدة موضوع الخلاف مع هيئة الأركان فرسم أهداف للمرحلة المقبلة كتقوية الكفاح ووسائل الجيش والتكفل بالتجهيز للمسائل المتوقعة قبل وبعد الإستقلال.[5]

وكانت هيئة الأركان ترى أن هذه المفاوضات محاولة من الحكومة المؤقتة لتجاوز الأزمة بينها وبين قيادة الأركان العامة لأجل ذلك فإنها قامت بمقاطعة المرحلة الأخيرة التي أسفرت عن إيقاف القتال في 19 مارس 1962.[6]

(1) محمد زروال، المرجع السابق، ص57.
(2) سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص72.
(3) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص454.
(4) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص592.
(5) المرجع نفسه، ص592.
(6) محمد زروال، المرجع السابق، ص55.

المبحث الثالث: اشتداد الصراع وانفجار أزمة صيف 1962م

أولا: اجتماع طرابلس وقراراته:

بعد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، والإفراج عن القادة التاريخيين، دخلت الجزائر مرحلة جديدة والتي عرفت بالمرحلة الانتقالية، والتحضير لاستفتاء تقرير المصير.

وقدرت هذه الفترة بثلاثة أشهر على أقل تقدير وستة أشهر على أكثر تقدير.[1] وفي إطار تطبيق اتفاقيات إيفيان نصبت الهيئة التنفيذية المؤقتة في 8 أفريل 1962 ببومرداس، وبدأت أشغالها في يوم 13 أفريل تحت رئاسة عبد الرحمان فارس بتزكية من الحكومة المؤقتة.[2]

وفي يوم 22 مارس 1962، اجتمعت الحكومة المؤقتة بالرباط لدراسة النزاع القائم بينها وبين قيادة الأركان، وتم رفض اقتراح بن بلة القاضي بالدعوة لانعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، قصد اتخاذ حل للأزمة.[3]

إلا أن بن بلة لم يتخل عن فكرته وشرع في البحث عن سبل مختلفة للضغط على الحكومة المؤقتة لعقد الاجتماع، حيث ظهر بوضوح الانسجام بن بلة وقيادة الأركان، إذ أن هواري بومدين كان يرى أن مصلحة البلاد تكمن في عدم مواجهة الحكومة المؤقتة وتحالف مع أحمد بن بلة.[4]

وساند نفس المطلب رفقائه السجناء (محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد) باستثناء محمد بوضياف الذي كان يرى في تحالف بن بلة وبومدين ما هو إلا سعي لافتكاك السلطة، فاتصل بن خدة وسعد دحلب واتفقوا على تأجيل النظر في مسألة القيادة، والبرنامج إلى ما بعد الاستقلال، وعودة الحكومة إلى أرض الوطن.[5]

وسط تضارب الآراء وشدة الخلافات بين القادة، تقرر عقد الإجتماع، وبدأت التحضيرات له في شهر أفريل، وتمت دعوة جميع قادة الولايات.[6]

---

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص460.
(2) بوعلام بن حمودة، المرجع السبق، ص576.
(3) عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص79.
(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص505.
(5) محمد عباس، **نصر بلا ثمن**، المرجع السابق، ص783.
(6) علي كافي، المصدر السابق، ص245.

وقد يقرر أن يكون الاجتماع بطرابلس يوم 27 ماي 1962 إلى 6 جوان 1962 بقاعة الاجتماعات مجلس الشيوخ الملك الليبي.[1]

وقد جرى الاجتماع في سرية تامة، وتمحور جدول أعماله حول نقطتين هما:

- ✓ دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني الذي بموجبه حددت طبيعة الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد نيل الاستقلال، ممثلة في وثيقة سميت بميثاق طرابلس محررة من طرف كل من محمد الصديق، بن يحي، محمد حريب، مصطفى الأشرف، عبد المالك تمام وأحمد بن بلة ومحمد يزيد.[2]
- ✓ تشكيل قيادة عليا للثورة تحت اسم " المجلس السياسي " ليحل محل الحكومة المؤقتة وتتسلم مقاليد الأمور وتنفذ قرارات المجلس خلال هذا الاجتماع، وتتولى تكوين حزب والتحفيز للاستفتاء وتنظيم الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي.[3]

وتمخضت قرارات الاجتماع حول نقطتين محوريتين هما:

- ✓ انتخاب مجلس تأسيسي لحماية مصالح الأمة.[4]
- ✓ إنشاء لجنة تنسيق بين الولايات مهمتها الحفاظ على وحدة البلاد.

وطالب في الأخير كل أعضاء الحكومة المؤقتة بالتحديد بأعضاء هيئة الأركان.[5]

وانطلاقا من هذا تم إقالة هيئة الأركان يوم 30 جوان 1962 وعزل قادتها وإسقاط رتبهم العسكرية[6]. أما هيئة الأركان اعتبرت هذا العزل غير قانوني و أن المجلس الوطني للثورة هو المؤهل لاتخاذ هكذا قرارات بعد هذا الموقف الصادر من يوسف بن خدة تضامن مع هيئة الأركان كان من أحمد بن بلة وقادة الولاية الأولى والخامسة والسادسة.[7] وتشكلت عدة تحالفات متصارعة فيما بينها على قرار مجموعة تلمسان بقيادة بن بلة وبومدين ضد مجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف.[8]

---

(1) علي هارون، **جيبة الإنطلاق، فتنة صيف 1962**، أثر: عماري الصادق، أعمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص11.
(2) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص14.
(3) نفس المرجع السابق، ص15.
(4) محمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص589.
(5) علي هارون، المصدر السابق، ص72.
(6) Ben yousef ben khadda, l'algérie à l'indépendence le crise de 1962, algeria channel, alger, P22.
(7) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص560.
(8) علي هارونّ، المصدر السابق، ص ص165، 166.

صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على البرنامج الذي سمي برنامج طرابلس.

عنوان البرنامج هو " مشروع برنامج من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية "، وهدفه منح منطلقات فكرية يعتمد عليها حزب جبهة التحرير الوطني في إعادة بناء الدولة الجزائرية وفي نشاطها في جميع الميادين وهي نتيجة للتجربة الثورية التي اكتسبت في خصم الكفاح التحريري.[1]

أما فيما يخص عضوية المكتب السياسي فقد عين المجلس الوطني للثورة لجنة الإستشارة لاختيارهم، وفد للجنة اقتراحين هما:

- ✓ **اقتراح بن بلة:** 7 أعضاء وهم: آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمد السعدي، الحاج بن علي وبن بلة.[2]
- ✓ **إقتراح كريم بلقاسم:** لجنة تضمنت: بن طوبال، بوضياف، بيطاط، آيت أحمد، خيضر، بن بلة، بلقاسم، سعد دحلب، إلا أن لائحة بن بلة حصلت على 33 صوت من 31 صوت.[3]

لكن الخلافات أجهضت التصويت على أي قائمة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة أكثر[4]، حيث عارضت الحكومة المؤقتة هذا الإجتماع.[5]

ويدعم بن خدة موقفه أن عدم تشكيل مكتب سياسي جعله يخشى انفجار الوضع وخاصة أن الحكومة هي المسؤولة مباشرة على إبرام اتفاقيات إيفيان، ومن باب المسؤولية غادر طرابلس إلى تونس في 7 جوان 1962.[6]

---

[1] بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص563.
[2] مياد مزوزي، سليمان قريري، المجلس الوطني للثورة، مسار وتحديات (1956-1962)، مجلة الأحياء، ع30، جامعة باتنة، جانفي 2022، ص1128.
[3] المرجع نفسه، ص1128.
[4] سمير بن سعدي، "أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، م5، ع2، الجزائر، ديسمبر 2021، ص432.
[5] ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف لخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د.س، ص136.
[6] يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر**، تم: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص21.

ثانيا: إجتماع زمورة وحرب الولايات:

بعد مغادرة بن خدة طرابلس نحو تونس، أقل بن بلة الطائرة باتجاه القاهرة ومنه إلى الرباط ثم تلمسان، في الوقت الذي عادت فيه الحكومة المؤقتة إلى الجزائر في 3 جويلية 1962.[1]

وقد انبثق عن الإجتماع تشكل تحالفين:

الأول: تمثله الحكومة المؤقتة والولاية الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة وفدرالية فرنسا.

الثاني: تزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والولاية الخامسة بقيادة عثمان والولاية السادسة بقيادة محمد شعبان.[2]

وفي يومي 24-25 جوان 1962، جرت اتصالات لعقد اجتماع زمورة [3](الولاية الثالثة)، يضم ممثلي كل من الولاية الثانية والرابعة بالإضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وتونس، بينما رفض الدعوة الولايتين الأولى والسادسة وتحجج قائد الولاية الخامسة أن ضغط العمل خال دون حضوره.[4]

وصبت النصوص التي صادق عليها المجتمعون اتجاه الحكومة، وأهمها لائحة عامة أدانت انهيار سلطة الحكومة نتيجة الانقسامات التي مزقتها، وكذلك أدانت تمرد قيادة الأركان السابقة والمناورات التي تقوم بها في الداخل.[5]

وكانت مجموعة تلمسان تسيطر على قوات جيش الحدود والولاية الأولى والخامسة والسادسة، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات من بينهم محمد خيضر، رابح بيطاط، فرحات عباس، وبهذا لم يبقى أمام مجموعة تلمسان إلا السيطرة على الولاية الثانية والثالثة والرابعة، كما تمكنت هذه المجموعة أيضا كسب جزءها من الولاية الثالثة، وتمثلت في القوات المتراصة في بجاية هذا وكما قامت بالهجوم على الولاية الثانية التي كانت تحت قيادة صالح بوبنيدر وضمتها إليها.[6]

---

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص282.
(2) المرجع نفسه، ص283.
(3) تقع زمورة في سفوح جبال البنيان، تضم عدة قرى مثل القليعة، تبعد حوالي 30 كم عن مقر الولاية وهي تقع شمال شرق ولاية برج بوعريريج، ينظر، بن سعدي سمير، المرجع السابق، ص425.
(4) سمير بن سعدي، المرجع السابق، ص ص433، 434.
(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص123.
(6) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص63.

أما الولاية الرابعة بقيادة العقيد يوسف الخطيب تميزت بحسن التنظيم وأمرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهميتها في أنها تسيطر على العاصمة ورغم محاولات جماعة تلمسان السيطرة عليها باءت بالفشل، أما الولاية الثالثة بقيادة محمد أولحاج تحالفت مع مجموعة تيزي وزو وكان الهدف من كل هذه التحالفات التناحر على السلطة.[1]

وفي ظل هذا التوتر حاولت من أخرى لجنة التنسيق بين الولايات التوفيق بين الطرفين، بتشكيلها لوفد يضم كل من محمد أولحاج، الخطيب وسعيد حرموش، بمهمة الاتصال ببن بلة بغية فصله عن هيئة الأركان، لكنه رفض ودعى جل الولايات للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيله المكتب السياسي.[2]

ثالثا: المكتب السياسي وانفراج الأزمة:

بمبادرة من الولاية الرابعة انعقد اجتماع في الأصنام (شلف)، من 17 إلى 20 جويلية 1962، وضم ممثلي الولايات، فقادة الولايات الحاضرين لم يتوصلوا إلى تحديد موقف مشترك لأن البعض منهم يدعم المكتب السياسي والبعض الآخر يسعى إلى حل توافقي آخر.[3]

وانتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نصب على ضرورة عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور كل الأعضاء يتم تشكيل المكتب السياسي، يضم قادة الولايات الستة يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا، وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية.[4]

بعد هذا الاتفاق المبدئي، طلب العقداء الثلاثة: زبيري، عثماني، شعباني، مهلة التشاور مع نزاعهم حدد أجلها 21 جويلية ثم ذهبوا إلى تلمسان فيما بقى الآخرون بانتظار عودتهم بالأصنام.[5]

إلا أنهم فوجؤوا بنبأ الإعلان عن قيام " المكتب السياسي " في اليوم الموالي من تلمسان في ندوة صحفية نشطها " أحمد بومنجل " الناطق باسم الجماعة بحضور بن بلة، خيضر، بومدين، فرحات عباس، أحمد فرانسيس والحاج بن علة والعقداء المنتظرين في الأصنام.[6]

---

(1) المرجع نفسه، ص ص64،63.
(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص294.
(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص601.
(4) لخضر بورقعة، **مذكرات شاهد على اغتيال الثورة**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص92.
(5) محمد حربي، المرجع السابق، ص244.
(6) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص133.

أصدر المكتب السياسي بتاريخ 30 جويلية 1962 تعليمة مفادها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بتمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية من طرف المجلس الوطني التأسيسي.[1]

هذا وأعلن بن خدة عن موافقة الحكومة على المكتب السياسي المعلن بشرط استدعاء المجلس الوطني للمصادقة عليه.[2]

سعى المكتب السياسي إلى نيل تأييد الولايات وقد تولى ذلك مع قيادات الولايات الأولى والخامسة والسادسة، في حين فشل في إقناع الولايات الأخرى.[3]

فالمكتب السياسي لتلمسان العازم أكثر من أي وقت مضى على الدخول إلى مدينة الجزائر، لكن اصطدم لمعارضة (نخبة الدفاع والاتصال للجمهورية) التي أنشأتها في 27 جويلية بتيزي وزو، كريم بلقاسم وبوضياف.[4]

لكن جماعة الجزائر لا تعبر عن نفس القناعة ألا ذلك أن الرئيس الحكومة المؤقتة الذي لا يزال يواصل عهدته يعتقد أنه من الأفضل للبلاد وجود مكتب سياسي، ولو كان محل نزاع من عدم وجوده على الإطلاق.[5]

استهل شهر أوت بتصريحات متقاتلة وهي تصريحات الناطقين بتلمسان وتيزي وزو وتصريح خيضر العائد إلى الجزائر، وفعلا قد أبرم في اليوم الموالي اتفاق بين بوضياف وكريم بلقاسم ومحمد أولحاج عن الولاية الثالثة وخيضر ورابح بيطاط باسم مجموعة تلمسان ونص على[6]:

- ✓ حول المكتب السياسي.
- ✓ حول انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية الذي سيكون في شهر أوت.
- ✓ حول اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي سيكون موضوعه مشكلة المكتب السياسي.[7]

---

(1) زبيخة زيدان، المرجع السابق، ص86.
(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص572.
(3) بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص603.
(4) علي هارون، المصدر السابق، ص172.
(5) المصدر نفسه، ص173.
(6) المصدر نفسه، ص187.
(7) علي هارون، المصدر السابق، ص187.

وبعد مباشرة المكتب السياسي مهامه والصراعات المريرة بين الولايات والمكتب السياسي، توصلوا إلى اتفاق استقر من خلاله المكتب بالعاصمة يوم 4 سبتمبر، وأعلن خيضر عير الإذاعة عن وقف إطلاق النار ليتم الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي يوم 16 سبتمبر 1962.[1]

وانتخب الشعب في 20 سبتمبر 1962، 196 نائبا وانتخب المجلس فرحات عباس رئيسا وترشح لتكوين الحكومة الرئيس أحمد بن بلة.[2]

وفي ليلة 29 من نفس الشهر عين المجلس الوطني أحمد بن بلة رئيسا للحكومة بأغلبية 159 صوت، مقابل صوت واحد ومختار 19 نائبا عن التصويت.[3]

وهكذا انتهت مشكلة السلطة لفائدة التحالف المعارض على حساب الحكومة المؤقتة والثلاثي القوي على وجه الخصوص.[4]

(1) حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000، ص163.
(2) عمار ملاح، المرجع السابق، ص104.
(3) محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص885.
(4) المرجع نفسه، ص885.

الفصل الثالث

صراع السلطة بعد الإستقلال (1962م–1965م)

المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني بين الشرعية الوطنية و فتح باب الأحادية الحزبية

المبحث الثاني: ميثاق 1964م وانعكاساته

المبحث الثالث: إنقلاب جوان 1965م وتداعياته

المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني بين الشرعية الوطنية و فتح باب الأحادية الحزبية

أولا: انتخابات الحكومة و تشكيلتها:

بعد انجلاء أزمة صيف 1962م، و تعيين محمد خيضر عضو المكتب السياسي أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني، كلف بالتحضير للمؤتمر التأسيسي الأول للحزب.[1]

و خلال هذه الفترة الممتدة من خريف 1962م إلى تاريخ استقالة الأمين العام للحزب محمد خيضر، و بعد اجتماع 16 أفريل 1963م[2] تغيرت الخارطة الحزبية على النحو الآتي:[3]

- تقسيم الجزائر إلى 15 اتحادية (محافظة).
- وصل عدد المناضلين إلى 135 ألف مناضل و 120 ألف مشارك.
- عدد الخلايا بالنسبة للمناضلين بلغ 105 آلاف خلية و بالنسبة للمشاركين 85 ألف خلية.

كما استأنفت أعمال المكتب السياسي و انطلق في ممارسة السلطة انطلاقا من فيلا جولي و قد قرر المكتب :[4]

- تحديد 16 سبتمبر موعدا جديدا للانتخابات.
- تحويل جيش التحرير إلى جيش وطني شعبي.

و قد تمت الانتخابات المقررة في 20 سبتمبر بمشاركة 5.303.661 ناخب من مجموع 6.504.033 مسجل و بلغت نسبة المعارضين عن إبداء أصواتهم 18.46%.[5]

و في يوم 26 من نفس الشهر تسلم المجلس التأسيسي السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة، و انتخب فرحات عباس رئيسا للمجلس ب 155 صوتا.[6]

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، المرجع السابق، ص 75.
[2] نفسه، ص 75.
[3] عامر رخيلة، **التطور السياسي و التنظيمي لجبهة التحرير الوطني 1962-1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 121.
[4] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 885.
[5] نفسه، ص 885.
[6] نفسه، ص 886.

و تصاعد الصراع بين الرئيس بن بلة، و الأمين العام للحزب، فكل واحد منهما سعى لضرب و إضعاف الآخر، و لكي يبعد محمد خيضر الموالين للرئيس بن بلة من الحزب تم فصله عن العقيد بومدين.[1]

و في 15 أفريل 1963، عقد المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني اجتماعا برئاسة أحمد بن بلة، بمساعدة كل من الحاج بن علي و السيد محمد السعيد[2] بالجزائر العاصمة، لتصفية ما بقي عالقا إشكالات مؤتمر طرابلس، بالإضافة إلى مواضيع متعلقة بالتركيبة التي يجب أن يكون عليها الحزب، و شروط انعقاد المؤتمر، و علاقة الحزب بمختلف المؤسسات و المنظمات.[3]

و اندرج جدول أعمال هذه الندوة حول:

- دراسة الوضعية العامة للبلاد.
- دراسة الهيكل التنظيمي للحزب.
- دراسة قضايا التوجيه.
- دراسة الآفاق المستقبلية للمؤتمر المقبل لجبهة التحرير الوطني.[4]

و في 29 سبتمبر عين المجلس بن بلة رئيسا للحكومة بأغلبية 159 صوتا مقابل صوت واحد و إقناع 19 نائبا عن التصويت، و هكذا انتهت مشكلة السلطة لفائدة التحالف المعارض و الثلاثي القوي.[5]

و كانت الحكومة الجديدة مدعوة إلى تطبيق برنامج طرابلس الاشتراكي، فكان من الجاتز لكل امرئ أن يتوقع طاقما متجانسا، لاعتبار على طابعه الثوري، و عليه كانت حكومة بت بلة الأولى مزيجا مزيجا من اتجاهات متباينة، لم تترك له المجال أمامه لاختيار وزراءه، و هي التي قامت بوضع القائمة، حيث عينت قيادة الأركان ممثليها في الحكومة، و كذلك فعل الزبيري و شعبان و بيطاط و خيضر و بن بلة نفسه، و بذلك تشكلت قائمة تضم كل من جيش الحدود، بومدين و مدغري و بوتفليقة و أصدقاء بن بلة،

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**، المرجع السابق، ص 74.
[2] عمار بوحوش، **التطورات السياسية**...، المرجع السابق، ص 152.
[3] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 153.
[4] نفسه، ص 153.
[5] محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص886.

و بومعزة و أصدقاء فرحات عباس، فرانسيس و بومنجل من الجمعية توفيق المدين و عمار أوزرقان و محمد حيزي.[1]

و خلال هذه الفترة تكمن بن بلة نيل ثقة النواب و شرع في ذات الوقت الهيئة الوطنية في عملها و تم انتخاب الجمعية الوطنية (البرلمان) التي ضمت 30 عضو.[2]

و قد كلف محمد خيضر الأمين العام للحزب من طرف المكتب السياسي للقيام بعمليات إنشاء هياكل الحزب[3] في إطار تحويل الجبهة إلى حزب و كان النقاش في بداية الأمر يرتكز على المقاييس اللازمة في المنخرطين و انتهى الأمر بفتح الباب أمام العناصر الفاعلة و الملتزمة بالاختيار المتفق عليه في برنامج طرابلس و كان النقاش ملخص حول بناء حزب طلائعي أو جماهيري.[4]

فاستغل خيضر الفرصة لتشييد حزب يخدم طروحاته و أفكاره و يمكن استعماله ضد كل من بن بلة و بومدين، و استند خيضر في مخططه على ميثاق طرابلس في تأكيد أولوية الحزب على الدولة، كما أراد بناء حزب جماهيري، عكس بن بلة الذي أراد حزبا طلائعيا يضم فئن محدودة تخدم أفكاره و يستطيع التحكم فيها.

و قرر المؤتمر عزل السيد محمد خيضر و إبعاده عن رئاسة الحزب و في اليوم الموالي أعلن محمد خيضر بدوره أنه تم إبعاده عن رئاسة الحزب كأمين عام لحزب جبهة التحرير، و ابتداء من ذلك اليوم تولى الرئيس بن بلة رئاسة الحزب و نجح في إخضاع مؤسسة الحزب لسلطة رئيس الدولة و أصبح رئيس الحكومة هو الذي يسيطر على الحزب و الحكومة في آن واحد، و في إمكانه ترشيح الأشخاص الموالين له في المناصب الحساسة بالدولة.[5]

و يعتقد الباحثين عامر رخيلة و رابح لونيس الذي يول بشكل صريح أن محمد خيضر أرغم على الاستقالة "و يبدو أن محمد خيضر قد أقيل تحت التهديد، لأنه ليس من الغباء أن يترك الطريق مفتوحا إلى

---

[1] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 152.
و للإطلاع على تفاصيل التشكيلة بنظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص 569.
[2] هو تنظيم يضم مجموعة من المناضلين الذين يحملون برنامجا انتخابيا و يسعون للوصول إلى السلطة بتطبيق البرنامج الانتخابي الذي يشمل جميع الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية
[3] محمد حربي، المرجع السابق، ص 152.
[4] رابح لونسي، **الجزائر في دوامة الصراع**، المرجع السابق، ص 73-74.
[5] عمار بوحوش، **التطورات السياسية**...، المرجع السابق، ص 154.

رئاسة الجمهورية أمام منافسة أحمد بن بلة و بذلك أصبح أحمد بن بلة أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17 أفريل 1963".[1]

و قبل تاريخ إقالة الأمين العام للمكتب السياسي محمد خيضر كانت حكومة بن بلة قد فصلت في شأن مبدأ الحزب الواحد و عمدت إلى إصدار مرسوم رئاسي يحمل رقم 297-63 بتاريخ: 1963/08/14 – ج رقم 1959 جاء فيه "نظرا لكون الحزب سيعمل على تحقيق اتحاد كل الشرائح الاجتماعية للأمة حول تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية".[2]

و أقيل رابح بيطاط من منصب المسؤول التنفيذي، للحزب يوم 5 ماي 1963 ليعوضه الحاج بن علي الموالي لبن بلة، هذا وقد التحق خيضر بالمعارضة ليأخذ صراعه مع بن بلة أبعادا و أشكالا أخرى.

و من المعارضين نجد الحزب الشيوعي الذي كان ضد فكرة الحزب الواحد و إلى جانبه محمد بوضياف ،آيت أحمد و غيرهم.

كانت قيادة الأركان هي وحدها التي اكتشفت موقفها و قررت بأن تكون جبهة التحرير الوطني هي المنظم الوحيد للثورة بعد الاستقلال و الذي اعتبرته مجرد مرحلة أولية، حيث جاء في تصريحها:{ الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط، فالثورة هي هدفنا و الثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة }.[3]

و بعد تولي بن بلة منصب أمين عام للحزب، فصل نهائيا في شأن إقرار مبدأ الحزب الواحد، جاء في مادته الأولى " يمنع على كافة التراب الوطني كل الجمعيات و التجمعات ذات الطابع السياسي"، و قد برز هذا الموقف في الساحة، أنه نشاط هذه الجمعيات من طبيعته، أن يلحق مساسا بالنظام العام و الوحدة الوطنية، و بنجاح الثورة الاشتراكية.[4]

و هذا القرار الذي يمنع العددية الحزبية تم المصادقة عليه من طرف كل أعضاء الحكومة.[5]

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**...، المرجع السابق، ص 65.
[2] ربيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 169.
[3] نفسه ،ص 167.
[4] نفسه، ص 168.
[5] نفسه، ص 169.

ثانيا: إصدار دستور 1963م:

بعد لإضعاف مؤسسة الحزب و تحييده من الناحية السياسية استعماله كغطاء لمناوراته القائمة، قام رئيس الدولة بخطوة ثانية لإضعاف مؤسسة أخرى و هي البرلمان التأسيسي، حيث فتح مجابهة أخرى مع رئيسه فرحات عباس في مناسبة إعداده الدستور الجديد للبلاد.[1]

حيث بلغت خلافات نوعية على الساحة السياسية بشأن الدستور من المجلس الوطني التأسيسي، هذا الدستور الذي سيتم سنه قصد تحديد نوعية الحكم و أساليب ممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الجزائري.[2]

فعندما تم تغيير فرحات عباس رئيس المجلس التأسيسي ظن بعض السياسيون أن النظام السياسي سوف يقوم على التعددية الحزبية و فضل السلطات.[3]

لكن مجرد البدء في إعداد نصوص الدستور الجديد، تدخلت الحكومة في موضوع الدستور و قررت أن يكون البرلمان الجديد هو المساعد للحكومة في مناقشة القوانين التي تعرض عليه لإعطاء وجهة نظره فيها فقط، و ليس سن القوانين كسلطة تشريعية مستقلة.[4]

و في أفريل 1963م، تقدم السيد فرحات عباس بتقديم مشروع الدستور على النواب بصفته رئيس المجلس الوطني التأسيسي، و تقدمت الحكومة بمشروع دستور آخر للمصادقة عليه لكنه رفض، واعترض على قرار الحكومة التدخل في الشؤون الداخلية للمجلس، و كان يرى في أروقة الجمعية التأسيسية التي يرأسها المكان المفضل لهذه المنافسة و أردف غضبه و اعتراضه هذا بتقديم استقالته من رئاسة الجمعية بتاريخ: 14 أوت 1963 م.[5]

---

[1] عمار بوحوش، **التطورات السياسية** ...، المرجع السابق، ص 155.
[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص 389.
[3] عمار بوحوش، **التطورات السياسية** ...، المرجع السابق، ص 156.
[4] نفسه، ص 156.
[5] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 154.

هذه الجهود الجماعية لسن بنود الدستور 1963، أثارت مخاوف بن بلة و هواري بومدين على أن يقوم المجلس بتحرير دستور لا يخدم مصالح المجموعة، التي سيطرت على السلطة لهذا رأى بن بلة أنه من الأجدر عرضه على مجموعة تابعة له لحجة أنهم من إطارات حزب جبهة التحرير.[1]

و بعد إعداد نظم الحزب على مستوى جهات الوطن عدة تجمعات و مهرجانات لعرض مشروع الدستور على الجماهير قبل عرضه على المجلس التأسيسي الذي ناقشه و صادق عليه يوم 28 أوت 1963 بأغلبية 139 صوت ضد 23 صوت و امتنع ثمانية نواب عن التصويت ووافق عليه الشعب الجزائري في استفتاء 08 سبتمبر 1963،[2] و عقد إطارات الحزب اجتماعا لها لترشيح رئيس الجمهورية تطبيقا للمادة 39 من الدستور المتعلقة بالسلطة التنفيذية بحيث تسند هذه الأخيرة إلى ررئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية.[3]

أما فيما يخص مكانته جبهة التحرير الدستورية لعام 1963، فكانت ترى أنه من الضرورة قيام حزب الطليعة الواحد، و دوره المرجع في إعداد و مراقبة سياسة الأمة، هما المبدآن الجوهريان اللذان حملا على اختبار شتى الحلول بمعالجة المشاكل الدستورية التي تواجه الدولة الجزائرية، و بذلك يتم ضمان السير المنسجم، و الفعال للنظم السياسية المقررة في الدستور عن طريق جبهة التحرير الوطني.[4]

- تعبئة و تنظيم الجماهير الشعبية، و تهذيبها للتصفيق الاشتراكي.
- تدرك و تشخص مطامع الجماهير الشعبية بالاتصال الدائم بها.
- تعد و تحدد سياسة الأمة و تراقب تنفيذها.[5]

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع**...، المرجع السابق، ص 88.
[2] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 154.
[3] بوحوش، **التطورات السياسية** ...، المرجع السابق، ص 158.
[4] أنظر دستور 1963، ص 2.
[5] المصدر نفسه، ص 2، و التوسع أكثر حول مبادئ الدستور و بنوده، بنظر: دستور 1963.

المبحث الثاني: المؤتمر التأسيسي الأول لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال (16-21 أفريل1964)

أولا: التحضير للمؤتمر و شروط المشاركة فيه:

انعقد هذا المؤتمر في ظروف تميزت بالتكالب على السلطة و و محاولة زعزعة الثقة بين أحمد بن بلة – كرئيس للدولة – و العقيد هواري بومدين – وزير الدفاع – لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.[1]

و ذلك لأن بن بلة الذي كان يتمتع بشخصية ذات شعبية واسعة، و بومدين الذي كان يحضى بالاحترام و ثقة الإطارات المدنية و العسكرية الوطنية، و أكثر من ذلك ظروف الجزائر المحيطة التي فرضت عليها التحالف و قد سبق انعقاده تهديدات من الخارج من طرف المغرب و هجومه على الجزائر في أكتوبر 1963، إلى جانب التهديدات الداخلية من طرف قادة منظمة القبائل خلال نوفمبر 1963.[2]

و عند وصول أحمد بن بلة إلى أمانة الحزب أمر بإنشاء لجنة تحضيرية لمؤتمر جبهة التحرير بتاريخ 17 نوفمبر 1963، ضمت 51 عضوا من بينهم: محمد حربي، عمر محجوب، عبد العزيز زردان، حسين آيت أحمد، صالح الواشي، حسين زهوان و غيرهم، و كانت مهمتهم صياغة المشروع التمهيدي لميثاق الجزائر،[3] تحت توجيه الأمين العام للحزب آنذاك أحمد بن بلة القائل: { إن المؤتمر سيمكننا من تعميق نظريتنا و تطبيقاتها العملية، و يعالج المؤتمر مسألة الأوضاع التي تمكننا من فعالية جميع المساعي النضالية }.[4]

و يقول أيضا: { فالقضية الراهنة بالنسبة لنا هي ابراز العناصر و إرساء دعائم زحفنا نحو الأمام، و انطلاقاتنا الثورية، على أساس أكثر متانة، و في هذا الاتجاه فإن أهم المقتضيات هي الإعداد للمؤتمر المقبل للحزب }.[5]

---

[1] فاطمة بودرهم، حزب جبهة التحرير الوطني دراسة تاريخية اجتماعية مقارنة 1954م-1964م، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تقيم التنظيمات بمعد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص 23.

[2] لطفي الخولي، **عن ثورة و في الثورة و بالثورة**، دار الهدى، الجزائر، 1975، ص 60.

[3] عامر رخلية، المرجع السابق، ص146.

[4] ميلود بالعايلة، مؤتمر جبهة التحرير الوطني 16-21 أفريل 1964، قراءة في التفاعلات و التصورات، مجلة الحوار التونسي، مج 10، ع 2، الجزائر، ص 449

[5] نفسه، ص 449.

حيث عقدت خلال الأشهر الأولى 1964 مؤتمرات تمهيدية نوقشت فيها الوثائق التي أعدت للمؤتمر، و طرحت خلالها شروط المشاركة في المؤتمر التي كانت تستوجب صراحة الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني، كما يشترك أيضا في المنتمي إلى الجبهة أن يكون ممن ساهم فعليا في حرب التحرير الوطني و متمتعا بثقة الجماهير.[1]

كما عكفت اللجنة على تحضير ميثاق جديد باء على تجربة سنتين من الاستقلال، و ممارسة السلطة على أساس الخطوط الواردة في برنامج طرابلس، و هو الميثاق الذي سيطرح على المؤتمر للمصادقة عليه.[2]

و لقد كان عقد هذا المؤتمر من بين الأهداف التي وضعتها الثورة التحريرية الجزائرية، حيث جاء في وثيقة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، إحدى مواثيق و نصوص الثورة الجزائرية التحريرية الأساسية في مادته 21: { المؤتمر الوطني هو الهيئة الدستورية العليا لجبهة التحرير الوطني، و هو يجتمع في التراب الوطني حالما تتوفر فيه شروط التمثيل }،[3] و نصت المادة أيضا في الفقرة الثانية: { و المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الذي يحدد طريقة تمثيل الأعضاء في المؤتمر و يعين تاريخ و مكان الانعقاد و طريقة إعداده }.[4]

ثانيا: انعقاد المؤتمر و برنامجه:

عقد المؤتمر التأسيسي الأول لجبهة التحرير الوطني، ما بين 16-21 أفريل من سنة 1964، على الساعة العاشرة صباحا "بقاعة إفريقيا" بمدينة الجزائر العاصمة، تحت شعار "لا ثورة بالتفويض، الكل بالشعب، و الكل من أجل الشعب".[5]

---

[1] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 161.
[2] نفسه، ص 160.
[3] عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية و مسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962-1978، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2017-2018، ص 85.
[4] نفسه، ص 85.
[5] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 87.

و كان عدد المشاركين في الحزب حوالي 1900 مندوب، من بينهم أعضاء المكتب السياسي و أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، و ألف و ثمانمائة مندوب يمثلون اتحاديات الجبهة في العمالات، و أعضاء المجلس الوطني للثورة، وأعضاء الحكومة المؤقتة و قادة الولايات الستة و سفراء الجزائر في الخارج، و مديرو الإذاعة و الصحف الوطنية، و ذلك تحت تغطية إعلامية واسعة.[1]

و لقد أشرف المكتب السياسي المكلف من بن بلة و الحاج بن علي و محمد السعيد، على افتتاح المؤتمر بكلمة ألقاها الأمين للحزب جاء فيها: { إن المكتب السياسي يسلم لكم جميع السلطات، و إننا نقترح عليكم أن يكون رئيس مكتب المؤتمر الأخ بشير بومعزة، وزير الاقتصاد الوطني، و نائبين للرئيس سويح الهواري و محمد السعيد معزوزي، و كتاب المؤتمر الإخوة عمار أورقان }.[2]

و من أبرز النقاط التي ناقشها المؤتمر هي:

- المراحل التي قطعتها من اندلاعها إلى أحداث صيف 1962.
- قدرة المؤتمر على حل المشاكل التي تعرفها الجزائر.
- الحديث عن أبرز الانجازات التي حققتها السلطة القائمة من الاستقلال إلى تاريخ عقد المؤتمر.[3]
- الحديث عن جبهة التحرير الوطني ومن تحويلها إلى حزب في مؤتمر طرابلس إلى حين عقد المؤتمر.
- مسألة الضباط الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي إلى الجيش الجزائري.[4]

فالميثاق هو عبارة عن وثيقة سياسية و ايديولوجية تضع الإطار النظري للبناء الاشتراكي، محددة بالتفصيل الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار على البلاد الجزائرية، و كذلك مبينا الانجازات الاقتصادية و الاجتماعية خلال سنين الاستقلال و الآفاق المستقبلية.[5]

---

[1] صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1964، ص 145.
[2] ميلود بلعايلة، المرجع السابق، ص 452.
[3] عامر رخيلة ، المرجع السابق، ص 13.
[4] نفسه، ص 154.
[5] نفسه، ص 157.

حيث زود هذا المؤتمر حزب التحرير الوطني ، هياكل تنظيمية و قانون أساسي و برنامج عمل جديد هو ميثاق 1964، الذي جاء واضح في حديثه عن طبيعة جبهة التحرير.[1]

كما عرف هذا الأخير بالمرحلة الجديدة للحكم في الجزائر أمام الاستقلال الأول و المؤسسات السياسية التي جاءت في ظروف صعبة لنشأة الدولة الوطنية المستقلة.[2]

عقد المؤتمرون جلسات مختلفة خصصت لتقديم تقارير مندوبي جبهة التحرير الوطني في الجزائر و ذلك في 17 أفريل 1964، و كانت الجلسات تنتهي بتقديم تصريح صحفي لمكتب المؤتمر، و في 18 من نفس الشهر تم تشكيل لجنتين: الأولى سياسية تنظيمية و الثانية اقتصادية اجتماعية.[3]

أما بالنسبة لباقي الجلسات "المداخلات" فتميزت بالتذكير بالمراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية من اندلاعها إلى ما يعرف بأزمة صيف 1962.

كذلك دراسة آفاق تجديد مستقبل الثورة، و التركيز على الوحدة الوطنية و الخط الاشتراكي للثورة و الاستقرار السياسي.[4]

ثالثا: نتائج المؤتمر و انعكاساته:

وفي 20 أفريل 1964م، انعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر برئاسة بشير بومعزة للتصديق على تقرير اللجنة السياسية والتنظيمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وأعلنت نتائج المؤتمر في صبيحة اليوم الموالي 21 افريل،[5] التي تمثلت في :

– تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني وتكملة هياكله الأخري، كاللجنة المركزية للحزب والمؤتمر والهياكل القاعدية الأخرى، ...كما خرجوا، بالنظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني وحددوا طبيعة الحزب الطلائعية.[6]

---

[1] محمد بليل، الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة 1962-1965، دورية كان التاريخية، ع 21، دار ناتري، بالكويت، سبتمبر 2013، ص 44.

[2] نفسه، ص 44.

[3] ميلود بلعايلة، المرجع السابق، ص 453.

[4] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 161.

[5] نفسه، ص 162.

[6] الطبعة الطلائعية: أن يكون الحزب طلائعيا هو أن يستمد قوته من مجموعة الفلاحين و العمال و الشباب و المثقفين المؤمنين بالفكر الاشتراكي و بناء الاشتراكية، و هو ما يتناقض مع الوحدة الوطنية التي تستوجب انضمام كل الفئات الاجتماعية و الايديولوجية و أساليب العمل سواء الفئة البرجوازية أو البرجوازية الصغرى، التي حذر ميثاق السلطة من خطر الانزلاق نحوها اذا ما اتخذ الحزب طابعا جماهيري، بنظر: فاطمة بودرهم، المرجع السابق ،ص 107.

– كما خرج المؤتمر بوثيقة الجزائر 1964م–مذكورة سابقا–[1]

– كما رسخوا مبدأ نظام الحزب الواحد، واعتبروا أن الديمقراطية لا تتحقق بتعدد الأحزاب وتبني الخيار الاشتراكي لبناء الدولة.[2]

– **الأسس العقائدية:** وتناول هذا الفصل الجزائر قبل الغزو الفرنسي ومختلف صور بطولات الكفاح ضد أنواع الغزو الاستعماري والتشكيل التدريجي للقطر الجزائري وتبلور الشخصية الوطنية.[3]

– **مكانة الحزب في الدولة الجزائرية من خلال ميثاق 1964م:** بعد ميثاق الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني، القوة التي ستقود الشعب الجزائري، وان الشعب يريد العدل والحرية والرقي والازدهار، والعيش في كرامة، وانه من سيدفع وبعجلة الشعب لتحقيق ذلك، بعد معاناته ويلات الاستعمار واضطهاده.[4]

أما عن الصراع السياسي بين رئيس الحكومة أحمد بن بلة و نائبه الأول العقيد هواري بومدين، قد تفاقم و بلغ درجة الانفجار بعد مؤتمر الحزب 1964، حيث احتد النقاش حول مجموعة القضايا التي طرحها ميثاق 1964، و أهمها:[5]

مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، و إنشاء ميليشيات شعبية لحماية الثورة الاشتراكية، و هو الذي تصدى له هواري بومدين، و كان من أبرز الذين عارضوا تقليد مناصب عليا لهؤلاء في الجيش الجزائري، العقيد محمد شعبان.[6]

---

[1] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 157.
[2] عبد الكريم قواسمية، المرجع السابق، ص 90.
[3] إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 162.
[4] ميلود بلعايلة ، المرجع السابق، ص 32.
[5] عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 153.
[6] العقيد شعباني: ولد في 04 سبتمبر 1934، بولاية بسكرة، التحق بالثورة الجزائرية في وقت مبكر من عمره، خاض عدة معارك من بينها معركة جبل بوكحيل، عين بعد الاستقلال(قائد الناحية العسكرية، و في 03 سبتمبر 1964 حكم عليه بالإعدام)، ينظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م ،ج1، دار المعرفة، الجزائر،د.س، ص 380.

الذي دفع حياته ثمنا عندما عارض هؤلاء، و كان يرى فيها الباحث رابح لونيس أن هذه المواد بهذه القرارات هو التخلص من ثقل هواري بومدين، لأن هذه الميليشيات الشعبية هي عبارة عن قوة عسكرية موازية للجيش الوطني، و تابعة لجبهة التحرير الوطني ليواجه بها بومدين المسيطر على الجيش، و و تمكنه بن بلة من إنشاءها بعد المؤتمر، و كلف "محمود قنتر" بقيادتها.[1]

و استفحل الصراع على السلطة، على مستوى القيادة في شهر جويلية 1964، و ذلك عندما قرر الرئيس بن بلة ضم العقيد محمد شعباني إلى المكتب السياسي، و إنهاء مهامه في الجنوب كقائد عسكري، و عندما رفض الالتحاق بمنصبه الجديد و اعترض على قرار تنحيته من منصبه في الصحراء، أمر رئيس الدولة بإلقاء القبض عليه و إنهاء تمرده.[2]

حيث ألقت قوات الجيش القبض عليه في 08 جويلية 1964، و قدم إلى محاكمة عسكرية بوهران، و صدر عليه حكم الإعدام الذي تم تنفيذه في 03 سبتمبر 1964.[3]

و أكد بن بلة أنه لم يستطع التدخل لتخفيف الحكم على العقيد شعباني خوفا من الدخول في صراع مع الجيش.[4]

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**، المرجع السابق، ص 67.

[2] عمار بوحوش، **التطورات السياسية بالجزائر في وقت الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965**، دراسات إنسانية، د، م، د، س، ص 168.

[3] و المعروف أ شعباني كان قائد ساند محمد خيضر يوم قام الرئيس بن بلة بعزله، و احتج على تنحيته من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير، ينظر: المرجع نفسه، ص 168.

[4] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 61.

المبحث الثالث: انقلاب جوان 1965م

أولا: أسباب الحركة الانقلابية:

بعد الوصول إلى السلطة مباشرة كان بن بلة إذا قد فهم جيدا أن من جعله ملكا سينقلب عليه ويسعى لأخذ مكانه متى تهيأت له الظروف فراح يناور ويتخذ ما أمكنه من الإجراءات لمنع بومدين وأصحابه من زيادة نفوذهم.[1]

كان بن بلة يعلم أنه مجرد وسيلة لبومدين للوصول إلى السلطة، فخطط منذ البداية للتخلص من قائد الجيش، إلا أنه وجد نفسه أمام إشكالية هل يجب التخلص من بومدين أم خصومه أولا؟[2] وبالتالي فإنه ومن البداية تلخص استراتيجية بن بلة في الإنفراد بالسلطة وإقامة علاقة مباشرة مع الجماهير لاستمالتهم إلى صفه.[3]

وكان كا طرف يسعى لتقليص نفوذ الآخر وذلك من خلال التموقع في مناصب حساسة لأول حكومة جزائرية مستقلة، إذ أن بومدين فرض أحمد مدغري كوزير للداخلية بهدف السلطرة على قوات الأمن، من جهة أخرى أصر بن بلة على جعل وزارة الخارجية في يد محمد خميسي نظرا لكفاءته الدبلوماسية والتأثير الذي اكتسبه على جزء من الطلبة والمثقفين وصناع الرأي العام، بصفته مسؤولا عن الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[4]

هذا ولم تتوقف محاولات بن بلة عند هذا الحد في محاولاته للإنفراد بالسلطة ومما زاد الطين بلة هو انفراد بن بلة في تحضير المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في 1964 دون إشراك بومدين والضباط الكبار في اختيار أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ومندوبي المؤتمر.[5]

وهذا ما دفع بومدين وجماعته: قايد أحمد المدعو سي سليمان وعبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم وأحمد مذغري استقالتهم الجماعية.[6]

---

[1] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978**، المرجع السابق، ص53.
[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص96.
[3] عمار بوحوش، **التطورات السياسية في الجزائر**، المرجع السابق، ص172.
[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين**، المرجع السباق، ص ص91، 92.
[5] الطاهر الزبيري، **نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان**، الشروق للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ص102.
[6] نفسه، ص103.

كما أن طرح بن بلة لفكرة إنشاء مليشيا شعبية موالية للحزب ولقبه في ذلك حماية مسيرة الثورة من المضادين لها، إلا أن الهدف الرئيسي من هذا هو خلق قوة عسكرية موازية للمؤسسة العسكرية وذلك للتحرر من قبضة الوصاية التي كان يفرضها العقيد هواري بومدين على الرئيس، فأسرع العقيد بومدين[1] إلى تنصيب حلفائه وجاله على رأس هذه الميليشيات، لأن الهدف منها تقليص نفوذه والإطاحة به، وخاصة وأنه كان على دراية أن بن بلة كان يشتري الأسلحة والأجهزة دون إعلامه بذلك.[2]

كما قام أحمد بن بلة بإبعاد أحمد مدغري عن وزارة الداخلية مستغلا غياب بومدين الذي كان في القاهرة بهدف تمثيل الجزائر في مجلس وزراء الدفاع المساندة للقضية الفلسطينية، ليقوم أحمد بن بلة في نفس الفترة بإنشاء قوات الأمن قصد التمكن من السيطرة على الوضع الداخلي.[3]

هذا وقد حاول بن بلة خلق صراع بين العقيد بومدين والعقيد الزبيري فعين العقيد الطاهر الزبيري قائدا للأركان العامة دون علم بومدين الذي كان في زيارة إلى موسكو، واعتقد أحمد بن بلة أن تعيين الطاهر الزبيري.[4]

وهذا سيدفع بومدين إلى رفض ذلك ويخلق بينهما صراع من شأنه أن يضعف المؤسسة العسكرية إلا أن بومدين تفطن واستمال الزبيري إلى صفه.[5]

وفي هذا الصدد يقول الطاهر الزبيري، " كما أنني لم أقف إلى جانب بومدين عندما قدم رفقة ما عرف بـ جماعة وجدة استقالتهم الجماعية في مؤتمر الحزب، وهو ما عزز الإعتقاد لدى بن بلة بأنني لست في صف بومدين لذلك أراد أن يتحالف معي، ولكنني لم أثق فيه بعدما رأيت إنفراده بالسلطة".[6]

---

[1] يذكر عمار بوحوش أن العقيد بومدين عارض فكرة إنشاء تابعة للحزب منفصلة عن الجيش الوطني الشعبي لأنها تسلبه مهامه الأساسية وتشكك في قدراته وولائه للثورة واتجاهاتها الإشتراكية، وحذر من ازدواجية القوات المسلحة وخطرها على استقرار البلاد، ينظر: عمار بوحوش، التطورات السياسية، المرجع السابق، ص168.

[2] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص61.

[3] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين، المرجع السابق، ص96،97.

[4] يقول الزبيري في هذه النقطة "أن بن بلة يعتقد بأنني إلى صفه في صراعه الخفي ضد بومدين على أساس أنه من وضع ثقته في شخصي وعينني قائدا للأركان ولكنني أعلم جيدا كيف تم تعييني فبومدين حكى لي تفاصيل ما حدث ودوره في ذلك" ينظر: الطاهر الزبير، المصدر السابق، ص104.

[5] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص97.

[6] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص104.

ويذكر لخضر بورقعة أنه سأل العقيد الطاهر الزبيري عن سبب وقوفه إلى جانب بومدين فيجب أنه كان حاقدا على بن بلة بسبب أن بن بلة أساء معه التصرف عند حضورهما استعراض للجيش الأحمر السوفيتي.[1]

وما يؤكد أيضا رغبة بن بلة في الاستفراد بالسلطة هو إقدامه على إبعاد رجال بومدين من مناصبهم، بدأ يقايد أحمد الذي اتهمه بأنه سمع بالأخلاق المشينة والسلوكات الغريبة في قطاع السياحة، ثم بعده أقال شريف بلقاسم وزير التوجيه ولم يبقى أمامه إلا تنحية عبد العزيز بوتفليقة قبل أن يشل تحركات بومدين مباشرة بعد انعقاد المؤتمر الأفروأسياوي.[2]

وهكذا وفي الوقت الذي ذهب فيه بومدين إلى القاهرة في ماي 1965 لإنشاء المجلس العربي للدفاع المشترك، استدعى بن بلة، بوتفليقة وأبلغه بإلغاء وزارة الخارجية[3]، فكظم بوتفليقة غيظه وانتظر عودة بومدين ليخبره بما يدور في رأس بن بلة وكانت هذه القطرة التي أفاضت الكأس.[4]

ونتيجة لهذا القرار الذي اتخذه بن بلة قرر العقيد هواري بومدين عقد اجتماع، حضره كلا من بوتفليقة ومدغري وقايد أحمد وشريف بلقاسم وسليمان هوفمان وعبد القادر شابو وهما من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وقاصدي مرباح وتوصلوا بعد دراسة القضية إلى الإطاحة بالرئيس بن بلة.[5]

خاصة بعد ما بلغت بومدين معلومات مؤكدة تشير أن بن بلة ينوي إقالة السياسيين الذين قدموا استقالتهم في المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير وسيعلن ذلك في الإذاعة ليلة انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي وهذا ما سيجعل بومدين وجماعته عاجزين عن القيام بأي ردة فعل.[6]

---

(1) لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص163، 164.
(2) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين**، المرجع السابق، ص97.
(3) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص107، 108.
(4) رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص97.
(5) نفسه، ص97.
(6) الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص ص111، 112.

ثانيا: مجريات الانقلاب:

قبل انعقاد المؤتمر الأفروأسياوي جرت عدة اجتماعات في بيت بومدين الواقع بشارع سويداني بوجمعة، وأجمعوا أن تحصل عملية الإنقلاب قبل انعقاد المؤتمر وأم يكون يوم 19 جوان 1965 هو يوم الإطاحة بالرئيس بن بلة.[1]

وقد استدعى بومدين قادة النواحي العسكرية الشاذلي بن جديد وعمار ملاح وعبد الرحمان سالم ومحمد الصالح يحياوي ، والكولونيالات عباس وعثمان لوضع الخطة النهائية للعملية الإنقلابية التي حددت تاريخ تنفيذها ليلة 19 جوان 1965.[2]

اتفق على فكرة القبض على بن بلة مباشرة من مقر إقامته في فيلا جولي[3]، واستبدل الطيب العربي (مدير الأمن الوطني) بمساعدة أحمد دراية مدير مدرسة البوليس بالصومعة العناصر التي تحرص فيلا جولي، مقر سكن بن بلة بدراسة موالية لبومدين وجماعته[4]، وفي الساعة الواحدة صباح يوم 20 يونيو كانت الدبابات قد تمكنت من السيطرة على المرافق الحيوية بمدينة الجزائر من ذلك الإذاعة وقصر الحكومة وجميع طرق الإقتراب لحي القصبة بالإضافة إلى فيلا جولي، ودخل ثلاثة ضباط على بن بلة وهم: الطاهر الزبيري، العقيد عباس والرائد سعيد عبيد وقاموا باعتقاله.[5]

يقول الزبيري أنه عندما فتح بن بلة لهم قلت له " ... يا سي أحمد إن مجلس الثورة قد أوقفك أنت من الآن لست رئيسا للجمهورية فلم يبدي أية ردة فعل والتزم الهدوء وتمت العملية بسلاسة، وألقي القبض على مساعدي بن بلة وهم الحاج بن علا ومحمد الصغير وعبد الرحمان الشريف والحاج سماعين، وقد أخذ بن بلة إلى أحد القصور بحيدرة أين تم وضعه تحت الإقامة الجبرية وتولى السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى وأحمد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطني مهمة حراسته رفقة عدد من الجنود، ونقل بن بلة عام 1968 إلى قصر هولدن بدويرة وهي فيلا من ثلاث عرف بحرسها حوالي 500 جندي.[6]

---

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص111.
[2] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص97.
[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص112.
[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، ص98.
[5] فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص ص635، 636.
[6] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص124.

يوم 19 جوان 1965م توجه قايد أحمد إلى الإذاعة وأخبر العاملين بها أن تصحيحا ثوريا قد حصل وأن بومدين سيلقي خطابا على الشعب باسم مجلس الثورة، وما هي إلا ساعات وخرج بومدين في خطاب يبرر فيه الإنقلاب الذي أسماه التصحيح الثوري، وضح فيه أن هذه الحركة هي رغبة في وضع قيادة جماعية محل الزعامة الفردية وتطبيقا لهذا المبدأ كون هواري مجلس الثورة[1]، وجاء التصريح كالتالي:

" لقد تألف مجلس الثورة وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير والاحتياطات لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجدية تسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، وبمعنى آخر دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد ".[2]

وقد ضم مجلس الثورة كل الحساسيات وقادة النواحي العسكرية بهدف تحييد المعرضين للانقلاب[3]، وقد تكون مجلس الثورة من 26 عضوا[4]، هذا وقد وضع في خطبه وحواراته الأخطاء التي وقع فيها بن بلة وهي:[5]

1. الميولة دون تكوين حزب طلائعي ثوري من أجل بناء الجزائر المستقلة على أساس اشتراكي.
2. عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وإبعاد وتصفية العناصر التي أسهمت في الثورة بصفة إيجابية.
3. بعثرة أموال الدولة والشعب واستخدامها لأغراض شخصية ومساومات سياسية.
4. فشل السياسة الإقتصادية عامة والزراعية خاصة، والقيام بأعمال استفزازية وتخريبية ضد مناضلي ووحدة الجيش الوطني الشعبي بصفة خاصة.
5. الإنحراف بخط الثورة الأساسي، والإنحراف إلى التسلط والتحكم الفردي.

---

(1) صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري**، المرجع السابق، ص54.
(2) زبيخة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص182.
(3) بالنسبة للمعارضة سجلت محاولة تحرك لطلبة يساريين قطعوا بسرعة في العاصمة وكذلك حودث مظاهرات في عنابة استطاع الكابتن محمد عطايلية قمعها بسرعة بإطلاق النار على المتظاهرين فقتل الكثير منهم، ينظر: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع، المرجع السابق، ص99.
(4) زبيخة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص194.
(5) لطفي الخولي، المصدر السابق، ص ص88، 89.

وفي اعترافات لـ أحمد بن بلة أمام الصحفيين عام 1989 قال: " أعتقد أنني ارتكبت ثلاثة أخطاء رئيسية في سياستي وهي:[1]

1. أنني قدست الحزب الواحد.
2. أما الخطأ الثاني نابع من مزاجي وشخصيتي فقد تعودت على مواجهة الأوضاع بطريقة مباشرة ودون مناورة كإنسان وبذلك فإن كلامي القاسي والمباشر أخاف الشرفاء وأفقدني التعاطف لصالح جماعات كانت سياستي قد لجمت مطامحهم.
3. أنني لم أكن على دراية بمدى طموحات بومدين نفسه وأعوانه وإن لم أقم بأي إجراء ضده فهذا لأني لم أنفرد بالقرار بل مع مجموعة حكومة.

وفي هذا الصدد يكون الرئيس بن بلة نفسه، بالإجراءات التي اتخذها أو كان بصدد اتخاذها ضد جماعة وجدة خاصة استقالة مذغري وتنحية بوتفليقة هو ما دفع الأحداث إلى الأمام وعجل سقوطه، وهذا ما حدث في 19 جوان 1965.[2]

[1] عمار بوحوش، **التطورات السياسية**، المرجع السابق، ص ص173، 174.
[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير**، المرجع السابق، ص167.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة للساحة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1956م إلى غاية 1965م، توصلنا إلى جملة النتائج أهمها:

- ❖ كان في انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، إخراج الأداء الثوري من مرحلة المبادرة إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، و ألغى الطبيعة الاستقلالية للمناطق التاريخية و طبيعة الوفد الخارجي، عندما تمكن من إخضاع جمع الأطراف إلى قيادة وطنية موحدة مركزي، مقرها الجزائر العاصمة، كما تمكن من التوحيد السياسي و العسكري و التنظيمي، بتزويد الثورة بهياكل مؤسساتية تمثلت أساسا في المجلس الوطني للثورة، "بمثابة هيئة شرعية" و لجنة التنسيق و التنفيذ "بمثابة هيئة تنفيذية".
- ❖ على الرغم من الإيجابيات التي أحرزها المؤتمر، إلا أن مقرراته واجهة مشكلة تجسيدها و أثارت حفيظة القادة، خاصة الوفد الخارجي، حيث شكلت القيادة المركزية نقطة خلاف حاد، لأن المبدأ المتفق عليه بين القادة 1954 م هو اللامركزية في العمل الثوري.
- ❖ كما أنه كما أنه من خلال إقرار المبدأين المشهورين "أولوية السياسي على العسكري" و "الداخل على الخارج"، شهدت ميلاد النواة القيادية عن التأسيس و التي قادها عبان رمضان و التي أظهرت محاولات الاستيلاء على السلطة، و ما فتح دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين و الوفد الخارجي، الذي رأى في مثل هذه المبادئ محاولة التخلص من وزنهم و تفريغ الساحة لصالح السياسي و الداخلي.
- ❖ ما كادت الأزمة أن تستفحل حتى شكلت أزمة اختطاف الطائرة سنة 1956م للوفد الخارجي، كفيلا بإخماد الصراع مع الخارج، كما كان في انعقاد المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة إنهاء العمل بالمبدأين.

و في النهاية رغم الانتقادات الموجهة ضد قرارات الصومام فإنه أوضع مبادئ و أهداف الكفاح التحرري

- ❖ كان قرار لجنة التنسيق و التنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة نتيجة لظروف داخلية و خارجية، كموقف التموين بالسلاح بسبب الخطوط المكهربة على المستوى الداخلي و رغبة في مجابهة السياسة الفرنسية خاصة المشاريع الديغولية و تمثيل الجزائر على طاولة المفاوضات، و يعد الإعلان عن

تشكيل الحكومة 1958م بقيادة فرحات عباس نقلة نوعية في تاريخ الثورة التحريرية، ارتقاء من مرحلة إلى مرحلة في إنجاح الدبلوماسية الجزائرية.

- ❖ هذا و تعرضت الحكومة المؤقتة في بدايتها إلى عدة مؤامرات استطاعت التغلب عليها منها (محاولة انقلاب العموري، قضية عميرة علاوة) دون أن ننسى الطبقة العسكرية، داخل حكومة الباءات الثلاثة(كريم، بن طوبال، و بوصوف) الذين كانوا في صراع دائم على السلطة و كل منهم يحاول شرف نيل رئاسة الحكومة و كانت القرارات الحاسمة في أيديهم و هذا ما لاحظناه في قرارات اجتماع العقداء و مناقشة أزمة القيادة.
- ❖ و استفحل الصراع على السلطة بظهور هيئة الأركان العامة في جانفي 1960م التي كانت من المفروض أن تكون تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من السيطرة عليها نتيجة الانضباط المحكم الذي تتصف به الهيئة فاشتد الصراع بين الطرفين.
- ❖ و عرف الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان تطورات أدت إلى استقالة هيئة الأركان إثر ما عرف بحادثة الطيار الفرنسي التي اتخذتها ذريعة للتخلص من سلطة الحكومة عليها، و اشتدت حدة الصراع بتولي بن خدة الحكومة المؤقتة، و الذي مهد الطريق للمفاوضات و أجل الخلاف مع هيئة الأركان الشيء الذي اعتبرته الهيئة محاولة لتجاوز الأزمة لأجل ذلك قاطعت المفاوضات في آخر مرحلة من مراحلها التي أسفرت عن إيقاف القتال في 19 مارس 1962م.

بعد وقف إطلاق النار ظهر الخلاف بين الطرفين إلى السطح و أدى إلى وقوع أزمة صائفة 1962م، هذه الأزمة ظهرت بعد فشل مؤتمر طرابلس الذي لم ينجح في تحقيق أهدافه خاصة ما يتعلق بانتقال السلطة نحو الدولة الجزائرية المستقلة، و لم تستطع الولايات الداخلية بزمورة معالجة الأزمة و هذا ما فسح المجال للحكومة المؤقتة بإقالة هيئة الأركان، بعدها تطورت الأحداث إلى موجهة عسكرية شهدتها الولايات خاصة بتشكيل مجموعتين متصارعتين هما مجموعة تلمسان (بن بلة و بومدين) و مجموعة تيزي وزو (كريم بلقاسم) و كان حسم الأزمة لصالح من يملك التفوق حيث تمكنت هيئة الأركان من دخول و مناصرة المكتب السياسي و انتهت الأزمة بإضعاف الهيئات السياسية على حساب العسكرية.

و في نهاية المطاف انتخب أحمد بن بلة رئيسا للجزائر المستقلة عن طريق التحالفات التي عقدها على رأسها العقيد هواري بومدين، و اتخذ مجموعة من الأساليب على رأسها إقرار حزب جبهة التحرير الوطني المدعو لإحياء مثل وقيم ثورة نوفمبر و مرجعيات الثورة القائمة على التضحية، إلا أنه كان هناك

خلاف بين بن بلة و خيضر حول طبيعة الحزب طلائعي أو جماهيري، و حول انعقاد المؤتمر الثالث للحزب و تركيبته البشرية انتهى باستقالة محمد خيضر، كما تم إقرار دستور 1963م الذي سمح لبن بلة التمتع بسلطات واسعة ما عدا سلطة الجيش و قد وضع ليكون أعلى سلطة تشريعية.

يعتبر ميثاق الجزائر 1964م، الوثيقة الثانية التي تضمنت توجيهات الثورة الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية، بعد وثيقة طرابلس 1962م، إلا أنه هو الأخير شهد تباين في المواقف بين مؤيد و معارض لقراراته، التي زادت من شدة الصراع بين بن بلة و هواري بومدين خاصة حول مسألة إنشاء ميليشيات و قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، و راح ضحية هذا الصراع العقيد الطاهر شعباني الذي تم إعدامه.

و ما إن تمكن بن بلة من تصفية خصومه و معارضيه حتى تمت تنحيته من طرف وزير دفاعه و نائبه هواري بومدين، و برز ذلك بأن بن بلة يسعى للإنفراد بالسلطة، و قام بتنحية العديد من الأعضاء م على رأسهم حلفاء هواري بومدين، إضافة إلى عدم استشارته في العديد من الأمور و انحرافه عن مبادئ الثورة الجزائرية و بتاريخ 19 جوان 1965م تم الانقلاب الذي عرف بالتصحيح الثوري و أصبح بومدين قائد السلطة و جمد العمل بدستور 1963م و أنشأ مجلس للثورة.

الملاحق

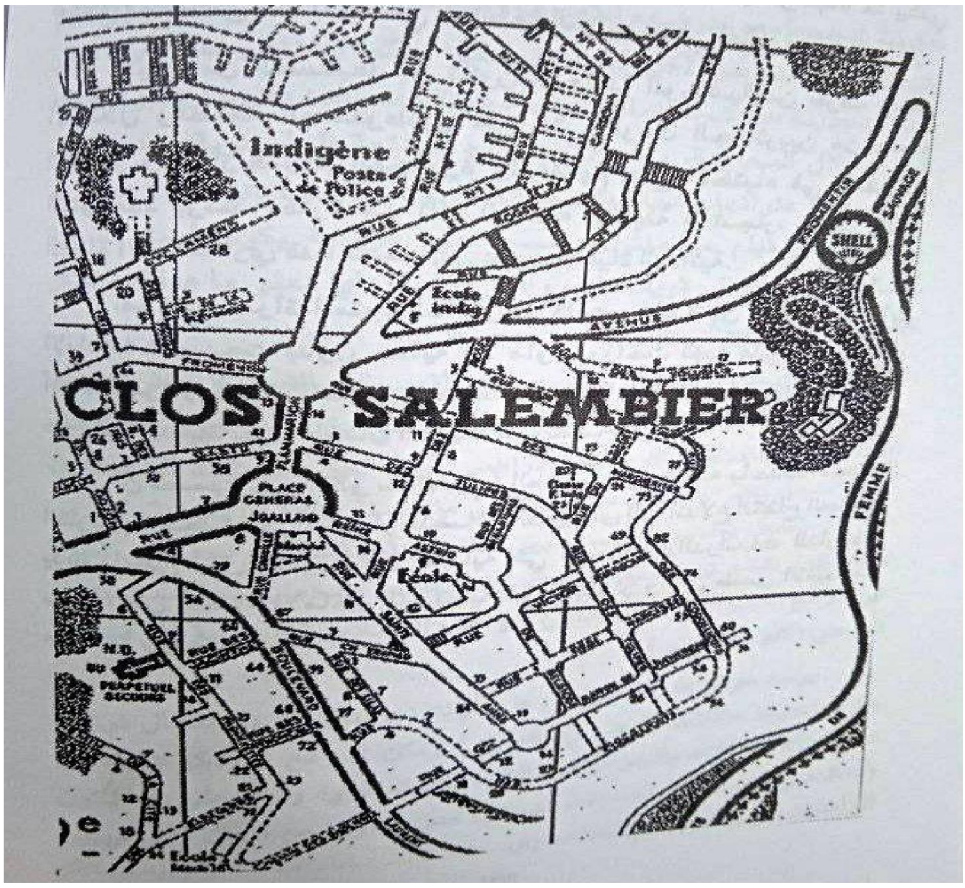

الملحق 01: مخطط حي كلوسالامبي قديما حوالي 1929-1930[1]

الملحق 02: فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة[2]

[1]/ محرز عفرون،المصدر السابق، ص 194.
[2]/ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 85.

الملحق 03: القادة الستة التاريخيون[1]

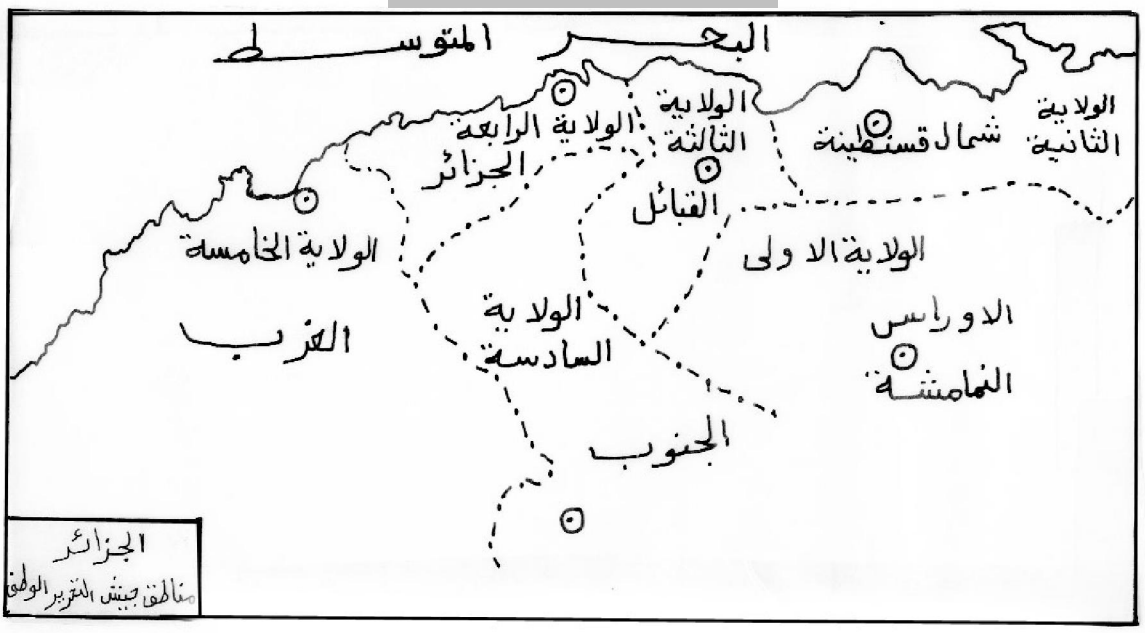

الملحق 04: خريطة تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات بعد مؤتمر الصومام[2]

[1] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص85.
[2] عمار قليل، المرجع السابق، ص417.

الملحق 05: أحمد بن بلة[1]

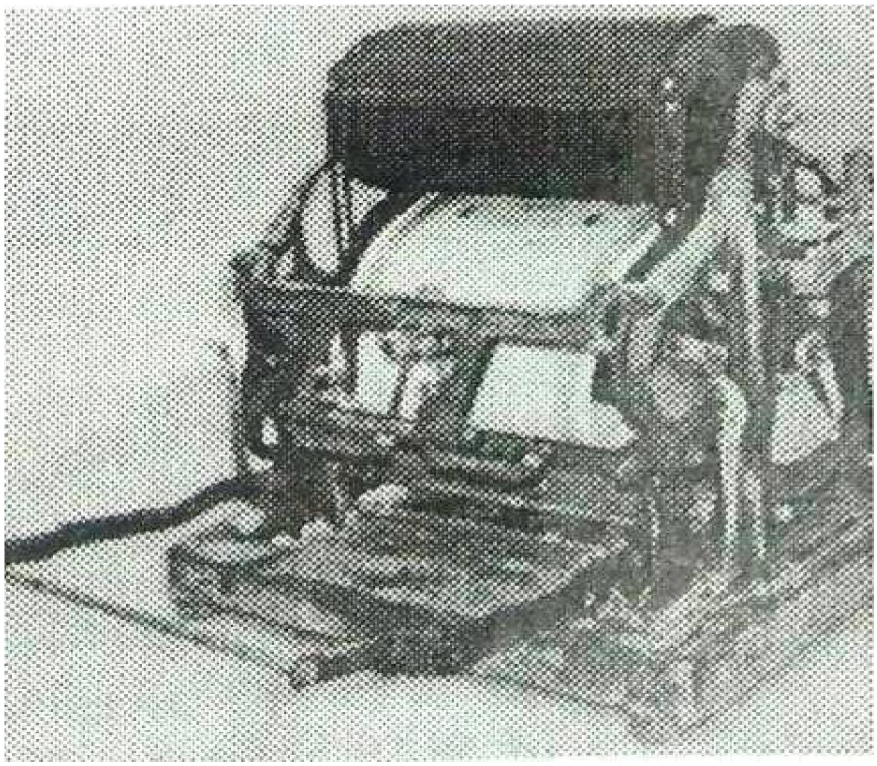

الملحق 06: آلة الرنيو التي استعملت لطباعة بيان أول نوفمبر[2]

[1]/ الطاهر جبلي، جهود المنظمة الخاصة في التحضيرات المادية لاندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، ع1، مجلة الدراسات التاريخية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2019، ص100.

[2]/ محرز عفرون، المصدر السابق، ص230.

الملحق 07: عبان رمضان[1]

الملحق 08: الزبيري، بومدين، العقيد عباس، أحمد بن يوسف[2]

[1]/ محرز عفرون ،المصدر السابق، ص247.
[2]/ الطاهر الزبيري،المصدر السابق، ص408.

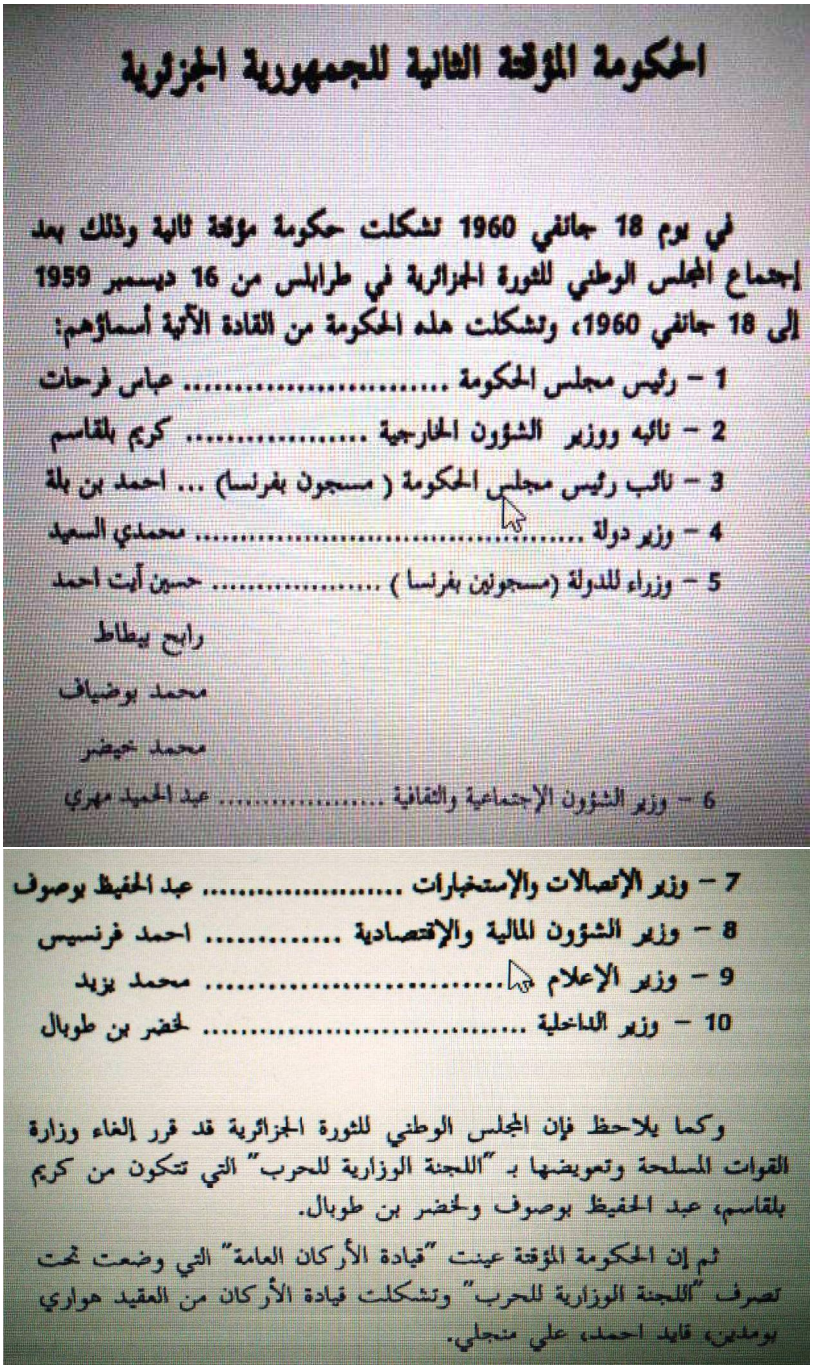

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... عباس فرحات

2 – نائبه ووزير الشؤون الخارجية ..... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 – وزير دولة ..... محمدي السعيد

5 – وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) ..... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 – وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية ..... عبد الحميد مهري

7 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

8 – وزير الشؤون المالية والإقتصادية ..... احمد فرنسيس

9 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

10 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

الملحق 09: تشكيلة الحكومة المؤقتة الثانية[1]

[1]/ عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص585، 586.

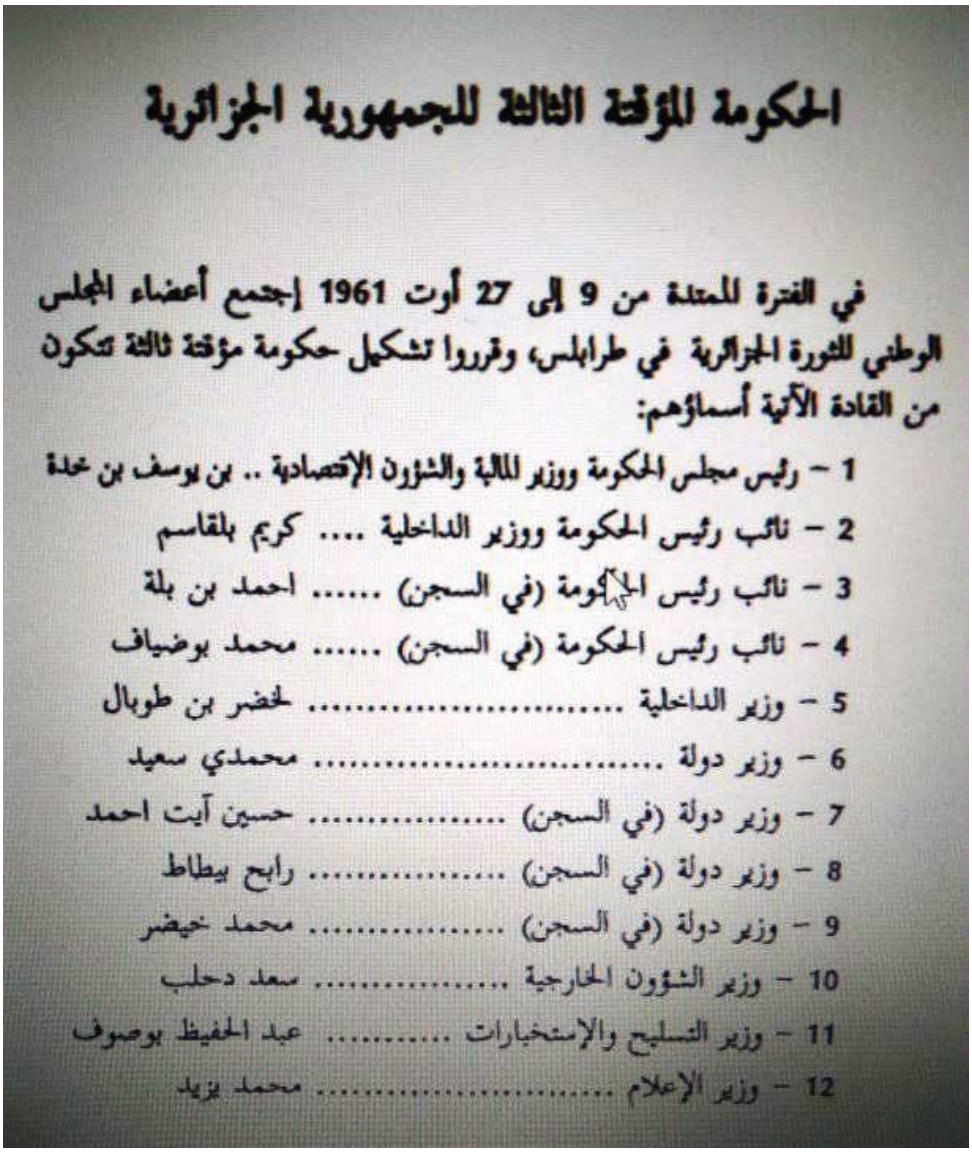

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة تتكون من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الإقتصادية .. بن يوسف بن خدة
2 – نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية .... كريم بلقاسم
3 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... احمد بن بلة
4 – نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... محمد بوضياف
5 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال
6 – وزير دولة ..... محمدي سعيد
7 – وزير دولة (في السجن) ..... حسين آيت احمد
8 – وزير دولة (في السجن) ..... رابح بيطاط
9 – وزير دولة (في السجن) ..... محمد خيضر
10 – وزير الشؤون الخارجية ..... سعد دحلب
11 – وزير التسليح والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف
12 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

الملحق 10: تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة[1]

[1]/ عمار بوحوش، المرجع السابق ،ص587.

الملحق 11: اجتماع الولايات بزمورة 1962م[1]

[1]/ سمير بن سعدي ، المرجع السابق، ص445.

الملحق 12:

نص: بيان أول نوفمبر 1954

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

. أيها الشعب الجزائري

.أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا -نعني الشعب بصفة عامة ، والمناضلين بصفة خاصة -نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي .ورغبتنا أيضًا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم .فيه الاستعمارية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية

فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية -بعد مراحل من الكفاح -قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية ، فإذا كان هدف أي حركة ثورية -في الواقع -هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحدًا حول قضية الاستقلال والعمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا .العرب والمسلمين

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد ، فهي تمثل بعمق مراحل

الكفاح التحريري في شمال إفريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدًا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها إندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا ، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء ، محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحًا ظنًّا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

. إن المرحلة خطيرة

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لتغنية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية، أن يمنح أدنى حرية .

ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت إسم : جبهة التحرير الوطني.

2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .

3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

وفي المقابل :

1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 - تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك. وانتصارها هو إنتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

الفاتح من نوفمبر 1954

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادىء الاسلامية.

2 - إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1 - التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الاصلاح التي كانت عاملاً هَامًا في تخلفنا الحالي .

2 - تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

: وسائل الكفاح

إنسجَامًا مع المبادىء الثورية ، وإعتبارًا للأوضاع الداخلية والخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد " الوطنية ". وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق .

وفي الأخير، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السّلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء ، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النيّة الطيّبة، وتعترف نهائيًا للشعوب التي تستعمرُها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضًا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي .

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح :

إنسجامًا مع المبادىء الثورية ، وإعتبارًا للأوضاع الداخلية والخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية ". وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق .

وفي الأخير، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السّلم، وتحديدًا للخسائر البشرية وإراقة الدّماء ، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النيّة الطيّبة، وتعترف نهائيًا للشعوب التي تستعمرُها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضًا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادر:**

1. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية، 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
2. بورقعة لخضر، مذرات شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
3. بوضياف مُحَمَّد، التحضيرات لأول نوفمبر، تر: العربي كبوية، دار الخليل القاسمي، الجزائر، 2010.
4. بن خدة يوسف، جذور أول نوفمبر، نهاية حرب التحرير في الجزائر، لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، دار الشاطبية للنشر، الجزائر، 2012
5. تقبة مُحَمَّد، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر.
6. حزب ج ت و النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثاقفة، 1979.
7. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع البومديني الإسلامي، قسنطينة، 1975.
8. الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
9. روبير ميلر، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف لخضر، منشورات دار الآداب، بيروت.
10. الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح "مذكرات قائد أركان"، الشروق للنشر والإشهار، الجزائر، 2011.
11. طلاس مصطفى، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، دمشق، 1984.
12. عفرون محرز، مذكرات ما وراء القبور، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
13. عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن مُحَمَّد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007.
14. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكرس، 1946/1962، دار القصبة، 1999.
15. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تق: عبد الحميد مهدي، ط2، منشورات شهاب، الجزائر، 2010.
16. المدني أحمد نوفيق، حياة كفاح مع ركاب الثورة التحريرية، الحركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982.

17. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

18. هارون علي، خيبة الإنطلاق، فتنة صيف 1962، تر: عماري الصادق، أمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2007.

19. Ben yousef ben khadda, L'algérie à l'indépendence le crise de 1962, Algeria channel, alger.

❖ **المراجع:**

1. إحدادن زهير ، المحتضر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مؤسسة إحدادن للنشر، الجزائر، 2007.

2. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830م إلى 1989م ،ج1، دار المعرفة، الجزائر،د.س، ص 380.

3. بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة، 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

4. بلحاج صالح، النظام السياسي في الجزائر من 1962-1978، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.

5. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان، الجزائر، 2012.

6. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997.

7. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

8. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.

9. بومالي حسن، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

10. حربي مُحَمَّد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مؤسسة الأبحاث العلمية، لبنان، 1983.

11. حربي مُحَمَّد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع للنشر، 2008.

12. جغابة مُحَمَّد، بيان أول نوفمبر 1954، دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، تق: مُحَمَّد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر.

13. رخيلة عامر ،التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

14. الزبيري مُحَمَّد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1985.

15. الزبيري مُحَمَّد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

16. زروال مُحَمَّد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى، نموذجيات، دار هومة، الجزائر، 2010.

17. الزغيدي مُحَمَّد لحسن، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، دار هومة، الجزائر، 2005.

18. وهيبة سعيدي ، الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954 – 1962 م ، دار المعرفة الجزائر ، 1994.

19. مُحَمَّد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2011.

20. مُحَمَّد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.

21. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

22. علماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

23. العقاد صلاح، الجزائر المعاصر، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1964.

24. فاضل إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

25. فركوس صالح، موسوعة جهاد الأمة الجزائرية من البداية إلى نهاية الإستقلال (1830-1962)، ط2، القافلة للنشر، الجزائر.

26. قليل عمار، محكمة الجزائر الجديدة، ج1، 2، دار العثمانية، 2013.

27. لحسن مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر-القاهرة، 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصبة، الجزائر، 2004.

28. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2015.

29. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 1999.
30. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.
31. المحامي زيدان زبيخة، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة FLN، دار الهدى، الجزائر، 2009.
32. هشماي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

❖ **المجلات:**

1. أمقران عبد الحفيظ، مؤتمر الصومام إعدادا وتنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، ع68، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1984.
2. بوحوش عمار، التطورات السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة، 1962-1965، دراسات إنسانية.
3. بوضرساية بوعزة، لمحات تاريخية على مقدمات ثورة نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 6، جامعة الجزائر، 1992.
4. بوعريوة عبد المالك، اللجنة الثورية للوحدة والعمل ودورها في الازمة الحزبية لحركة الإنتصار للحرايت الديمقراطية (23 مارس 1954)، نوفمبر 1954، مجلة الحوار الفكري، ع2، الجزائر، 2020.
5. بلعابلة ميلود، مؤتمر جبهة التحرير الوطني، 16-21 أفريل 1964، قراءة في التفاعلات والتطورات، مجلة الحوار المتوسطي، مج10، ع2، الجزائر.
6. مُحَمَّد بليل، الانتقال الصعب من الأزمة إلى وضع مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة 1962-1965، دورية كان التاريخية، ع 21، دار ناتري، بالكويت، سبتمبر 2013.
7. سمير بن سعدي، "أزمة صائفة 1962 واجتماع ما بين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، م5، ع2، الجزائر، ديسمبر 2021.
8. نيري ميلود، ايديولوجية الثورة الجزائرية و تداعيات صراع الأولويات من خلال الشهادات و الكتابات التاريخية، مجلة قرطاس، ع 2، جانفي 2015.
9. تلمساني يوسف، البعد المغاربي للثورة التحريرية من خلال مواثيقها الأساسية، بيان أول نوفمبر 1954، وميثاق الصومام 20 أوت 1956، ع2، مجلة العلوم الإجتماعية، الجزائر، 2017.
10. صالح دعاس عميور، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية و إشكالية بناء الدولة، مجلة العلوم الإنسانية، م 32، ع 1، الجزائر، جوان 2021.

11. كريمة زيتون، الدولة و المجتمع في مشروع ثورة التحرير الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954 ، أوراق المجلة الدولية للدراسات الأدبية و الإنسانية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، سبتمبر 2021.
12. شبوب محمد، صفحات من مسار الثورة التحريرية أزمات الحكومة المؤقتة (1958-1959) مجلة عصور، جامعة وهران، مخبر البحث التاريخي.
13. عبد الكريم قواسمية ، أسس و مبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954، المجلة الجزائرية للبحوث و الدراسات التاريخي ، المجلد 2 ، العدد 04، جامعة جيلالي الياس ، سيدي بلعباس ، ديسمبر 2016.
14. رابح لونيسي ، بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية – الجذور الفكرية و المضمون ، مجلة المصادر ، جامعة الجزائر ، العدد 7.
15. ميلاد مزوزي، سليمان قريري، المجلس الوطني للثورة، مسار وتحديات (1956-1962)، مجلة الأحياء، ع30، جامعة باتنة، جانفي 2022.
16. رشيد ميلاد، مبادئ و أبعاد من بيان أول نوفمبر 1954، مجلة مصداقية ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة يحي فارس ، المدية.
17. يحياوي جمال، الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر، ع5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
18. محمد يعيش، مؤتمر الصومام 1956 و إشكالية تسيير قراراته، مجلة البحوث و الدراسات، ع 221، 2017.

❖ **مذكرات التخرج:**

1. بودرهم فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني، دراسة تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1964، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير بقسم التنظيمات بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1975.
2. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، مذكرة ماجيستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000.
3. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة الجزائرية، دراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراة، معهد التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
4. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة الجزائرية ما بين 1962-1978، أطروحة دكتوراة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017-2018.

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان	
الإهداءات	
المقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: ميلاد جبهة التحرير الوطني1954م	**6–26**
المبحث الأول: اللجنة الثورية للوحدة والعمل	**06**
المبحث الثاني: اجتماع 22 ونتائجه	**10**
المبحث الثالث: المضمون الفكري والسياسي لجبهة التحرير الوطني من خلال وثيقة نوفمبر	**15**
أولا: فكرة البيان و تحريره	**15**
ثانيا: مضمون بيان أول نوفمبر	**16**
ثالثا: المبادئ التي جاء بها البيان	**24**
الفصل الثاني: أزمات جبهة التحرير الوطني1956م .1965م	**28–65**
المبحث الأول: مؤتمر الصومام التأسيس للصراع داخل الجبهة	**28**
أولا: ظروف انعقاد المؤتمر	**28**
ثانيا: إشكالية القرارات المنبثقة عن المؤتمر و فتح أبواب الصراع	**37**
1– إشكالية القيادة	**37**
2– صراع الأولويات	**39**
المبحث الثاني: الحكومة المؤقتة والخلاف مع هيئة الأركان	**44**
أولا: تأسيس الحكومة المؤقتة (GPRA)	**44**
ثانيا: العراقيل التي واجهت الحكومة م ج ج	**49**
ثالثا: أزمة الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة	**54**
المبحث الثالث: اشتداد الصراع وانفجار أزمة صيف 1962م	**59**
أولا: اجتماع طرابلس وقراراته	**59**
ثانيا: إجتماع زمورة وحرب الولايات	**62**
ثالثا: المكتب السياسي وانفراج الأزمة	**63**

الفصل الثالث: صراع السلطة بعد الاستقلال1962م .1965م	**84-67**
المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني بين الشرعية الوطنية و فتح باب الأحادية الحزبية	**67**
أولا: انتخابات الحكومة و تشكيلتها	**67**
ثانيا: إصدار دستور 1963م	**71**
المبحث الثاني: المؤتمر التأسيسي الأول لجبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال (16-21 أفريل1964)	**73**
أولا: التحضير للمؤتمر و شروط المشاركة فيه	**73**
ثانيا: انعقاد المؤتمر و برنامجه	**74**
ثالثا: نتائج المؤتمر و انعكاساته	**76**
المبحث الثالث: انقلاب جوان 1965م	**79**
أولا: أسباب الحركة الانقلابية	**79**
ثانيا: مجريات الانقلاب	**82**
الخاتمة	**86**
الملاحق	**90**
قائمة المصادر والمراجع	**104**
الفهرس	
ملخص البحث	

الملخص:

عرفت جبهة التحرير الوطني في الفترة الممتدة من 1956 م إلى غاية 1965م، العديد من الأزمات الداخلية الصراعات بين صفوف قادتها التي تجلت على الساحة الثورية في شكل صراعات على السلطة امتدت إلى ما بعد الاستقلال في إطار ما يسمى بالشرعية الثورية، هذه الأزمات كانت نقطة انطلاقتها الأولى من مؤتمر الصومام حيث ظهر مبدأ الأولويات (السياسي على العسكري، الداخلي على الخارجي)، و بظهور الحكومة المؤقتة تبلور في الصراع أطراف جديدة و ذلك بعد تشكيل هيئة الأركان العامة التي كانت طرفا في الصراع ضد الحكومة بدأ باللجنة الوزارية للحرب بقيادة الباءات الثلاثة مرورا بقضية الطيار الفرنسي و موقفها من المفاوضات، و بعد وقف إطلاق النار انتقلت الحرب إلى الولايات و تكون ما يعرف بمجموعة تلمسان و تيزي وزو، و هذا الأمر حسم لصالح هيئة الأركان و أحمد بن بلة، لكن تشكلت تحالفات جديدة بقصد ضرب الخصوم و إبعادهم عن الساحة عهد الاستقلال الوطني، لينهي الخلاف بما يعرف بانقلاب جوان سنة 1965م.

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني، أزمات، صراع السلطة، مؤتمر الصومام، الحكومة المؤقتة، هيئة الأركان العامة، انقلاب.

Abstract:

Between 1956 and 1965, the Algerian war of independence witnessed immures clashes between war leaders, the sedisputes a rose in the shapes of power contests even after the independence, in the form of what we refer as the revolutionary tendency.

Those crises originally surfaced at the soummam conference where the two principle of priority first were established (the political over the military, the domestic over the foreign) and the emergence of the provisional government all of which prompted more parties to intervenes in the existing conflict, and the formation of the general staff which played a significant role in this fight beginning with the foundation of the war ministry under the leadership of Lakhder Bentoubal, Abdelhafid Boussouf, and Karim Belkacem, containing throuth the frensh pilote case and their position in the negotiation after the ceasefire agreement and the establishement of so called “Telemcen-Tizi ouzou” group, which resolved the disagreement in Ahmed Ben Bella’s favor yet some alliances we reformed to strike again, officially ending the issue in the “Rebellion” of june 1965.

Key words: Crises, the general staff, the national liberation front, the interview government, the soummam conference, a camp.